مبارك
فترة ثالثة.. لماذا؟

الاشراف الفنى . حنفى المحلاوى
خطوط عبدالله المراغى

الغلاف بريشة : عمرو فهمى
غلاف الصفحة الأخيرة : أحمدعلوى

تقـــــديم

الرئيسُ حسنى مباركٍ . .
عوَّدتَ شَعْبَكَ أن تُنجزَ ما تَعِدُ . .
ولقد أنجزتَنا مَا وَعَدْتَنَا . .
فَما وَعدْتَ بِغَيْرِ مَقْدُورٍ . .
وما تَأَخَّرْتَ عَمَّا تَقْدِرُ . .

●●●

وَقَفْتَ دَائماً دفاعاً عَن أَرضِ مصْرَ . .
وإرادَةِ مِصْرَ . .
وَقَفْتَ دِفَاعاً عَن إرادةِ التحريرِ والتقدمِ . .
وعن حقّ الجماهير العريضةِ فى حَيَاةٍ أَفْضَلَ . .
وَسَيِظَلُ لك انكَ صاحِبُ الفَضْلِ . .
فِيَما نَعْتَزُّ بِهِ اليومَ مِن مُمَارَسَةٍ دِيمقراطيةٍ . .
وفِيماوَصَلْنَا إليهِ مِنْ تَنْميةٍ واصلاح اقتصادىٍ . .

●●●

بَذَلْتَ أَقصَى الطَّاقَاتِ لحل مشكلاتٍ متراكمةٍ . .
فكانت دَعْوَتُكَ . . المواجهَةُ والحلُ . .
وبالمواجهةِ أَصْبحَ المَسْتَحِيل مُمْكِناً . .
وَكَانَ شِعَارُكَ دَائماً رَفْعَ مُسْتَوى الجماهيرِ . .
الجماهير التى خرجَتَ مِنْهَا . .
وَمَا خَرَجْتَ يَوْما عَلَيْهَا . .
الجماهيرُ التى انْحَزْتَ إلَيْهَا . .

وَمَا غَفلْتَ يَوْماً عَنْها . .
الجماهيرُ الَّتِي تَعْلمُ الجَهْدَ الَّذِى بَذَلْتَهُ
دَاخليًا وعربيًا ودوليًا . .

●●●

واليومَ جَاءَ الوَقْتُ لِتَقِفَ الجماهيرُ مَعَكَ . .
كَمَا وَقَفْتَ مَعَهَا . .
الجماهيرُ الَّتِي سَكَنَ حُبُّكَ قَلْبَها . .
وَجَرَى اسْمُكَ عَلَى لِسَانِها . .
وَقَالتْ لَكَ نَعَم دَائماً . .
لِوَجْهِ اللَّهِ وَالوَطَنِ . .
الجَمَاهِيْرُ الَّتِي قَدَّمْتَ لَهَا الكَثِيرَ . .
وَتَنْتَظِرُ مِنْكَ أَكثَر وأكْثَر . .
الجماهيرُ المصريةُ الَّتِي هِيَ بِكَ أَحقُّ . .

●●●

لَقَدْ جِئْتُم بإِرَادَةِ الجَمَاهِير . .
الَّتِي وَضَعَتكُمْ مَوْضِعَ المَسْئُولِيَّةِ . .
لأنَّها وَاثِقَةٌ كُلَّ الثِّقَةِ . .
إِنَّكُم عَلَى مُسْتَوَى المَسْئُولِيَّةِ . .
فَمَعَكَ سَنَزْرُعُ الأَمْنَ وَنَحصد الرَّخَاءَ . .
فَعَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ . . تَرْشِيْحُكُمْ . .
لِفَتْرَةِ وُلَايَةٍ ثَالِثَةٍ . .

جلال السيد

من هو حسنى مبارك ؟



ولد محمد حسنى فى الرابع من مايو سنة ١٩٢٨ ، والده هو السيد السيد ابراهيم مبارك من قرية كفر المصيلحة مركز شبين الكوم . وتفخر هذه القرية بانعدام الامية بين أبنائها ، فلا يوجد امى واحد .

عمل والده موظفا فى محكمة طنطا قبل انشاء محكمة شبين الكوم ، واقام فى قويسنا بعض الوقت حتى عام ١٩٣٦ ثم انتقل الى اشمون ومن بعدها الى بندر شبين الكوم ، واحيل الى المعاش فى يونيو سنة ١٩٦٠ بعد ان عمل مفتشا بوزارة العدل ، وتوفى فى نفس سنة الاحالة الى المعاش .

وعاش حسنى مع اربعة من الاخوة : ثلاثة من البنين وبنت واحدة .

تلقى حسنى مبارك تعليمه الابتدائى بمدرسة القرية الابتدائية ، وكان عليه ان يلتحق بالمدرسة الثانوية بمدينة شبين الكوم على بعد كيلو ونصف من قريته ، وكان عليه ان يسير هذه المسافة كل يوم شأن الكثيرين من ابناء القرى الذين يتعلمون بمدارس المدن القريبة من قراهم .

يقول الذين عرفوه فى سنوات نشأته الاولى انه كان طفلا جادا يهتم بعمله ويعتمد على نفسه ، يقول عبدالمجيد عطية مدرس اللغة العربية الذى درس له فى مدرسة المساعى الثانوية بشبين الكوم انه كان يمتاز على باقى زملائه فى الفصل بأداء عمله فى هدوء ، وانه كان يميل الى ممارسة الرياضة البدنية . ويقول بعض زملائه انه كان معروفا بالالتزام الشديد ، وكان متفوقا فى اللغة العربية والتاريخ ومارس رياضة الهوكى والاسكواش والبنج بنج ، وكان رئيسا لفريق الهوكى بالمدرسة الثانوية .

كان والده ـ رحمه الله ـ يريده ان يدرس التربية فى كلية المعلمين ليتخرج مدرسا غير ان حسنى مبارك كان يريد شيئا اخر ، كان يريد ان يتخرج ضابطا بالقوات المسلحة . وقد اصر على ذلك ، فما كان من والده الا ان احترم فيه هذا الاصرار .

يقول الذين عرفوه فى مرحلة التعليم الثانوى انه كان شديد الاهتمام بالاحداث التى تعيشها البلاد ، وانه كان عضوا باللجنة السياسية بالمدرسة . وكان يعتز بالمبادىء ويتمسك

بها . وكان يتصف بالمثابرة ، وكان يجيد الاستماع الى الكبار من العائلة ، كما كان يؤدى الصلاة فى ميقاتها .

التحق الشاب حسنى مبارك بالكلية الحربية كما أراد فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وتخرج فيها فى فبراير سنة ١٩٤٩ برتبة الملازم . وكان قد تقدم للالتحاق بالكلية الجوية اثناء ادائه لامتحانات التخرج فى الكلية الحربية ، ومر بنجاح باختبارات اللياقة البدنية والطبية وقبل بهذه الكلية ، وتخرج فيها فى مارس سنة ١٩٥٠ طيارا مقاتلا .

يقول احد زملاء الطيار حسنى مبارك : بالنسبة لاختياره لدخول الكلية الحربية ، هناك عدة اسباب منها ان تلك الكلية فى هذه الفترة لم يكن يقبل عليها سوى المتحمسين وطنيا . . وكان الالتحاق بالكلية الحربية مدخله الطبيعى لدخول الكلية الجوية ، حيث ظلت تقبل المتفوقين فى الحربية فقط .

ويقول زميل آخر لازم حسنى مبارك لفترة طويلة فى حياته العملية منذ تخرج معه فى الطيران فى مارس سنة ١٩٥٠ : كان (حسنى مبارك) مثالا للضبط والربط ، وكان يتميز بقدرته على الالمام بالمسائل الادارية لدرجة انه اختير فى بداياته الاولى مساعدا لأركان حرب الكلية . ثم بعد ذلك تم ترشيحه لاسراب المقاتلات فى حلوان ثم انتقل الى القاذفات .

ويضيف نفس المصدر ان الطيار حسنى مبارك كان يقوم الى جانب التدريب بالكلية الجوية بوظيفة أركان حرب الكلية ، وان ساعات طيرانه كانت تفوق بكثير ساعات طيران المدرسين الاخرين بالكلية رغم اعبائه الادارية . وكان اول من يستيقظ من نومه مبكرا ، وكان عاشقا لعمله باذلا جهده حتى الحد الاقصى ، وكان السرب الذى يقوده من اكثر اسراب الطيران انتظاما .

يقول تقريره السرى عن المدة ما بين اول يوليو عام ١٩٥٨ حتى نهاية يوليو ١٩٥٩ « انه يقوم بواجبه على اكمل وجه كأركان الحرب للكلية الجوية ، وكقائد سرب فى الوقت نفسه وله دراية بالاعمال الادارية ، وقدرته على الاشراف كبيرة جدا ، ويمتاز بالضبط والربط ، وهو ضابط ممتاز من جميع الوجوه ، واتوقع له مستقبلا باهرا ، اما الذى كتب هذا التقرير فهو قائد الكلية الجوية لواء مدكور ابوالعز ، وصدق عليه رئيس اركان القوات الجوية المصرية فى ذلك الوقت .

سافر الطيار حسنى مبارك الى الاتحاد السوفييتى فى بعثة أولى للتدريب على القاذفات من طراز اليوشن ٢٨ . وتولى قيادة قاعدة غرب القاهرة عقب عودته من هذه البعثة العلمية وكانت البعثة الثانية لدراسة القاذفات الثقيلة بالاتحاد السوفيتى ، كما حصل فى البعثة الثالثة على دراسات عليا فى الطيران فى اكاديمية فرونز السوفيتية ، تولى منصب مدير الكلية الجوية فى نوفمبر ١٩٦٧ ، وعين رئيسا لأركان حرب القوات الجوية فى ٢٣ يونيو ١٩٦٩ ، . وعين قائدا للقوات الجوية فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٢ وفى ٢٩ مايو ١٩٧٢ صدر

قرار بتعيين اللواء حسنى مبارك نائبا لوزير الحربية بالاضافة الى عمله قائدا عاما للقوات الجوية . وترقى الى رتبة الفريق فى فبراير ١٩٧٤ .

تميز حسنى مبارك فى حياته العملية العسكرية بالالتزام الدقيق بالمواعيد ، حتى ان رجال سلاحه اعتادوا ان يضبطوا عقارب ساعاتهم عند موعد حضوره الى مقر قيادته . واتصف بالحزم كما اتصف بارتفاع الأداء القتالى . ومن جهة اخرى ، اتسم الطيار حسنى مبارك ببعد انسانى . فهو صديق ممتاز لرجال السلاح ، يفتح قلبه لكل طيار فى سلاحه ، يحاول ان يحل معهم مشاكلهم . وكان يحرص على القراءة ويحب الاطلاع فى التاريخ ويحرص على المحافظة على لياقته البدنية .

انه الطيار المصرى الوحيد الذى كان يطير بالطائرة « التوبولوف » أثناء حرب اليمن مرتين فى اليوم ٦ ساعات ذهابا ومثلها فى العودة ثم يبدأ الطلعة الثانية .

وهو الرجل الذى أسندت اليه القيادة العليا قيادة الكلية الجوية فى نوفمبر عام ١٩٦٧ فى إطار الجهد الشامل لاعادة بناء قواتنا المسلحة ، وظل يخدم بها حتى يونيو ١٩٦٩ . . . فأعد القاعدة الاساسية لجيل طيارى مصر الذين عبروا الهزيمة وحققوا الاداء الفعال فى الاختيار الحقيقى : معركة استرداد الكرامة فى اكتوبر ١٩٧٣ .

وهو الرجل الذى عهدت إليه مسئولية رئاسة أركان القوات الجوية ، وقيادة القوات الجوية فى ظروف حرب الاستنزاف ثم الاستعداد لحرب اكتوبر ، وبذلك كان أحد القادة الذين أنجزوا المهمة ، أكبر مهمة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، مهمة حرب اكتوبر ١٩٧٣ . كان مستوى أداء الرجال الذين قادهم حسنى مبارك رفيعا . قام أحد الألوية الجوية بعدد ٢٥٠٠ طلعة جوية خلال اسبوع ، وقام لواء آخر بعدد ٣٤٠٠ طلعة فى اقل من اسبوعين ، وقام لواء ثالث بخمسة آلاف طلعة خلال ١٧ يوما هى أيام حرب أكتوبر . وكانت الطائرات تقلع من دشمها قبل مرور ١٥٠ ثانية او ١٣٠ ثانية من تلقى الاوامر بعد تشغيل الطائرة وفتح باب الدشمة وسيرها على الممر الأول فالممر الرئيسى إلى أن تنطلق .

ووصف حسنى مبارك هذا وفسره بقوله :

« ان حرب اكتوبر ليست فقط البطولات التى تحققت ، وليست المعارك الجوية الضارية التى دارت فوق سيناء أو غرب القناة فحسب ، بل هى برامج الاعداد بكل احجامها ، والتخطيط بكل أشكاله المتعددة والمتجددة دواما ، والتدريب الجيد والتنسيق مع الأسلحة الرئيسية الاخرى لقواتنا المسلحة ، ثم التجهيز فالتنفيذ والأداء فى النهاية . . . يمكن ان يتحول كل هذا الجهد الى رقم صفر اذا لم يكن الطيار يفوق بقدراته البشرية كل امكانات الطائرة بأجهزتها الاليكترونية المعقدة وفنونها التكنولوجية المتقدمة . . »

وفى هذا قال الرئيس الراحل انور السادات : « ان عينى لم تقع على غيره عام ١٩٧٢ ليتولى قيادة قواتنا الجوية ويقودها الى النصر وأشرف الثأر من ١٩٦٧ »

نائب الرئيس :

إختير - فى ١٦ ابريل عام ١٩٧٥ ليكون نائبا لرئيس الجمهورية ، وقال فى هذا الاختيار : « لقد اخترته نائبا لى ليس لكونه طيارا أو قائدا للقوات الجوية أو أحد قادة اكتوبر وكل هذه الاعتبارات لم تغب عن بالى ، ولكنى اخترته قبل هذه الاعتبارات لانه يمثل جوهر الانسان فى وطننا ، وهو المقاتل المصرى بأصالته وقدراته وخبرته . وفى كل حياته كان يواجه الموت بل يقتحم الموت ليحمى لنا الحياة ، وباختصار لانه يمثل جيل اكتوبر الذى أريد له ان يتقدم نحو مواقع القيادة العليا للدولة ، وحتى يصبح هذا الجيل ممثلا ومعبرا عن روح وبيئة ومناخ السادس من اكتوبر ، يوم تخطت قواتنا المسلحة باسم الشعب والامة كل عوائق وأسوار المستحيل »

واختير نائبا لرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٥ أغسطس عام ١٩٧٨ ، ثم أختير رئيسا للمجلس الدائم للحزب الوطنى فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٩ .

وتعتبر السنوات الست التى قضاها نائبا لرئيس الحزب الوطنى بمثابة سنوات الاعداد فى ميادين السياسة الداخلية الخارجية ، حيث تحمل المسئولية فى العمل الوطنى والحزبى وقام بزيارات عديدة لمعظم دول العالم التى تربط مصر بها علاقات سياسية ، بل وزار البلد الواحد فى حالات عديدة عدة مرات .

وكما كانت معظم درجات الصعود السابقة على سلم المسئولية بغير طلب منه وسعى ، كان القدر يعده ليكون رئيسا للجمهورية بعد حادث المنصة الذى إغتيل فيه الرئيس الراحل انور السادات .

تولى حسنى مبارك الرئاسة بعد استفتاء شعبى أسفرت نتيجته عن ٩٨,٤٦٪ من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم ، وهى نسبة عالية تعكس حرص الجميع على المرور بسلامة من أزمة اغتيال الرئيس السادات ، وثقة الجميع فى القائد الجديد الذى كان أحد رموز معركة التحرير العربية فى اكتوبر ١٩٧٣ وأكثرهم تعبيرا عن القدرة على التعامل مع أعقد تكنولوجيات الحرب فى العصر الحديث من خلال قيادته لسلاح الطيران ، والتفاف النخبة حوله لعبور الظروف الصعبة التى كانت تمر بها البلاد كالتفاف الجماهير سواء بسواء .

نقل الرئيس الجديد مبادئه الى ميدان السياسة ، فأصبحت ملامح اسلوبه الجديد فى قيادة العمل الوطنى : الجدية والطهارة والاستقامة وتطابق الفعل مع القول وروح الفريق المقاتل الذى يتساوى أعضاؤه فى الحقوق والواجبات والالتزام بالقواعد والقانون بلا محسوبية او تمييز ، وتواصل الأداء بلا انقطاع والتحرك وفق تخطيط قائم على معرفة بالحقيقة ودراسة الموقف . انها مبادىء المهنية المتخصصة مع القيم الأخلاقية الرفيعة التى ستكون ملامح الأسلوب الجديد لرابع رئيس لجمهورية مصر العربية .

الديمقراطية والعمل السياسى في فكر مبارك



الفصل الأول

يذكر لمحمد على هذا المصلح القادم من بعيد أنه سخر الشعب لبناء دولة قوية وفتح الطريق أمام مصر الحديثة مصر المعاصرة .

وسيذكر التاريخ أن عهد الرئيس حسنى مبارك هو عصر النهضة فى مصر وسوف يذكر لمبارك أنه ترك بصماته واضحة على كل شبر من أرض مصر . لقد اقتحمت مصر بأقدامه عوائق النمو والتقدم ، وتابعت بجهده مراحل النمو والتقدم . . وإيمانا منه بحق الأجيال القادمة ما قصر جهده على ما دنت قطوفه وقصرت أيامه . . وما تعجَّلَ وما أجل . . فمع مبارك استردت مصر دورها التاريخى . . استردت دورها العربى والاسلامى واستردت دورها الافريقى والعالمى . وثبت فى عهد مبارك أن المصرى مقاتل عنيد ومفاوض سديد فأكرمه الله مرتين . . الأولى يوم أن

حرر مبارك سيناء كاملة وتحققت لمصر نتائج العبور الذى بدأه قائدا للنسور وجاء وعد الثانية يوم أن أعاد إلينا طابا مصرية لقد انشغل مبارك منذ ولايته الأولى بآمال الشعب وحقوق الأمة انشغل بالانتاج ، والحرية ، والعدل الاجتماعى . وانشغل بالتضامن العربى والحق الفلسطينى ، والسلام العادل .

وإذا كان كثير من زعماء العالم رشحوا مبارك ليكون رجل عام ١٩٩٢ . . وبهذا ظلموا تاريخ الرجل فهو رجل كل الأعوام ففى كل عام منذ ولايته الأولى كانت مصر تواجه بالصعاب والمشاكل ، وكان الرجل يعبر بمصر هذه المشاكل ، كما عبر بها من الهزيمة إلى النصر . . لقد واجه مبارك مشكلة الارهاب منذ اللحظة الأولى لتوليه الحكم بعد أن اغتالت رصاصات الغدر الرئيس الراحل أنور السادات . . فتصدى للمشكلة حتى لا يحقق الارهاب أهدافه الشريرة على أرضنا الطيبة . . وبدلا من الاتجاه إلى العنف والاجراءات الاستثنائية كعلاج لهذه المشكلة أعلن الرئيس مبارك منذ توليه المسئولية التزامه بالديموقراطية طريقا وحيدا للعمل السياسى الوطنى وترسيخ حقوق الانسان فى الوجدان المصرى . . وانطلقت الصحافة القومية والصحافة الحزبية متمتعة بكل الحرية فى التعبير بلا أدنى رقابة أو قيود وتوهجت الكلمة وانتشر ضياؤها فأصبحت كل الآراء والأفكار معروضة أمام الشعب وأصبح الكاتب سيد قلمه .

سوف يظل الباحثون عاكفون علّى دراسة عصر مبارك كعصر فريد ومدرسة متميزة فى مفاهيمها وأسلوبها فى صنع الحياة الجديدة على أرض مصر . . وفى هذه الأوراق نحاول أن نقدم بعضا من فكر الرئيس حسنى مبارك فى الديموقراطية والعمل السياسى ، والحزبى وسيادة القانون ، والاصلاح الاقتصادى ، عسى أن ينير الطريق نحو مزيد من البحث لهذا الفكر الرائد العظيم .

●● الأسلوب الديمقراطى

الرئيس مبارك يرى دوره الوطنى فى اطار عمل دائب ومستمر للمؤسسات الدستورية ، ولكل وطنى مخلص ، فى تناغم وتعاون من أجل مصر وشعبها ، ذلك العمل الوطنى الجماعى هو جوهر فكر الديمقراطية .

ومن هذا المنطلق يقول الرئيس مبارك فى بداية مدة رئاسته الأولى :

« لقد كنت وسأظل دائما فى طليعة المتحمسين للديمقراطية . المؤمنين بأن الأسلوب الديمقراطى هو خير ضمان لحماية المسيرة ، وأفضل منهاج لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد وحق الجماعة ، فضلا عن أنه الأسلوب الذى يصون كرامة المواطن ، ويضمن التوصل إلى القرار السليم فى كل المواقف .

ومن هنا كان إصرارى على اتباع أسلوب الحوار مع الجميع على أساس أننا متساوون فى الالتزام بالصالح العام ، وأننى عازف تماما عن تركيز السلطة ، غير راغب فى الاستئثار باصدار القرار ، لأن البلد بلدنا جميعا ، والمسئولية مشتركة بيننا بصرف النظر عن مواقعنا ، فلابد أن نتعاون فى الوصول إلى الهدف المتعارف عليه ، دون تحزب أو تعصب »(١) .

ومن هنا تحتل فكرة « الشرعية الديمقراطية » موقعا متميزا فى الفكر السياسى للرئيس مبارك ، تتجلى فى اهتمام بارز برؤية تكامل العمل السياسى الديمقراطى واتساعه وتشعبه واعتماده على مسئولية وطنية جماعية تتسع لكل رأى وفكر واجتهاد .

يقول الرئيس مبارك :

« لكى تزدهر الشرعية فلابد أن تستند إلى المؤسسات التى أقامها الشعب ، لأن الديمقراطية لا تتحقق بحكم الفرد المطلق ، ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل إنها تولد وتنمو وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية ، بحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيه أجهزة الحكم وتحديد مسار السياسة العامة ، فلا ينفرد أحد بالرأى مهما علا قدره وبلغ فضله لأن العظمة لله وحده ، كما أن قضايا المجتمع المعاصر أصبحت من التعقيد والتشعب بحيث يتعين أن يتصدى لها المجتمع كله بعلمائه وخبرائه والمتخصصين فى شتى الفروع من أبنائه ، ومن هنا كان حرصى على استشارة المؤسسات والخبراء قبل إصدار القرار ، والاعتداد برأى أى مواطن شريف لا يصدر عن الهوى ، ولا ينطلق من الغرض ، لأن القيادة فى عصرنا هذا ؛ لم تعد وحيا يوحى أو إلهاما يهبط من السماء ، وإنما هى مسئولية وطنية ورسالة لها ضوابطها وأحكامها ، وهى أمانة قومية ، يشترك فى تحملها جميع أفراد الشعب بحكم انتمائهم للوطن المفدى ، وولائهم لترابه

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٦ ابريل ١٩٨٢ .

وتراثه ومقدساته ، بغض النظر عن الخلافات المذهبية والفكرية ، لأن الخلود للوطن والوطن للجميع ، وفى هذا الإطار يأتى حرصى على استمرار الحوار باعتباره قاعدة وركيزة للعمل الوطنى ، لأن الحوار هو الوسيلة المثلى للتعبير عن تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات ، ولأن شعبنا يرفض الإذعان للرأى الواحد ويأبى أن تحتكر فئة قليلة ـ مهما أوتيت من التجربة والحكمة ـ مفاتيح الفكر وأبواب العمل السياسى ، ويعتبر ممارسة الحقوق العامة فرض عين لا فرض كفاية ، ومن ثم يتعين على كل مواطن أن يؤديه ويتمسك به مهما لقى فى سبيله من عناء وعنت »(1) .

تلك المشاركة السياسية الواسعة لابد أن تكفلها سيادة القانون :

« ليس هناك أحد فوق القانون ، ولا يمكن أن نسمح لأى شخص ، مهما يكن موقعه أو مركزه ، أن يتلاعب بالقواعد والأحكام التى فرضها المجتمع لتنظيم شئونه ، وتلك ركيزة أساسية من ركائز الحكم لا تهاون فيها ولا محاباة ولا تسامح »(2) .

« لن يتزعزع إيماننا أبدا بأن سيادة القانون هى الأمان ، وأن استقلال القضاء هو حصن الجميع ، حاكمين ومحكومين »(3) .

وأخيرا يدعو الرئيس مبارك لتطوير مفهوم الديمقراطية فى اطار رؤية أوسع للصالح الوطنى والبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى :

« إن النظرة المعاصرة للمنهج الديمقراطى التى بلورها بعض المفكرين والساسة فى القارة الأوروبية إثر الأحداث المثيرة التى شهدتها أوروبا خلال السنوات الأخيرة أصبحت تربط بين عناصر ثلاثة تأكدت ضرورتها لضمان مسيرة التقدم فى هذه المجتمعات ، هذه العناصر هى :

أولا ـ تطبيق الديمقراطية .

ثانيا ـ تحقيق التنمية بمعناها الشامل .

ثالثا ـ حماية الأمن الوطنى .

جاءت هذه النظرية الجديدة للمنهج الديمقراطى محصلة لتطورات غير مسبوقة غيرت كثيرا من المفاهيم التى ظلت تؤخذ كمسلمات غير قابلة للنقاش لا يمكن الاقتراب منها أو المساس بها . أصبح المزج بين عناصر الديمقراطية السياسية ومتطلبات العدل الاجتماعى غير

---

(1) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٩٨٣/٥/١٤ .

(2) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

(3) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

كاف لضمان مسيرة تقدم هذه المجتمعات ، ما لم يصبح كل ذلك مرتبطا بالحفاظ على الأمن الوطنى . لأن الإخلال بأى من هذه العناصر الثلاثة ، أو بالتوازن الدقيق الذى يجب أن يقوم بينها كفيل بتهديد المصالح القومية العليا ، وتخريب النسيج الإجتماعى للوطن .

ولعلنا نحن شعوب العالم الثالث نكون أحوج من غيرنا إلى الاهتمام بهذه القضايا بحيث نصوغ رؤية جديدة تتفق مع ظروفنا واحتياجاتنا وتتجانس مفاهيمها مع الاتجاهات الحديثة فى الفكر العالمى المعاصر ، لأننا نعيش بالفعل هذه المشكلات الثلاث ، ولأنه لم يعد فى وسع أحد أن يحيا فى جزيرة منعزلة مقطوعة الصلة بما يدور فى العالم من أحداث وتطورات »(١) .

●● الديمقراطية . . عقيدة والتزام

أعلن الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليه المسئولية عن التزامه بالديمقراطية طريقا وحيدا للعمل السياسى الوطنى ، يمارس بأقصى سعة للصدر النقد والرأى الآخر ، وفى الوقت ذاته فى اطار الحرص على المصلحة الوطنية العليا .

إن رؤية الرئيس مبارك للديمقراطية رؤية عميقة غنية ، لا تستقى محدداتها وأهدافها من النظريات الجامدة ، وإنما هى تستنشق عبير حركة الواقع الحى المتجدد ، تتطلع إلى الأهداف الوطنية . . تستلهم نبض الجماهير وتطلعاتها ، وتدرك جسامة التحديات التى تواجه الوطن فى الحاضر والمستقبل .

يقول الرئيس مبارك :

« علينا أن نواجه قدرا كبيرا من اهتمامنا لتعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى ، ويتطلب هذا ـ فى المقام الأولى ـ حرص كل مواطن على المشاركة فى الشئون العامة ، فلا ديمقراطية بغير مشاركة جادة صادقة ، يثبت فيها كل مواطن قدرته على الالتزام بقيم وتقاليد معينة ، للتوفيق بين حريته وحرية الآخرين ، وبين حقوقه وواجباته .

وقد أثبتت أحداث التاريخ المعاصر ، أن الديمقراطية الاجتماعية لا تغنى عن الديمقراطية السياسية ، بل إنها لا تزدهر ولا تؤتى ثمارها بغير الديمقراطية السياسية ، كما أثبتت أن المجتمع السليم القادر على مواجهة تحديات العصر ، هو المجتمع الذى لا تحتكره قلة محدودة ، ولا يتميز فيه المواطن إلا بقدر عطائه وأدائه »(٢) .

وهو يرى الديمقراطية طريقا واحدا لبناء الواقع المصرى الجديد :

« إن الإحياء الحقيقى لروح ١٥ مايو هو العمل المتصل من أجل تعميق الديمقراطية فى

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

واقعنا السياسى والاجتماعى وترسيخ مفاهيمها فى وجدان الجماهير لأن الخطوات التى تخطوها الشعوب على طريق التطور والنمو لا تجد لها مكانا فى صحف التاريخ إلا إذا انصهرت فى الوعى الشعبى العام وترسخت فى واقع الحياة اليومية للأفراد والجماعات ، فعندئذ فقط تصبح ثمارها جزءا من التراث الوطنى نبنى عليه ونضيف إليه ، وننتقل به إلى مشارف الفجر الجديد »[1] .

« الديمقراطية هى فى جوهرها إيمان بالأهداف القومية التى ارتضتها أغلبية الشعب ونزول على رغبة الجماهير الحاشدة ، لأن الأمة لا تجتمع على ضلال ولا تتوافق إرادتها إلا على الحق والخير ، وهى التى وكلتنا جميعا لتحقيق صالح الوطن ، هى أسلوب عمل ومنهج أداء يراعى الظروف الاجتماعية لكل بلد ، ويتيح للشعب أفضل الطرق لتحقيق آماله المشروعة ، ويصون مسيرة الوطن ويعصمها من المخاطر والأنواء »[2] .

والديمقراطية فى فكر الرئيس مبارك هى مشاركة حقيقية للشعب فى ممارسة السلطة تواكبها مسئولية فى العمل الوطنى .

« إن حكم الشعب لا يتحقق بالهتاف وإطلاق الشعارات ، وإنما يتحقق بالمشاركة الفعلية فى تحمل المسئولية ، والتصدى الجماعى الواعى للمشاكل والتحديات ، والمساواة فى الحقوق العامة ، والاشتراك الحقيقى فى ممارسة السلطة ، لأن المسئولية تنتفى إذا لم تتوافر للمواطن ـ أيا كان موقعه السياسى والاجتماعى ـ حرية الحركة ، والقدرة على المشاركة فى الحكم بالرأى والفكر والعمل »[3] .

ومن هنا يحرص الرئيس مبارك على ضمان ممارسة الشعب لحقه فى المشاركة فى الحكم وفى اختيار ممثليه فى المؤسسات الدستورية :

« إن المجتمع القوى المسلح بالحرية والديمقراطية هو المجتمع الصحيح الفاضل الذى يحمى الحق ضد كل عدوان ، ويزدهر بأداء الواجب والشعور بالمسئولية وأول الحقوق التى كان علينا جميعا أن نحميها ونرعاها ، وأن نهيىء المناخ اللازم لكى يؤديها المواطن بثقة واطمئنان ، هو حقه فى المشاركة فى الحكم ، وممارسة الاختيار الحر لمن يمثلونه فى المؤسسات الدستورية والمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف القومية العليا »[4] .

« إن الشعب هو الذى يقرر ويختار ، إن أصوات الملايين الحرة هى التى تحدد الغالبية

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ مايو ١٩٨٣ .
(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .
(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .
(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

والأقلية ، وعلينا أن نتقبل قرار الشعب واختياره إذا كنا حقا مؤمنين بالديمقراطية ، جديرين برفع شعارها ، وعلينا أن نحترم إرادة الملايين ، إذا كنا نريد حقا أن نبني الديمقراطية »[١] .

يقول ذلك ، مؤكدا إيمانه العميق بالشعب المصرى وقدرته على ممارسة الديمقراطية بوعى واقتدار :

« إن شعبنا صاحب الرصيد الحضارى الهائل ، والتجربة النضالية الحافلة ، قادر على تطوير البناء الديمقراطى بصورة مستمرة ، حتى يرتفع البناء ، وقد أثبت شعبنا بكل فئاته وقطاعاته ، أصالة واعية وعمق التزامه بالمصالح العليا للوطن »[٢] .

●● العملية الانتخابية

ويعنى الرئيس مبارك عناية خاصة بالعملية الانتخابية ، باعتبارها أول مظهر من مظاهر الديمقراطية ومشاركة الشعب فى صنع القرار . . فتنطلق كلمته تحذر بأعلى صوت :

« إن إرادة الشعب هى منبع كل السلطات . وأى انحراف بهذه الإرادة أو عبث بتعبيرها الحر ، هو انحراف عن الديمقراطية ، وهو تشويه للبناء الديمقراطى ، الذى اخترناه منهجا لحياتنا ، ونبراسا للمقبل من الأجيال التى تنمو فى النور والحرية ، لكى تعلى البناء بسواعد واثقة ، وفكر منطلق ، وانتماء صادق إلى كل مقومات الوطن .

ولذلك ، كان حرصى بالغا على أن تتوافر كل أجواء الحرية والحيدة ، سواء خلال المعركة الانتخابية ، أو عند الادلاء بالأصوات ، أو فى فرز الأصوات .

وقد أعلنت مرارا ، أن كل المرشحين هم من أبناء مصر ، سواء كانوا من حزب الأغلبية أو من أحزاب الأقلية أو المستقلين ، ولا تفضيل لمرشح على آخر إلا بالثقة التى تمنحها الجماهير . والسعى إلى ثقة الجماهير هو عمل إيجابى تفرضه علينا المسئولية الوطنية »[٣] .

وفى ظل هذا المناخ الديمقراطى يحث الرئيس كل مصرى على المشاركة فى الانتخاب ، مستجيشا الضمير الوطنى ، ومبديا روحا عالية ترحب بالصوت المعارض كما ترحب بالصوت المؤيد ، مادام قد اختار المشاركة الايجابية فى صنع مستقبل مصر السياسى :

« انى أوجه تحية حارة صادقة من هذا المنبر المقدس إلى آلملايين من أبناء مصر الذين حرصوا على ممارسة حقهم الانتخابى فى حرية وشرف ، أوجه التحية الخالصة لكل فرد منهم سواء هؤلاء الذين أعطوا صوتهم للحزب الوطنى الديمقراطى ، أو من صوتوا للأحزاب الأخرى ، لقد أدوا واجبهم على النحو الذى أملاه ضميرهم ، والمرشحون جميعا وإن

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

اختلفوا فى ارتباطاتهم الفكرية يتفقون فى انتمائهم الأسمى للكيان الوطنى وولائهم لتراب مصر . وكم كنت أتمنى أن يتمسك بنو وطنى جميعا بأداء هذه الفريضة الواجبة حتى تكون المشاركة جماعية لا يتخلف عن ركبها أحد . وحتى تستقر الممارسة الديمقراطية فى أعماق التجربة المصرية ولتصبح حقا منيعا لا مساس ولا تفريط فيه ، ذلك لأن الديمقراطية هى منهاج حياة وأسلوب عمل للجماهير الغفيرة فى سعيها الدائب لتحقيق مجتمع أفضل .

« ويقينى أن كثيرا من المواطنين قد شعروا بالندم لتقاعسهم عن الادلاء بأصواتهم بعد أن أصبح واضحا أمامهم جميعا أن الصوت الواحد يمكن أن يرجح كفة الميزان ، ومن ثم تكون له قيمته المؤثرة فى تحديد مسار السياسة العامة وتوجيه الأمور فلم يعد مقبولا أن يتخلف أحد عن أداء هذا الواجب لأنه بذلك يهدر حقه بنفسه ، بل ويسىء إلى حق الآخرين فى التمتع بحياة ديمقراطية سليمة محاطة بالضمانات خالية من الشوائب والسلبيات ، وأعتقد أن على جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات المهتمة بالشئون العامة أن تتعاون لتصحيح هذا الوضع ، كما أن على أجهزة الدولة أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بتيسير أداء هذه الفريضة الوطنية مستقبلا »[1] .

ويعبر الرئيس مبارك فى كل ذلك عن قناعة عميقة بحق كل مواطن فى المشاركة فى الحكم ، كحق أصيل نابع من صميم الانتماء الوطنى :

« الديمقراطية ليست هبة من الحاكم ، بل هى التعبير الصحيح عن إرادة الجماهير ، وهى النغمة السليمة لنبض الملايين .

والجماهير - بسلاح الإيمان وإرادة التصدى ، وتمسكها بمصالحها ومكاسبها - هى حامية الديمقراطية ، وهى صانعة الاستقرار .

الجماهير هى كتائب النهضة ، أقدم لها شكرى ، وأطرح أمامها التزامى فى هذا اليوم التاريخى ، الذى نبدأ به مرحلة جديدة فى إعادة بناء مصر .

مصر الصحوة الكبرى . .

مصر النهضة بعد الصحوة . . »[2] .

« لا شىء ينال من إيماننا بالديمقراطية ، وتمسكنا بالحرية ، وحرصنا على حق جميع المواطنين فى المشاركة الكاملة ، لأن الوطن للجميع ، والمسئولية جسيمة ، والعمل كبير ، ومصر فى حاجة ماسة إلى جهود كافة أبنائها الأبرار ، بصرف النظر عن مواقعهم ،

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونية ١٩٨٤ .

(٢) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

واختلاف انتماءاتهم الفكرية والعقائدية ، لأننا جميعا نشترك فى الانتماء الأعظم لمصر الخالدة ، كما أننا جميعا نشترك فى الولاء الأسمى . . لله والوطن والحق »[1] .

●● الـــرأى الآخـــر

وترتفع سعة صدر الرئيس مبارك وترحيبه بالديمقراطية إلى قمة عالية من شمول الرؤية لصلاحية النظام السياسى الديمقراطى :

« لا يجوز أن يكون الاختلاف فى الرأى ، أو التباين فى الاتجاه ، ظاهرة تثير القلق أو تدعو إلى الضيق ، وأنا أقول للجميع من موقعى الذى اختارنى له الشعب : إننا شركاء قدر ، ورفاق طريق . ومصرنا الغالية تحتاج إلى جهد كل واحد من أبنائها ، إذا خلصت نيته ، وصدقت عزيمته .

ونحن ـ أيها الأخوة والأخوات ـ ندرك بكل اليقين أن القدرة الحقيقية لأى نظام سياسى لا تقاس بعدد ما يفتحه من سجون ، أو من يزج بهم فى المعتقلات ، ولكن القوة الحقيقية لأى نظام تكون بقدر ما يتيحه من حريات ويكفل من ضمانات للأفراد تحت مظلة القانون ، لذلك فإننى أرى وبحق أن ما تنشره صحف المعارضة أحيانا ، هو شهادة لنا وليست علينا ، بل هو وسام نضعه على صدر نظامنا السياسى ، ونريد له أن يبقى فى موضعه تماما »[2] .

« أود أن أشير إلى أننا لا نضيق بالنقد البناء أو المعالجة الهادفة للأمور ، فنحن جميعا شركاء فى الوطن لا يحتكر الاخلاص له فرد بذاته ، ولا تدعى الولاء له جماعات بعينها .

فالوطن ـ كما قلت مسبقا ـ للجميع ، حكومة ومعارضة ، قيادات وجماهير »[3] .

ويلخص الرئيس مبارك انجاز عهده فى المجال الديمقراطى . . قائلا :

« إن مصر الدولة والحكم والمؤسسات الدستورية ومواقع الاعلام ، لا تعمل فى الظلام ، وقد درجنا على سياسة تقوم على ديمقراطية حقيقية ، تتيح لكل مواطن أن يشارك ـ وفق أحكام الدستور ـ فى مسئوليات الحكم وإصدار القرار ، ولم نحاول يوما أن نزيف جوهر الديمقراطية تسترا وراء مظهر خادع ، وجوهر الديمقراطية هو الاحترام الحقيقى لحرية التعبير ، وفتح القنوات الشرعية أمام المواطنين كافة ، وإرساء التقاليد الصحيحة لحياة سياسية تقوم على تعدد الأحزاب وتنوع الآراء وتفاعلها فى حوار قومى خلاق »[4] .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ مارس ١٩٨٦ .

ومن هنا ، يقرر الرئيس مبارك بوضوح وحسم :

« لا رجعة فى الديمقراطية ، ولا ردة عن الحرية ، ولا انتكاس للانطلاقة الوطنية ولا عودة إلى الوراء ، بل تطلعا جسورا إلى المستقبل ، بكل ما يحمله من أمل ورجاء »(١) .

نعم . . لا رجعة عن الديمقراطية أيا كانت التحديات ، هكذا يقرر الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليه الأمانة ، وعلى الرغم من الظروف العصيبة التى تولى فيها الحكم ، وارتفاع الأصوات التى نادت بانتهاج سبيل القرار الاستثنائى لانقاذ البلاد من الفتنة .

يقرر الرئيس مبارك ببساطة ووضوح :

« سبيلنا إلى العمل الجماعى الهادف فى جميع المجالات ، هو الحوار الحر ، الذى ينطلق من الديمقراطية السليمة التى هى أكبر ضمان لحماية كل جهد قومى ، وإذا كانت بعض العناصر الضالة المضللة قد حاولت استغلال المناخ الديمقراطى لتخريب كياننا الاجتماعى كله ، فإن هذا لا يزعزع إيماننا بأن العلاج لمشاكل الديمقراطية هو مزيد من الديمقراطية ، وإن وعى الشعب المصرى العريق كفيل بتمكينه من وأد الفتنة فى مهدها ، والتعامل مع مدبريها ورءوسها بكل حزم وضراوة ، فلا تهاون مع القتلة الذين يستبيحون الحرمات ، ويستحلون الدماء ، ويعيثون فى الأرض فسادا ، ولا تراخى فى الحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين فى كل موقع .

ويجمل الرئيس رؤيته فى موازنة دقيقة بين مزايا الديمقراطية وشوائبها من ممارسات خاطئة ويحدد طريق علاج هذه الشوائب :

« يجب تعميق مفهوم الديمقراطية ، وترسيخ الالتزام بها فى وجدان كل مواطن ، وتخليصها من الشوائب التى تلحق بها نتيجة الممارسات الخاطئة ، ويجب أن يكون واضحا أن لنا جميعا مصلحة فى تثبيت دعائم الديمقراطية السليمة ، لأنها الطريق المستقيم للتقدم الاجتماعى ، وهى الضمان الأكيد لحق الأفراد فى المشاركة فى تحمل أمانة المسئولية ، ورغم التجاوزات التى نأسف لظهورها على المسرح السياسى فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل النضال الوطنى ، فإن هذا لا يصح أن يدفعنا إلى أن نضيق بالديمقراطية ، أو نكفر بالتنوع ، والتعدد فى الآراء ، بل يكفى أن نبصر بعواقب الأمور ، ونوجه أنظار جميع المواطنين ـ الذين هم شركاء فى المسيرة والمسئولية ـ إلى خطورة العجز عن إدراك مغبة الانسياق وراء النزعات الحزبية والأهواء الشخصية »(٢) .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .

●● الديمقراطية وسيادة القانون

إن الديمقراطية فى فكر الرئيس مبارك ليست أسلوبا فى الحكم فحسب ، وإنما هى تحمل مضمونا هاما له شقان : الاستقرار وسيادة القانون ، ومن هنا فهى ضمان لسلامة مسيرة العمل الوطنى ، وتحقيق التقدم وانجاز الأهداف الوطنية .

« إن الحكم الديمقراطى هو أداتنا إلى حماية الاستقرار والازدهار ، فالاستقرار هو الذى يصون كل إنجاز حققه الشعب بالتضحية المستمرة ، والعمل الدائب ، والعزيمة الصلبة ، ومن هنا يصبح الحفاظ على هذا الاستقرار وحمايته من خطر الإرهاب والتآمر فريضة وطنية على كل مصرى غيور على بلاده ومجتمعه ومصالحه .

إن المواطن الذى يحميه القانون فى الدولة الديمقراطية يكرس نفسه لحماية القانون من أعداء القانون والديمقراطية ، ولا فرق فى ذلك ـ فى الديمقراطيات العريقة ـ بين حزب وحزب ، وبين مؤيد ومعارض ، وبين حاكم ومحكوم »(1) .

« الديمقراطية هى أولا وقبل كل شيء أداة انضباط ، وليست فرصة للفوضى والتسيب ، وهى البناء لا التقويض ، وهى التجميع لا التفريق ، وهى صيانة القانون لا المساس بالقيم والعبث بالقانون .

الديمقراطية يمارسها الفرد فى حياته اليومية ، ويمارسها الشعب ممثلا فى سلطاته الدستورية ، ويحكم مسئولية هذه السلطات مبدأ دستورى هام ، وضعته الديمقراطية لتحقيق التوازن والتعاون والاستقرار ، وهو مبدأ الفصل بين السلطات ، بحيث لا تتجاوز سلطة مجالها المرسوم إلى مجال سلطة أخرى .

والدستور ، هو قانون القوانين ، وهو الحكم والفيصل فى تحديد اختصاص سلطات الشعب .
والنهضة الدستورية ، هى فى صيانة هذا الجوهر الذى يحمى أداء النظام الديمقراطى .
ومن هنا ، فإن علينا فى هذه المرحلة ، أن نعمق الأداء السليم لسلطات الدولة ، التى هى سلطات الشعب »(2) .

« إن العبرة هى بالوقوف إلى جانب الشرعية والخضوع لأحكام الدستور ، فقد اخترنا طريق الشرعية الدستورية ، بعد أن ضربت الثورة جذورها فى أعماق التربة المصرية وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الوعى الجماعى للشعب ، ولم يعد من المقبول أن تظل السلطة مستندة إلى الشرعية الثورية التى تقل فيها الضوابط وتختلط المعايير . وحين نتحدث عن الشرعية الدستورية فأنتم رجالها وحماتها ، والشعب صاحبها ، والله راعيها وحافظها »(3) .

---

(1) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

(2) الفصل التشريعى ، دور الانعقاد العادى ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

(3) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ مايو ١٩٨٣ .

« إن الديمقراطية مسألة أساسية مازالت تتصدر أولويات العمل الوطنى باعتبارها قضية تتصل بطبيعة النظام السياسى وتحديد هويته فالمشاركة السياسية وكفالة الحريات للمواطن أمور ضرورية لا تخضع إلا لضوابط المصلحة العامة والحدود التى رسمها المجتمع ، انطلاقا من المعتقدات والقيم الأساسية التى تراضينا عليها وقبلنا الالتزام بها من خلال المؤسسات الدستورية والقنوات الشرعية »(1) .

« إن أمضى الأسلحة فى مواجهة التحديات التى عقدنا العزم على مواجهتها هو إيماننا بأن الحرية هى الالتزام بحرية الآخرين ، وبأن الديمقراطية هى الاحترام للشرائع والقوانين .

وإذا حادت الحرية عن هذا الالتزام ، وإذا انحرفت الديمقراطية عن هذا الاحترام ، فهذا هو التسيب الذى يطالبنا أمر الشعب بأن نقاومه بالإجراء الحاسم ، وأن نقومه بالقرار الصارم . وإننى أعلن من هذا المنبر ، منبر خدام الشعب ، أعلن لكل اللاعبين بالنار ، العابثين بحياة هذا الشعب وحريته ، أن نار الشعب هى الأقوى ، وأن سيادة القانون تعنى فى المقام الأول احترام القانون . أعلن لكل من يفكر فى العبث بمقادير هذا الشعب وحقه فى الأمن والأمان ، أن قرار الشعب لن يرحم ، أعلن لكل من انحرفت به الأطماع والأهواء إلى منزلق الجريمة والغدر أن واحدا منهم لن يفلت من ردع قاطع وحساب عسير .

« الذِينَ يَنقضُونَ عَهْدَ الله مِنْ بَعْدِ ميثَاقِهِ وَيَقْطعُونَ مَا أَمَرَ الله بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ »(2) .

●● استقلال السلطة القضائية

ومن هذا المنطلق ، وعن إيمان كامل بالديمقراطية ، يؤكد الرئيس مبارك على استقلال السلطة القضائية واحترام أحكامها :

« القضاء فى مصر هو المفخرة عبر التاريخ ، وهو الأمين على سلامة تطبيق القوانين وإقرار العدل ، والمنصة العالية يجب أن تبقى عالية أبدا ، بالتحصين المستمر لاستقلال القاضى ، وتأمين القضاء من أى شبهة تدخل أو ضغط أو إغراء أيا كان مصدره ، ثم ضمان واجب لتنفيذ الأحكام النهائية .

وفى هذا النطاق يتحقق الفصل الكامل بين السلطة القضائية وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، فى ظل التزام المنصة العالية بحدود سلطتها .

إن القضاء هو الصورة المثلى فى الالتزام بنص القانون وسيادته ، وفى إقرار عدالة معصوبة العينين ، يستوى أمامها الكبير والصغير »(3) .

---

(1) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(2) الفصل التشريعى الثالث ، الاجتماع غير العادى الثانى ، الجلسة الخامسة ، فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

(3) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

والواقع أن الديمقراطية فى فكر الرئيس مبارك تكاد تتماثل فى جوهرها ومبناها مع العدالة والقانون ، فهى فى رؤيته توازن كامل بين الحقوق والواجبات وبين الفرد والمجتمع .

« إن الكسب الحقيقى هو أن نؤمن بأن حياة الديمقراطية ، هى حياة الشرعية وسيادة القانون واحترام الحرمات .

الحياة الديمقراطية ، هى فى التوازن السليم ، بين حق المواطن على مجتمعه ، وواجبه نحو المجتمع .

إن كل حق يقابله واجب ، وكل جور على حرية الآخرين ، هو ضرب لحرية المجتمع كله .

وسبيل استخلاص الحق وأداء الواجب ، هو القنوات الشرعية ، التى ترحب بكل المواطنين ، بلا تفرقة أو تمييز .

إن أى إخلال بهذه المبادىء التى تشكل الركيزة الأساسية للديمقراطية والحرية ، هو إهدار للديمقراطية ، وضرب فظيع للحرية . ولا مساومة فى ذلك . وأكون صريحا ، مع أى خارج على الشرعية والقانون ، مهما تستر فى غيه وراء شعارات ظاهرها خير ، يخفى فى باطنها أخطر الشرور . لا تهاون ، لا تساهل ، لا مهادنة ، ولا تعامل إلا بالتصدى الحاسم السريع . هذا ما يطالب به الشعب .

وهذا ما نرجو أن يكون رائد مجلس الشعب فى عمله ، حاميا للديمقراطية والحرية من أى إثم أو عدوان يجور على الكرامة الوطنية »[1] .

●● الديمقراطية فى العمل الحزبى

يولى الرئيس مبارك اهتماما خاصا للحياة الحزبية المصرية ، إيمانا منه بدورها المحورى فى العمل الديمقراطى ، ويدعو الأحزاب إلى المشاركة الجادة فى العمل الوطنى ، ويضىء لها معالم الطريق ، ويرحب بزيادة فعاليتها ونشاطها وانتشارها الجماهيرى .

يقول الرئيس مبارك :

« لقد توصل التطور الديمقراطى إلى نظام الأحزاب والانتخاب الحر فى ظل سيادة القانون وضماناته ، غير أننا يجب أن ندرك دائما ، أن النظام الحزبى ليس مجرد أسماء ولافتات وشعارات بل إنه تجميع لشرائح إجتماعية على أساس وحدة الفكر ، وتقارب المصالح ، وتشابه الرؤية للنهج المناسب للنهوض بالمجتمع وحتى تنهض الديمقراطية ، لابد أن تنهض الأحزاب ، ولا نهضة حزبية بغير مبادىء وأفكار ، وبغير التزام صارم بمصلحة المجموع

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٣ ابريل ١٩٨٧ .

والمصالح العليا للوطن ، وتقدير واع لأن الحزب هو مدرسة للعمل السياسى الرشيد ، وساحة لإعداد أجيال متعاقبة من الشباب المتمرس على هذا العمل بفهم واقناع ، بعيدا عن المتاجرة بالمبادىء والمواقف »[1] .

ويؤكد على أهمية الحياة الحزبية فى اثراء العمل الوطنى :

« إن قيام نظامنا السياسى على تعدد الأحزاب ، لا يعنى بطبيعة الحال تعدد الآراء والأفكار فقط ولكنه يعنى فى المقام الأول أن يكون هذا التعدد سبيلا إلى إضاءة الطريق وتجنب الأخطاء وهداية مستمرة إلى الحلول المثلى والصراط المستقيم »[2] .

ويحث الأحزاب المصرية على ممارسة دورها الوطنى :

« إن من حق الجميع ـ مؤيدين كانوا أو معارضين ـ بل لعلى أقول إن من واجبهم ، أن يطرحوا ما يعن لهم من قضايا ، ويعرضوا ما شاءوا من المشاكل ، ويتسابقوا فى تقديم ما يرون من اقتراحات لحلها ، فتلك هى الوظيفة الأساسية للديمقراطية .

إن المشاكل التى نواجهها تواجه هذا الجيل والأجيال المقبلة ، وتواجه كل الأعمار والطوائف فى القرية والمدينة ، ومسئولية الأحزاب جميعا هى أن تبادر بطرح وجهات نظرها ، وأن تجهد عقولها وخبراتها فى التعرف على الأسباب والحلول ، وإذا كان الحزب الحاكم هو فى موقع السلطة التنفيذية داخل نظام الحكم ، فإن الأحزاب المعارضة هى فى موقع المشاركة فى صنع القرار .

ولا تقبل الديمقراطية أبدا أن تتخذ الأحزاب خارج الحكم موقف المتفرج على ما يجرى ، أو المستثمر لأزمة اقتصادية تمر بها البلاد ، أو المستغل لمعاناة الجماهير ، وكأن القائمين على الحكم خصوم ثأر أو جمع من الأعداء . . .

ليس منا من لا يريد الوصول إلى مجتمع يتغلب على العقبات ويحقق الإنجاز ، ويمهد الطريق إلى حياة أفضل لكل مواطن ، وأرجو أن يكون هذا هو سبيل كل التجمعات المذهبية ، واللقاءات الحزبية ، فلا أظن أن الظروف العامة تسمح بغير هذا النهج ، ولست أؤمن بأن الديمقراطية يمكن أن تتطور وتزدهر بغير هذا السلوك »[3] .

ويدعو أحزاب المعارضة إلى مواصلة جهودها وسط الجماهير بغير يأس أو كلل :

« إذا لم يفز حزب بما يحلم به من المقاعد فى ظل هذه الممارسة الديمقراطية كما يحدث فى جميع الدول الديمقراطية فى العالم ؛ فليس أمامه سوى أن يستمر فى إقناع الشعب ـ صاحب

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

الكلمة الأولى والأخيرة ـ بأنه يعبر فعلا عن همومه وآماله وأمانيه ، وأن يفعل ذلك بالكلمة الطيبة والوسيلة المشروعة ، والقدوة الحسنة ، وبكل تقدير للمسئولية . لأن المصالح العليا للوطن ، تأبى أن يكون العمل العام ساحة للإثارة والمزايدة بالباطل ، ولأن الأمم لا تتقدم إلا إذا قدم أبناؤها عملهم خالصا لوجه الله والوطن ، لا يبتغون إلا الخير والنفع ، فلا أنانية ولا انتهازية »(١) .

●● الديمقراطية الحزبية

ويصل حرص الرئيس مبارك على الديمقراطية الحزبية إلى حث الأحزاب على ممارسة الديمقراطية فى نظامها الداخلى :

« إننى أطالب الأحزاب التى تتصدى للمشاركة فى بناء الديمقراطية أن تبدأ بتطبيق المفهوم الديمقراطى من داخلها بحيث تنبع القرارات كلها من القاعدة . وتتلاشى سيطرة قلة من الأفراد على شئون أى حزب . وتتبلور السياسة العامة للحزب كمحصلة لتفاعل الآراء . وتعدد الاجتهادات والنقاش الحر »(٢) .

ويشجع الرئيس مبارك أحزاب المعارضة على التزام الموضوعية فى التعبير ، مؤكدا على انها شريكة فى المسئولية ، وان التزامها بالموضوعية جدير بأن يضع آراءها موضع الاعتبار والتقدير لدى القيادة السياسية العليا :

« لقد أسعدنى وأنا أتابع كثيرا من المناقشات تحت هذه القبة ، أن أستمع إلى كثير من الآراء الناضجة السديدة ، التى صدرت من الغالبية والأقلية معا ، عند مناقشة بعض القضايا العامة ، فهذا هو ما يجب أن يكون . فأنتم هنا تمثلون كل مصر ، ولابد أن تكون كل الآراء صادرة من أجل أبناء مصر ، ولابد أن نلتف جميعا حول أهدافنا القومية ، فليس الحكم مغنما أو موقعا لتميز فئة على فئة ، بل إن مسئولية الحكم هى تكليف من الشعب ، وليس فى الكفاح خارج الحكم انتقاص من مكانة أحد أو قدره أو وطنيته ، بل هو عمل يشرف صاحبه ويضعه على قدم المساواة مع من يتولون المناصب الرسمية ، فلا فضل لمواطن على آخر إلا بالعمل الصالح والقدوة الحسنة ، والمسئولية مشتركة لأن المصير مشترك »(٣) .

بما فى ذلك ما ينشر فى صحف المعارضة :

« إننى أصارحكم بأن هناك تحولا إلى الإيجابية فى كثير من سطور الصحف الحزبية ، وبعض هذه الصحف تطالعنا الآن بآراء موضوعية هى باستمرار موضع الاعتبار والدراسة »(٤) .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

إن الحزبية ، مثل جميع أدوات العمل الديمقراطى ، يجب أن تظل وفية لانجازات الشعب ومصالحه ومتطلباته . . فلا تنقلب الممارسة الحزبية إلى مزايدة أو تشكيك أو أى صورة من صور تعطيل العمل الوطنى الجاد .

ويضع الرئيس مبارك الحدود الواضحة بين الممارسة الحزبية السليمة ، والممارسة المشوهة أو المغرضة :

« إن صوت المعارضة الذى نعطيه قدره من الاهتمام وحقه فى المناقشة يجب أن يكون إضافة إيجابية لرصيد العمل السياسى فى هذه المرحلة بحيث يكون قادرا على الاضافة والعطاء المتجدد ، وتقديم المشورة البناءة ، ولا تتجه المعارضة والنقد إلى تسفيه كل ما هو قائم ، والانتقاص من الانجازات ، وتصيد الأخطاء وحدها ، وتشويه الحقيقة . فأحزاب المعارضة مدعوة إلى ممارسة دور أكثر فعالية ، فيه صدق مع النفس بقدر ما فيه إخلاص لقضايا الوطن ، لأننا جميعا نعمل تحت مظلة واحدة هى الوطنية المصرية القائمة على الانتماء القومى »(١) .

ويؤكد خصوصا على ضرورة تجنيب الأهداف الوطنية والقومية العليا رذاذ النزاع الحزبى والمزايدات :

« لست أشك ولا أشكك فى إيمان المشتغلين بالعمل السياسى والتزامهم على اختلاف مذاهبهم ومبادئهم وما إليه يدعون ، لذلك فإننى أكرر ندائى إلى الجميع أن يطرحوا جانبا أثواب الحزبية والتحزب ، أن يطرحوا جانبا أثواب الحزبية والتحزب فى جهاد السعى إلى تحقيق الأهداف القومية التى لا يختلف عليها اثنان أو بتعبير أكثر دقة التى يجب ألا يختلف عليها أحد »(٢) .

وخاصة فى أوقات الأزمات :

« إن أول متطلبات الديمقراطية هى أن تدرك الفئات النشطة سياسيا ـ وفى مقدمتها الأحزاب ـ أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف ، نظرا لأنها تمس مصالح الوطن العليا ، ويتضاعف هذا الالتزام بطبيعة الحال فى أوقات الأزمات والكوارث الوطنية »(٣) .

●● لا تهاون مع الارهاب

وإذا كان الرئيس مبارك يتصدى بالكلمة والنصح والتوجيه إلى تجاوزات الكلمة والرأى ، فإنه من منطلق الحرص على الديمقراطية ، وأمن الوطن ومستقبله واستقراره ، يؤكد بكل الوضوح على أنه لا تهاون مع الارهاب ودعاته :

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٠ مارس ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

« لن يعوق مسيرتنا زور المخربين دعاة الهدم الذين يؤرقهم استقرار الوطن وسلامه ، يحاولون بالارهاب أن يقطعوا الطريق على مسيرته الديمقراطية ، يفسدون عقول بعض شبابنا بأفكار سوداء زائفة تخاصم الحياة ، وتخاصم الحضارة ، وتخاصم التقدم ، ولا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم رغم الأسماء الكاذبة التى يحملونها .

لهؤلاء نقول لن نتسامح فى ردع الإرهاب بقوة القانون ويقظة الأمن ، ووعى شعب عريق عظيم يرفض إرهابا دخيلا على ساحة الوطن وتاريخه .

لن نغفر لهؤلاء الذين يحاولون المساس باستقرار الوطن وأمنه أعداء النهار الذين يريدون لمصر الفرقة والفوضى والتخلف والظلام »[1] .

« يجب أن يطمئن كل المواطنين الشرفاء إلى أن الدولة تتصدى بكل حزم لأى محاولة لإرهاب الشعب أو المساس بأمنه وتهديد حريته وحياته ، لأن أمن الشعب هو أسمى واجباتنا ، كما أن هيبة الدولة هى عنصر لازم للحفاظ على كيان الوطن »[2] .

ويتوجه الرئيس إلى كل وطنى مخلص منبها ومحذرا من أخطار الارهاب :

« لقد نشطت الحياة السياسية بصورة ، لم تشهدها مصر منذ نصف قرن على الأقل ، لكن بعض القوى الغريبة عن العمل الديمقراطى ، تحاول أن تستغل مناخ التسامح والحرية لكى تتسلل تحت عباءة العمل الحزبى ، وتمارس التحريض على العنف علانية ، وتنشر دعاوى الفرقة والفتنة ، وتروج لأفكار مدمرة تدعو إلى إهدار واحد من أهم مصادر دخلنا القومى ، وهو السياحة ، التى تقفز معدلاتها الآن بصورة تبشر بالخير ، لأنها تحقق إضافة ذات وزن ضخم إلى مجموع الدخل القومى .

وتفتح المزيد من فرص الكسب والعمل الحلال أمام مئات الألوف من أبناء هذا الوطن .

لقد أتاحت الديمقراطية لهؤلاء فرصة الوجود والتحرك ، مستغلين مناخ الحرية والتسامح ، كى يبثوا سمومهم من خلال منابر حزبية سيطروا عليها بأساليب تعرفونها جميعا ، ووظفوها سندا يدعم جماعات العنف ويبرر جرائمها النكراء وخنجرا يطعن مصالح الوطن فى الصميم ، حين يشككون فى سيادة مصر على جزء من ترابها الوطنى ، لأسباب لا تمت إلى الموضوعية والوطنية بصلة ، وأنتم أدرى بالمآرب والأهواء التى قادتهم إلى هذا المسلك المعيب .

ما كان لمثل هؤلاء أن يتحركوا أو حتى يجدوا فرصة للهمس فى ظلم حكم شمولى ، لا يفسح المجال لأى رأى يعارض أو يناقش ، وما كان لأتباعهم فى جماعات العنف

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الفصل التشريعى ، دور الانعقاد العادى ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

والإرهاب ، أن يتجاسروا على أن يخدشوا أمن مصر فى ظل حكم فردى ، يأخذهم زرافات ووحدانا إلى المعتقلات لكنها الديمقراطية ، وكم من الجرائم ترتكب باسم الديمقراطية .

إننى لا ألوم الديمقراطية . . إننى لا ألوم الديمقراطية وإن كان كثير من المواطنين يرونها ـ الديمقراطية ـ سببا مباشرا لتلك الظواهر السلبية المؤسفة ؛ وأقول دائما إن العيب يكمن فى هؤلاء الذين يتشدقون بالديمقراطية ويتمسحون بأهدابها ، وهم أبعد ما يكونون عنها فكرا والتزاما وممارسة ، بل إنهم خصوم للديمقراطية »[1] .

لقد واجه الرئيس مبارك مشكلة الارهاب منذ اللحظة الأولى لتوليه الحكم ، بعد أن اغتالت رصاصات الغدر الرئيس الراحل أنور السادات ، وسعت عناصر الظلام لاشعال نار الفتنة فى عدد من المدن . ومنذ اللحظة الأولى ، فضح الرئيس مبارك حقيقة الارهاب ، ووضع الخطوط العريضة لمواجهته :

« لقد اقتحمت حياتنا فى الآونة الأخيرة ظاهرة الإرهاب الدموى . إرهاب أراد أن يدمر كل بناء .

إرهاب همجى دبر وخطط فى الظلام لكى يهدم كل شىء ويقوض كل شىء ويفرض حكم الظلم والظلام .

إرهاب طائش جهول ، تقوده جماعات متخلفة ، استباحت الدم والجريمة ، لتسفك الأرواح البريئة ، وتهدر كل قيمة شريفة ، وتجهض كل تقدم حضارى .

إرهاب حاقد شرير ، أراد أن يحول مصر الحب والحياة ، إلى مستنقع للدماء والاشلاء وإلى مرتع لحكم المشانق والسفاحين الغوغاء .

وغنى عن البيان أن الارهاب ليس وجها للتطرف الدينى ، فالتطرف أو التوغل فى الدين بغير رفق قد يعكس سعيا للالتزام بالدين وتعميقه ، أو يدافع عن قيم دينية معينة بحماس فى القول أو تزمت فى السلوك العام .

هذا إرهاب إجرامى ، هدفه الواضح للكافة هو تدمير المجتمع ، وتحطيم مقوماته ، وزعزعة الاستقرار ، وإعاقة التقدم ، وتقويض البناء الديمقراطى والاقتصادى .

هذا إرهاب إجرامى ، لا ينتمى إلى ترابنا الوطنى ، أو إلى تراثنا القومى ، ولكنه يستمد وجوده وبقاءه من قوى خارجية ، تحولت إلى شبكة دولية ، تعيث فى الأرض فسادا وتوفر لأدواتها المال والسلاح والتدرب على الجريمة .

ولن ينجح هذا الارهاب الدموى فى تحقيق أهدافه الشريرة على أرضنا الطيبة وفى مجتمعنا المؤمن ، فنحن شعب مؤمن برسالات الأديان ، وقد نشأت أجيالنا المتعاقبة فى مختلف

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

مراحل نموها على التزام بالقيم الدينية ، وأداء الفرائض الواجبة ، كما أننا عشنا ونعيش بايمان لا يتزعزع بأن الدين رحمة وتراحم ، ومودة وترابط ، ويسر وسماحة ، ولن تفتر دعوتنا إلى التزام بفضائل الدين ، والتنشئة الصالحة فى البيت ودور العلم بتعاليم الله سبحانه وتعالى ، وما تبثه هذ التعاليم من نقاء روحى ، هو خير زاد فى رحلةالحياة لأبنائنا وشبابنا »[١] .

ويدعو الرئيس مبارك كل مواطن للتصدى لهذه العصابات الآثمة :

« ما لم يتصد كل مواطن لهذا السلوك ، وما لم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد ، تدفع الإرهاب وترفضه ، وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه ، فسوف تكون النتيجة وبالا على الأمة كلها .

إننى أكرر على مسامع الأمة كلها ما قلته من فوق هذا المنبر فى نوفمبر الماضى ١٩٩١ من أنه لن يكون هناك استثمار أو سياحة أو تنمية أو فرص عمل جديدة ، إذا نحن سمحنا للعنف والإرهاب أن يمد جذوره المسمومة فى تربة الوطن .

ولن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية وأكرر لن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية أو حرية للرأى وللصحافة ، إذا نحن تراخينا اليوم فى التصدى لهذه الظواهر قبل أن تستفحل مثلما استفحلت فى دول أخرى تعرضت لمضاعفات خطيرة ، نتيجة تأخر الوعى بخطورة انتشار العنف ، والتسامح مع دعاته ومروجيه .

●● الممارسة البرلمانية

من بين كافة مؤسسات العمل الوطنى الديمقراطى ، يعنى الرئيس مبارك عناية خاصة بالسلطة التشريعية . . مجلسى الشعب والشورى .

فالمجلس فى فكر الرئيس السياسى هو منارة الديمقراطية ، المسئول الأول عن تقديم القدوة فى العمل الوطنى ، والتطبيق السليم للديمقراطية الملتزمة بالصالح العام فى اطار سيادة القانون ، والتعبير عن هذه المفاهيم السياسية الرائدة فى العمل الوطنى فى كل عمل وانجاز ، من تشريع ورقابة على أعمال الحكومة .

يخاطب الرئيس المجلس ، فيقول :

« إن على أكتافكم أثقالا من المسئوليات الضخمة ، وهى تقتضى منكم أن تتسلحوا جميعا بإرادة العمل والانجاز والمسئولية الأولى فى رأيى التى تستظل كل المسئوليات هى أن تدعموا ثقة الجماهير فى هذه المؤسسة الدستورية وجدية عملها وجلال رسالتها ، وتدعيم الثقة هو أن

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

تكونوا عند حسن ظن الجماهير فى السلوك قبل القرار فى إنكار الذات وتقديم القدوة الصالحة . فى حماية الحق والتحريض على الواجب ، فى التشبث بحقوق الإنسان ، والالتزام بمقومات المجتمع ، فى طهارة الأقوال معبرة عن طهارة الأفعال ، فى الحفاظ على أخلاقيات الحوار وتقاليد النقاش المسئول ، فى إثراء الرأى بالرأى الآخر بالموضوعية والتجرد بلا تحزب أو مكابرة أو افتراض مسبق لسوء النوايا ، إن « لا » التى تصدر عن تحزب وانغلاق تستوى مع « نعم » التى تصدر عن مجاراة بغير اقتناع »[1] .

ويضع على كتف المجلس مهمة حماية الديمقراطية :

« إننى أتوجه بكلمتى إليكم ممثلى الشعب ، فى كل صفوفكم المؤيدة والمعارضة التى أحمل لها أعظم الاحترام والتقدير ، أن تعملوا على أن تؤدى المؤسسات الديمقراطية واجبها الأسمى ، فى هذه المرحلة التى يتهددها جموح غير مسئول ، وتحركها نوازع افتعال معارك وهمية ، وانغماس فى اقتتال لا محل له ولا مضمون ، وكل ذلك يمزق ثوبنا الديمقراطى ، ويرميه بالبقع السوداء »[2] .

والرئيس مبارك يشجع كل نقد بناء تحت قبة المجلس ، حتى لو أتى من بين صفوف الأغلبية ، فالصالح العام فوق كل اعتبار :

« ليس هناك من ينكر أن المؤسسات الدستورية تؤدى واجبها فى التشريع والرقابة فى وضح النهار ؛ وتذاع مناقشاتها على الشعب ، وإذا راجعنا أعمال مجلس الشعب فى دوراته الأخيرة المتعاقبة ، لرأينا الدليل الحاسم على اتاحة الفرصة الكاملة للرأى الآخر ، حتى أنه حظى بالنصيب الأكبر فى معظم المناقشات . وهذه ظاهرة طيبة نشجعها ، وعلى الجميع أن يتعاونوا ـ بالقصد السليم والنوايا الحسنة ـ على استمرارها .

وكم لاحظنا أن حزب الغالبية ، يختلف حتى مع حكومة الغالبية فى بعض الشئون الهامة ، ولا يتردد فى إبداء الرأى ، لأن الهدف هو ـ أولا وأخيرا ـ صالح الشعب .

ومن أجل ذلك ، فإننى أرجو أن تكون كل الاتجاهات حريصة على هذا الكيان الديمقراطى ، دائبة العمل على تنميته وحمايته ، لأن الديمقراطية تظل الجميع وترعى الجميع ، ولن تكون ديمقراطية إذا كانت لفريق دون فريق »[3] .

« أرجو أيها الأخوة والأخوات أن تستهلوا عملكم فى هذه الدورة بإيمان كامل بأن مجلسكم هو مجلس كل المصريين ، إن الأغلبية والمعارضة ، هما أغلبية ومعارضة كل المصريين ، وكلنا من أجل مصر نختلف ولا نتصارع ، وكلنا فى حب مصر نتنافس

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

ولا نتقاتل . نتحاور ولا نتهاتر ، نتطلع إلى التقدم والتطوير ، ولا ندور حول أنفسنا فى حلقات مفرغة ، فجدير بنا أن نتجه إلى أداء رسالتنا بقلوب صافية وروح جديدة لا تعرف التحزب أو التعصب ولا تعكس مرارة الخلاف والتناحر ، بل تقوم على حركة الفريق الواحد رغم اختلاف المواقع فى تكتل وطنى شريف جسور ينطلق ولا يتعثر ، يتقدم ولا يتقهقر ، كلنا مصريون ، كلنا وطنيون بصرف النظر عن انتماءاتنا الفكرية وعقائدنا السياسية سواء أكانت أحزابنا تحت هذه القبة أم خارجها ، فإن كل موقع نؤدى فيه واجبنا هو موقع على أرض مصر وبين أبناء مصر »[١] .

« عليكم إفساح المجال دائما ـ تحت قبة المجلس ـ للرأى والرأى الآخر ، فلا حجر على كلمة ، ولا إرهاب لفكر ، بل تنافسا وتفاعلا بين الآراء ، وصولا إلى الحقيقة ، وسعيا إلى المصلحة القومية العليا ، دون تعصب أو تجاوز ، وعلى أساس التسليم المتبادل بحق المعارضة فى التعبير الحر ، وحق الأغلبية فى أداء واجبها وتنفيذ برامجها فى حل مشاكل الشعب وتخفيف معاناته »[٢] .

« على الأقلية أن تحترم رأى الأغلبية ، كما أن على الأغلبيٰة ألا تتجاهل رأى الأقلية »[٣] .

« ولست أشك فى أن الأغلبية سوف تفسح صدرها لتقبل آراء الأقلية بعقل مفتوح . ونأمل أن تقدم المعارضة عطاءها الوطنى بأسلوب موضوعى ، بالدراسة والحجة والإقناع . وأرجو من الجميع ـ أغلبية وأقلية ـ انقاذا مستمرا للوقت الضائع ، والجهد المفقود ، فيما لا ينجز ولا يفيد .

إن نجاحنا جميعا يكمن فى مدى إدراكنا الواعى أنه لا موضع اليوم للمناورة السياسية أمام أهداف قومية كبرى ، تطالبنا بقبول الاجتهادات المختلفة والرؤى المتنوعة وصولا إلى الرؤية الصحيحة ، وتلح علينا أن نعطى القدوة الصالحة ، وأن نهتدى بالمثل العليا فى أداء المسئولية ، بروح المشاركة ، وصدق الانتماء ، وحماسة الأداء »[٤] .

وقد كان مجلس الشعب عند حسن ظن الرئيس فى أدائه الديمقراطى الوطنى :

« لقد دار النقاش فى إطار رؤية واقعية لمشاكل مصر واحتياجاتها ، ملتزما بالممارسة الديمقراطية الرشيدة التى أتاحت لكل صاحب رأى أن يعبر عن رأيه دون قيد أو حجر ، ومكنت كل الأصوات النزيهة من أن ترتفع تحت قبة المجلس دون رقيب أو حسيب ، لا فرق بين مؤيد ومعارض لأننا جميعا وطنيون مصريون قد تتنوع اجتهاداتنا ، وقد تختلف آراؤنا ، لكنها فى النهاية تستهدف صالح الوطن ورفعته »[٥] .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .
(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ .
(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .
(٥) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

التنمية والاصلاح الاقتصادى في فكر مبارك

الفصل الثانى



لسوف يذكر التاريخ دائما عبر السنين والقرون عهد مبارك ويصفه بأنه « عهد الاصلاح الاقتصادى الشامل » . . وسوف يذكر مبارك من بين كبار رجال الدولة الذين تركوا بصماتهم واضحة على كل شبر من أرض مصر ، بالعمل الدءوب المتواصل ، بالتأنى فى الدراسة والحسم فى الانجاز ، وبالصبر والجَلَد وعلو الهمّة .

ذلك العهد الذى نشهد فيه - ونشارك - مصرنا الحبيبة وقد أصبحت خلية نحل لا تكف عن العمل الشاق المتفانى من أجل انتشال البلاد من هوة أزمة اقتصادية ساحقة ، صنعتها سنوات طويلة ماضية وكتب على جيل مبارك أن يعانيها ، ويواجهها ويجتازها بنجاح أذهل العالم كله . .

لقد وضع الرئيس مبارك خطط الاصلاح الاقتصادى منذ اللحظات الأولى لتولية ، على غير مثال سابق فى أى بلد من بلدان العالم الواسع . . مسترشدا بالحس ال طنى ، والعلم ، متسلحا بالارادة والعزم . وواجهت خطة الاصلاح عقبات متوقعة وغير متوقعة ، واشترك الشعب كله فى مواجهة ذلك التحدى غير المسبوق ، بشجاعة وصبر .

ان كل دراسة لسياسة مبارك فى الاصلاح الاقتصادى لابد أن تلقى فى البداية نظرة على العقبات والانجازات ، على الأخطار والانتصارات . . وأن تلم باللحظات المريرة ونشوة الظفر والخلاص ، كما تعكسها كلمات الرئيس مبارك ، الذى يستعيد دائما هذه اللحظات . .

وعن كيفية البدء فى الاصلاح والتحرر الاقتصادى ، يقول الرئيس مبارك :

« ولقد بدأنا السير نحو هذا الهدف عمليا فى عام ١٩٨٢ ، قبل أن يصبح الحديث عن التحرر الاقتصادى شائعا فى كل مكان فى العالم ، وصادفتنا عقبات عديدة ، أهمها تلك التى كانت خارجة عن إرادتنا ، وتمثلت فى الارتفاع الباهظ لقيمة السلع التى نستوردها إلى مصر ، يستوى فى هذه السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة وتلك الكاملة الصنع ، وكان طبيعيا أن يؤدى هذا الارتفاع إلى زيادة تكلفة السلع والخدمات ، بل إلى التأخير فى إتمام بعض المشروعات التى تدخل تلك السلع فى إقامتها ، وذلك بسبب عدم توافر العملة الأجنبية اللازمة لشرائها بعد تضخم أسعارها »[١] .

ويشير إلى معالم الانجاز الكبير :

« بدأت عملية البناء على نطاق واسع ، وهو ما اقتضى تنفيذ خطة طموح لمشروعات البنية الأساسية ، الضرورية لأى تطور صناعى أو زراعى ، ورفع مستوى الخدمات لجماهير الشعب . ثم اتجهنا إلى التوسع فى ميادين الانتاج ، وأنشأنا المدن الجديدة التى تحقق المجتمع المتكامل ، واتجهنا بالانفتاح إلى الانتاج . ويسرنا كل سبل التصدير ، وأصبح شعار « صنع فى مصر » حقيقة انتشرت فى العديد من بقاع العالم ، وحققت وسائل النقل والاتصالات أرقى المستويات بشهادة الجميع »[٢] .

ويستعيد الرئيس مبارك لحظات البداية :

« كانت البداية الحتمية - رغم صعوبتها ، وطول المدة اللازمة لتنفيذها - هى ضرورة التجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصادى المتمثلة فى شبكات المرافق والطرق ، والمواصلات ، والموانىء والمطارات ، ومحطات الكهرباء وخطوط المياه ، لأنه كان مستحيلا أن نطمع فى تنمية حقيقية تقوم على بنية أساسية متهالكة تفتقد كل الظرورات اللازمة لعمليات الانتاج .

حققنا فى زمن قياسى إنجازا ضخما لعله أعظم إنجازات مصر فى تاريخها الحديث وليس بخاف عليكم هذا الانجاز الذى شمل كافة القطاعات التى تتصل بالانتاج والتوزيع والخدمات . لقد أصبحت الطفرة التى حدثت فى المرافق واقعا تعيشه الجماهير فى حياتها اليومية تأخذه قضية مسلمة على نحو كاد ينسينا الأوضاع المهترئة التى كانت قائمة قبل الاصلاح »[٣] .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

« من المفيد أن نلقى نظرة خاطفة على الماضى القريب ، لكى نتذكر ما لايجوز أن ننساه . وباختصار ، لقد كانت المصانع تعانى من الآلات المستهلكة وقلة الخامات ، وكانت وسائل الاتصال التليفونى والبرقى هزيلةمتآكلة ، فلا اتصال بين جار وجار ، أو بين مدينة وأخرى ، بل كاد الاتصال بين مصر والعالم الخارجى يكون معدوما على الاطلاق ، وكانت الطرق ووسائل النقل فى أوضاع يرثى لها .

كانت القاهرة والمدن الكبرى مهددة بأخطر الأوبئة بسبب الانهيار التام فى كل مرافق الصرف الصحى ومياه الشرب .

كانت الطاقة الكهربائية تعانى ، ولم توجد بقعة فى مصر سلمت من التهديد بالانقطاع المستمر فى التيار الكهربى .

وكانت الخدمات التى تقدم للجماهير هى موضع المعاناة الأولى للجماهير .

ولا أريد أن أطيل ، فإن أحدا لا يمكن أن ينسى هذه المآسى التى كنا نعيشها صباح مساء ، ونشترك جميعا فى الاحساس بوطأتها والشعور بفداحتها .

ثم بدأنا عملا عظيما ، وأقول إنه عمل عظيم بكل المقاييس وباعتراف كل الهيئات الدولية التى تتابع مسارنا الاقتصادى .

وصرفنا المليارات من العملة المحلية والعملات الأجنبية ، وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى خلايا عمل دائب ومستمر ، حتى تمكنا من وضع الأساس السليم والقاعدة الراسخة لأى انطلاق نحو الاصلاح .

نعم . كانت هذه صحوة كبرى ، واتجهنا إلى طريق النهضة . ولست بحاجة إلى أن أردد على مسامعكم الانجازات الهائلة التى حققناها وحققها الشعب ، لست فى حاجة أن أسردها لكم بالأرقام التى لا تقبل تشكيكا أو جدلا ، فقد أصبحت هذه الانجازات حقائق ثابتة ، يلمسها كل مواطن فى حياته اليومية ، ويجنى ثمارها ، لدرجة أن البعض أصبحوا عاجزين عن تصور ما كانت عليه الأمور قبل هذا الاصلاح الشامل »[1] .

ذلك فقط فى مجال البنية الأساسية . . أما القاعدة الانتاجية ، بشقيها المادى والبشرى :

« كما تعرفون جميعا ، فإن الصورة الاقتصادية منذ ست سنوات ، كانت قاتمة داكنة إلى حد بعيد لا يتصوره العقل ، وكان من اللازم أن يبدأ أى جهد إصلاحى بتحديد دقيق للواقع الذى نتعامل معه ، وفحص للبناء الذى نلتزم بتطويره ، وحصر للموارد المتاحة للاستخدام .

وواجهنا موقفا حرجا ، يصعب فيه التحرك ، مع ضعف الموارد ، وتزايد فى الاعباء ، وفيما يلى الملامح الأساسية لهذا الموقف :

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

* انفجار سكانى رهيب ، تطلب توفير فرص عمل سنوية إضافية ، وسلع أساسية للاستهلاك وتعزيز خدمات التعليم والعلاج ، ثم الوحدات السكنية .

* مشكلة الخريجين الجدد ، والأشخاص الذين يبلغون سن العمل كل عام ، ويتطلعون إلى الدخل الذى يفى بمتطلبات الحياة الأساسية .

* تآكل فى الأرض الزراعية التى هى مصدر الغذاء ، مع تدهور فى خصائص التربة ، وصاحب هذا ارتفاع فى متوسطات الاستهلاك الفردى للسلع الأساسية ، يفوق أى حدود تاريخية وعالمية .

* كما أن المقومات الأساسية للتصنيع واستصلاح الأراضى لم تكن كافية ، سواء فى إنتاج الطاقة ، أو مياه الشرب ، أو شبكات الصرف الصحى ، أو شبكة الاتصالات الداخلية والخارجية .

* ثم تكدس فى الموانى ، وقصور فى وسائل النقل البرى والبحرى والجوى .

أما قواعد الانتاج الصناعى العام ، فقد كانت بالية مستهلكة ، ولم يتم تجديدها منذ أمد طويل ، مع نقص فى طاقات التشييد والبناء ، واختناقات فى أراضى البناء ، وتأخير فى تنفيذ المشروعات بسبب نقص الموارد ، وتردد المستثمرين - حتى المصريين منهم - بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة ، وعدم استقرار سوق النقد الأجنبى ، والتعقيد البيروقراطى الخانق ، وندرة الأراضى اللازمة لاقامة المشروعات »[1] .

بعد ست سنوات فقط من توليه ، تغيرت الصورة تغيرا كبيرا :

« لكننا - بالجهود الشعبية والرسمية وبمشاركة الجميع فى البناء - استطعنا أن نحقق ما يلى ، وسوف أقتصر على رءوس الموضوعات فقط :

١ - لأول مرة فى القرن العشرين ، زاد اجمالى مساحة الأرض الزراعية ، فأصبحت ٦,٣ مليون فدان ، بعد أن واجهنا بحزم أعمال التجريف والتبوير التى استمرت ٣٠ عاما دون توقف .

- زاد الانتاج الزراعى فى بعض المحاصيل ، كما ارتفعت إنتاجية الفدان فى محاصيل أخرى أساسية .

- أصبحنا مصدرين لأنواع جديدة من الخضر والفاكهة للأسواق العربية والأوروبية ، وتضاعفت فى السنة الأخيرة أرقام الصادرات من هذه المنتجات .

- استطعنا أن نقدم إلى المستهلك المصرى منتجات مصرية جديدة مصنعة فى مصر ،

---

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

وصل عددها إلى ١٢٧٠ سلعة فى خمس سنوات ، أى بمعدل سلعة جديدة كل يوم وتشهد بذلك الأسواق التى تزخر بالمنتجات الغذائية والمنسوجات والملبوسات والأجهزة المنزلية ومواد البناء التى لم تنتج فى مصر من قبل .

٢ ـ تمكنا من زيادة عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التى بدأت الإنتاج فعلا من ٤١٠٥ مصانع فى عام ١٩٨١ إلى ١٠٠٦٤ مصنعا فى عام ١٩٨٧ ، أى أننا ضاعفنا فى خمس سنوات عدد المصانع التى أنشئت فى مصر منذ بدء الصناعة على أرض مصر فى عهد محمد على .

ـ زادت كميات الإنتاج الصناعى من السلع الأساسية خلال خمس سنوات بمعدلات تتراوح بين ٢٠ و٥٠ فى المائة .

ـ زادت الصادرات السنوية للقطاع العام الصناعى إلى أكثر من الضعف ، وينتظر أن تصل إلى ثلاثة أمثال خلال هذا العام .

ـ تم تجديد ٣٠٠ مصنع من مصانع القطاع العام التى يبلغ عددها ٣٥٤ مصنعا ، أى أنه تم فى خمس سنوات ، تجديد ٨٥ فى المائة من المصانع القديمة ، التى ظلت دون تجديد منذ إنشائها ، علما بأن بعضها أنشىء فى عام ١٩٠٦ .

ـ بدأت مرحلة التجربة فى تصنيع المعدات والمركبات ، مثل محطات تنقية المياه ، والصرف الصحى ، والسفن وعربات السكك الحديدية والجرارات ، تمهيدا للدخول فى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع المصرى ، وهى بناء المصانع المتكاملة بأيد مصرية .

٣ ـ ضاعفنا طاقة الفنادق القادرة على استقبال السياح ، وأنشأنا فى خمس سنوات عددا من الفنادق الجديدة والقرى السياحية والفنادق العائمة يقترب من نصف ما تم إنشاؤه منذ نهاية القرن الماضى ، مما مكننا من أن نستقبل فى الشهور الستة الأخيرة عددا من السائحين يعادل ما تم استقباله خلال السنة الماضية بأكملها .

ـ أضفنا ثلاثة مطارات دولية ، تستقبل الطائرات من جميع بلدان العالم ، إلى جانب تحديث وتوسيع لمطار القاهرة ، وزادت طاقة الاستيعاب إلى ٣٨ مليون راكب سنويا ، ويمثل هذا ثلاثة أمثال الطاقة التى كانت موجودة منذ أن عرفت مصر الطائرات .

٤ ـ زاد الإنتاج السنوى للمنتجات البترولية بمقدار ١٢ مليون طن ، وهى كمية تعادل ٤٠ فى المائة من إجمالى الرقم الذى تحقق منذ اكتشاف البترول وحتى عام ١٩٨١ .

٥ ـ استطعنا أن نعيد بناء جميع المرافق الأساسية اللازمة للتوسع الزراعى والصناعى والسياحى والتوسع فى تقديم الخدمات للمواطنين وبيان ذلك :

ـ إقامة محطات وشبكات للكهرباء ، تقترب من ثلاثة أمثال ما كان قائما عام ١٩٨١ ، وتعادل تسعين مثلا ما كان موجودا عام ١٩٥٢ .

- انتهى تماما ، التكدس فى الموانىء المصرية ، منذ إنشاء ثلاثة موانىء حديثة ، علما بأن ما أنشىء من موانىء فى مصر حتى عام ١٩٨١ ، لم يكن يتجاوز أربعة موانىء ، وقد جهزت هذه الموانىء القديمة ، بحيث أصبحت قادرة على استقبال عشرة أمثال ما كانت تستقبله منذ خمس سنوات .
- زادت أطوال الطرق الموجودة لخدمة نقل الركاب والبضائع ، وأنشىء ما يقرب من ١٦ ألف كيلومتر من الطرق ، بمعدل ٤٣ كيلومترا يوميا .
- أضيف ٩٠٠ ألف خط إلى شبكة التليفونات ، أى ما يعادل مرة ونصف ما أنشىء منذ عرفت مصر التليفونات ، وأصبح المستثمر والمواطن قادرا على الاتصال من موقع عمله مباشرة بأى مكان فى العالم .
- قاربنا على الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الأسمنت ، فأضفنا طاقة تقترب من أربعة أمثال ما كان قائما ، فبعد أن كان إنتاجنا السنوى لا يتجاوز ٣,٧ مليون طن عام ١٩٨١ ، وصل الإنتاج إلى ١٣ مليون طن عام ١٩٨٧ .
- وصل إنتاج حديد التسليح إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كان قائما ، إذ بلغ مليون طن ، بعد أن كان ٣٥٦,٠٠٠ طن عام ١٩٨١ ، ونأمل بعد انتهاء المرحلة الثانية من مشروع حديد الدخيلة أن نقترب من الاكتفاء الذاتى الكامل .
- أقمنا خارج الوادى ، وبعيدا عن الأرض الزراعية ١٨ مدينة جديدة ، تشكل أول مجموعة من المدن يتم إنشاؤها خارج الوادى منذ عهد الفراعنة .
- أقمنا مليون وحدة سكنية ، وهو ما يتجاوز ما تم إنشاؤه فى ٢٥ عاما .
- تم استكمال بناء وتشغيل ١٥ مستشفى كبيرا ، وبدأ العمل بها بعد أن كان بناؤها متوقفا منذ عشرات السنين .
- أقيمت أكبر وأحدث قاعدة للاتصال الاعلامى التليفزيونى والإذاعى فى الشرق الأوسط ، تغطى جميع محافظات مصر لأول مرة .

٦ - استطعنا أن نصل بعدد المؤمن عليهم ، ويتمتعون بحق المعاش إلى ١٢,٢ مليون ، أى ما يقرب من ربع عدد السكان .

٧ - استطاعت مصر من خلال الالتزام بتوفير فرص التعليم للجميع : أن تصل بعدد المتعلمين إلى ٢٥,٥ مليون نسمة ، وبذلك أصبحت مصر تضم أكبر عدد من المتعلمين فى المنطقة العربية والقارة الافريقية ، ويميز هذه الثروة البشرية ، أن من بينهم ٧ ملايين اكتسبوا مهارات فنية يمكن تطويرها لاستيعاب التطورات التكنولوجية اللازمة للمرحلة القادمة »[١] .

---

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

وبصفة اجمالية :

« إتجهنا إلى القطاع العام ، تجديدا لمصانعه ، وترشيدا لإدارته ، فكانت الجودة مع زيادة الإنتاج ، وتناقص عدد الشركات الخاسرة .

وبدأت عجلة التصدير فى الدوران السريع ، وأزلنا كثيرا من المعوقات . كما بدأ انطلاق القطاع الخاص بتشجيع كامل من الحكومة ، وظهرت صناعات جديدة ، وازدهرت صناعات قائمة ، واستكمل إنشاء المدن الصناعية ، وتوهج شعار « صنع فى مصر » حتى أصبح مفخرة لكل مصرى فى صناعات الملابس ، والأثاث ، والأجهزة الكهربائية ، والصناعات الغذائية ، وغيرها ، بل إننا دخلنا مرحلة صناعة أدوات التصنيع ، وهى أعلى مراحل التقدم الصناعى .

وجرى كل هذا ونحن نواجه مشكلة الديون العاتية ، التى تقصم ظهر معظم دول العالم الثالث ، فكانت الإجراءات الحاسمة التى اتخذناها ضمن خطة شاملة وبرنامج علمى مدروس بدقة وأناة للاصلاح الاقتصادى ، لوقف هذا النزيف للموارد ، وتم تقييد الالتجاء إلى القروض .

وإذا انتقلنا إلى مجال الإنتاج الزراعى ، لوجدنا أنه رغم تناقص مساحة الأرض المزروعة فى فترات سابقة بسبب التوسع العمرانى وتجريف الأرض الزراعية ، فقد تمكنا من إيقاف هذا النزيف ، وتحقيق زيادة ملموسة فى الانتاج الزراعى فى عدد من المحاصيل الهامة ، وأصبحنا نصدر فائضها إلى الأسواق الخارجية ، كما أننا بصدد تنفيذ برنامج علمى لزيادة الانتاج من المحاصيل الأخرى ، التى شهدت انخفاضا بسبب تغيير التركيب المحصولى ، رغم أن انتاجية الفدان الواحد من هذه المحاصيل قد ارتفعت ، وإلى جانب هذا فإننا نسير بخطى حثيثة دائبة فى اتجاه زيادة المساحة المزروعة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء مباركة ، تحمل إلينا الخير ، وتوفر لنا الأمان »[1] .

وتواصلت المسيرة أحد عشر عاما ، ليتاح للرئيس مبارك أن يهنىء الشعب بالقطوف الأولى من ثمار الغرس الطويل الشاق العنيف . . وأن يشير بثقة ووضوح إلى تحول شامل وكامل فى المناخ الاقتصادى وروح العمل والإنتاج :

« بوعى تام ، لا أتردد أن أعلن من فوق هذا المنبر أن الإصلاح الشامل الذى بدأناه منذ أكثر من عشر سنوات وخطونا فيه خطوات واسعة فى الأعوام الأخيرة ، قد حقق لنا ثمارا ملموسة تعزز الأمل فى نفوسنا ، وتفتح أمامنا آفاقا أوسع للتقدم والنمو ، وتقودنا إلى مرحلة انطلاق جديدة ، تتكاتف فيها كل قوى المجتمع من أجل إحداث تقدم جديد ملموس ، لابد أن يحس كل مواطن بآثاره الحميدة وثماره الطيبة .

---

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

تزايدت الاستثمارات الكلية فى مصر ، لترفع معدل النمو ـ لأول مرة منذ سنوات ـ ترفع معدل النمو إلى ما فوق نسبة التزايد السكانى ، وأصبح القطاع الخاص شريكا أساسيا فى التنمية ، فارتفع نصيبه فى الاستثمارات من ١٨ فى المائة عام ٨١ إلى ٤٢ فى المائة خلال السنوات العشر الماضية ، وإلى ما يقرب إلى ٥٠ فى المائة مع بداية خطتنا الثالثة ، وأنفق القطاع الخاص على مشروعاته الاستثمارية خلال السنوات العشر الأخيرة ٧١ ألف مليون جنيه ، وأصبح يساهم بمقدار ٦٠ فى المائة من الناتج المحلى .

حدث هذا ، لأننا أعطينا هذا القطاع الفرصة المتكافئة للعمل والنشاط ، فى إطار سياسات واضحة مستقرة ، لا تخضع للتقلبات المفاجئة ، ولأننا أنهينا كل صور التفرقة بينه وبين قطاع الأعمال فى الاستثمار ، وفى الإنتاج ، وفى التجارة الخارجية ، ولأننا أيضا بسطنا الاجراءات ، وواجهنا المشاكل التى تعترضه بكل حزم وجدية ، ولأننا قبل ذلك كله ، أسقطنا عنه رواسب شكوك قديمة لكى يستعيد ثقته فى نفسه ، وفى نظرة الدولة والمواطنين إليه .

أسفرت سياستنا النقدية ، عن نتائج إيجابية عديدة ، فاستقر سعر صرف الجنيه ، وزادت المدخرات الوطنية ، وتحول جانب كبير من المدخرات بالنقد الأجنبى إلى العملة الوطنية ، واختفت السوق السوداء ، وزاد المعروض من النقد الأجنبى من خلال الجهاز المصرفى ، ليغطى تمويل احتياجات القطاعين العام والخاص .

وتحول الوضع فى ميزان المدفوعات من عجز بلغ ٦٣٤ مليون دولار عام ٨٩/٩٠ ، إلى فائض قدره حوالى مليار وأربعمائة مليون دولار عام ٩٠/٩١ ، وارتفع مع هذا العام ليصل إلى ما يقرب من خمسة آلاف مليون دولار ، نتيجة زيادة التحويلات النقدية للعاملين فى الخارج ، وعودة رأس المال المصرى الذى كان قد تسرب خارج بلاده .

وانخفضت معدلات التضخم بصورة مستمرة ، تؤكد قدرتنا المتزايدة على السيطرة عليه ، فبعد أن كان معدل التضخم ٢١,٣ فى المائة عام ٨٩ ، نجد أنه انخفض إلى ١٦,٨ عام ٩٠ ، ثم إلى ما يقرب من ١٠ فى المائة خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام المالى ٩٢/٩٣ .

انخفض عجز الموازنة العامة فى العام الماضى ليصل إلى ٧,١ فى المائة من الناتج القومى بعد أن كانت هذه النسبة ٢٤,٧ فى المائة عام ٨٧/٨٨ .

كذلك أسفرت سياسات تحرير الحاصلات الزراعية عن نتائج طيبة ، تمثلت فى التضييق المستمر للفجوة الغذائية الضخمة التى كانت تتزايد عاما بعد عام ، وفى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى فى القمح والذرة واللحوم .

وفى مجال الصناعة استطعنا أن نحقق الاكتفاء الذاتى بل نصدر فائضا يزيد عن احتياجات الاستهلاك المحلى فى صناعات عديدة .

كذلك حدثت طفرة مماثلة فى قطاع السياحة ، فارتفع عدد السياح من مليون ونصف مليون سائح فى عام ٨٦/٨٧ ، إلى ثلاثة ملايين سائح دخلوا مصر هذا العام ، وأنفقوا بها ما يقرب من مليارى دولار ، وأصبح حجم النشاط السياحى يشهد زيادة ملموسة كل يوم . .

تلك أرقام تثبت أن روحا جديدة بدأت تسرى فى المجتمع تحفزه على العمل والإنتاج والكسب الحلال ، وتحضه على الجودة والإتقان فى منافسة شريفة تحتكم لقوانين السوق .

لقد دارت العجلة بعد أن أزلنا عنها قيودا وأثقالا أعاقت مسيرتها ، دارت بجهد المجتمع كله القطاع الخاص وقطاع الأعمال ، الملاك والمستأجرين ، العمال وأصحاب العمل ، القادرين وغير القادرين ، دارت عجلة التقدم وستدور بتكاتف جهود كل هؤلاء ، لأن للجميع نصيبا مشروعا فى عائد إنتاجها »[1] .

إن تلك الاشارات القليلة إلى بعض جوانب الطفرة الاقتصادية فى عهد مبارك ، لتثير ـ وسوف تثير دائما ـ دهشة رجل الاقتصاد . . وتحثه على دراسة الرؤية السياسية العميقة التى حكمت تلك السياسة غير المسبوقة فى نجاحها ، والتى تتخذها اليوم كل دول العالم الراغبة فى الانتقال الى التحرر الاقتصادى مثلا رائدا ومنارا ومرشدا .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

مرتكزات سياسة الاصلاح الاقتصادى

اثنا عشر عاما من الكفاح الجاد المتواصل من أجل بناء صورة جديدة للحياة فى مصرنا الحبيبة .. تغيرت فيها معالم العاصمة .. المدن .. القرى والكفور والعزب .. دبت الحركة فى أوصال مصر من أقصاها إلى أقصاها .. بنيت المصانع .. استصلحت الأراضى البور .. انتعشت حركة المال والتجارة .. انتقل اقتصاد مصر من عهد إلى عهد .. بالعرق والدم والدأب .

اليوم تتهيأ مصر كلها لدخول القرن الواحد والعشرين ، ببنية جديدة ، وصروح صناعية ، وتكنولوجيا متطورة ، وشبكة هائلة من البنوك والمصارف ، وسوق مالية للأسهم والسندات ، وقبل ذلك وبعده ، روح جديدة وثابة تعرف هدفها وتتجه إليه بعزم وتصميم .

وسوف يظل الباحثون معنا ومن بعدنا ، عاكفون على دراسة عصر مبارك ، كمدرسة متميزة فى مفاهيمها واسلوبها فى صنع « السياسة الاقتصادية » فى مرحلة من أحرج مراحل الانتقال التى يمكن أن تشهدها دولة فى التاريخ .. تكاتفت فيها معالم الأزمة المتفجرة مع ظروف عربية ودولية لم تكن مواتية فى كثير من اللحظات ، ومخططات للتخريب تفلح أحيانا فى النيل من الانجازات ، وتحاول أن تشيع الفرقة والانقسام .



الفصل الثالث

وإذا كانت سياسة الرئيس مبارك الاقتصادية قد نجحت فى تخطى العقبات ، باقتصاد مصر من عنق الزجاجة ، فإن هذا الانجاز الرائع قد استند فى حقيقة الأمر متوازن رشيد ، قادر على الدراسة المتأنية ، وقادر على الحسم والتقرير . . رائد فى توازنات فعالة منتجة بين اختيارات صعبة ، واعتبارات اقتصادية واجتماعية متعارضة ومتشابكة ، مستلهم روح اللحظة ، مدرك أبعاد الموقف ، منتم لتراث المصرى ، شاعر بروحه ومؤمن به . . ينتمى إلى الفقراء دون أن يظلم الأغنياء ، بينهما فى مصلحة واحدة ومصير مشترك . . يخطط لاقتصاد السوق ، يفتح الأبواب يرخى قبضة الدولة التى تتوقف عليها حياة الملايين . . يناشد كل مصرى أن ويشارك ويعمل ، دون أن ينسى دور الدولة فى توفير مقومات الانطلاق وحمل

إن المعنى الجوهرى والهدف الأخير لسياسة الاصلاح الاقتصادى فى فكر الرئيس هو تحقيق الرخاء عن طريق زيادة الانتاج كما وكيفا :

« علينا الالتزام بقضية الإنتاج باعتبارها حجر الزاوية فى حركتنا وعملنا فهى المفتاح جميع مشاكلنا وإصلاح مسارنا الاقتصادى ونقطة البدء فى إعادة بناء مصر .

وعندما نتكلم عن الإنتاج فنحن نتحدث عن زيادته الكمية ورفع مستواه ونوعياته نتمكن من رفع مستوى المعيشة لكافة أبناء مصر وزيادة قدرة المنتجات المصرية على السلع الأجنبية فى الداخل والخارج »[1] .

« فجوهر سياسة التحرر الاقتصادى هو توفير المناخ الملائم لتوفير ما يلزم المواطن السلع والخدمات بسعر مناسب بقدر الإمكان ، وتمكين المجتمع من استخدام أكبر قد الطاقة المتجددة من قوة العمل ، ولا يهم هنا هوية المنتج الذى يقوم بتوفير هذه والخدمات ، وما إذا كان ينتمى للقطاع العام أو ينتمى إلى القطاع الخاص »[2]

إن هذه المعانى الكبيرة تحتاج إلى سياسة محددة تصحح الخلل الاقتصادى بانطلاق حركة الأفراد نحو الإنتاج والابتكار بغير عوائق أو قيود ، وتوجيه عملية الإ بما يحقق صالح الوطن والمواطنين .

وقد حرص الرئيس مبارك على وضع النقاط واضحة فوق الحروف بصدد مح ومرتكزات هذه السياسة ، على نحو يحقق هذه الأهداف على النحو الأمثل فى ظل الظر المحلية والاقليمية والدولية . .

وأول هذه المرتكزات هى « الانفتاح الإنتاجى » . . يقول الرئيس مبارك منذ الأولى لولايته :

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

« أود أن أعلن للملأ ، أن سياسة الانفتاح الاقتصادى باقية وسأعمل على تدعيمها وتعزيزها ، بحيث يكون الانفتاح إنتاجيا ، يحقق الشعب من ورائه الخير الكثير سواء من حيث الوفرة والجودة فى الإنتاج أو فيما يتعلق بزيادة فرص العمل للمواطنين الشرفاء وزيادة قدرتنا على استيعاب أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، ويقتضى كل هذا فى المقام الأول فتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة واجتذاب رأس المال العربى والأجنبى للاسهام فى جهود التنمية الشاملة حسب أولويات الخطة المصرية ، لأن الهدف أولا وأخيرا هو تحقيق الرخاء والأمان لشعب مصر العظيم »(١) .

« إن قضية الانفتاح قد حسمت لصالح الإنتاج الوطنى ، وأسفر الحوار الذى دار حولها طوال السنوات الماضية عن أن مبدأ الانفتاح سليم وحيوى لدعم الاقتصاد المصرى ، وتحقيق مصلحة جماهير الشعب ، وقد كانت الفترة التى انقضت منذ بدأ ادخال هذه السياسة فى مصر بعد تحقيق النصر فى أكتوبر عام ١٩٧٣ كافية للتوصل إلى الضوابط اللازمة لها ، لضمان استخدامها للمصلحة العامة والحيلولة دون اساءة استعمالها لتحقيق الأغراض الاستغلالية التى تتنافى مع الهدف من اتباعها كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادى لخير المجموع »(٢) .

ويشرح مقومات هذه السياسة من صناعة تصديرية وأخرى تحل محل الواردات :

« أحب أن أؤكد أنه لا رجعة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، لأنها تمثل ـ فى تقديرنا ـ الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وتمكين الجماهير من جنى ثمار السلام والاستقرار ، وكما ذكرت فى خطابى أمامكم فى الرابع عشر من الشهر الماضى ، فإنه يجب أن يكون الانفتاح إنتاجيا . ومعنى هذا أن المشروعات التى نوافق على قيامها فى اطار سياسة الانفتاح يجب أن تتجه إلى إنتاج الاحتياجات الأساسية للفئات الكادحة التى تمثل السواد الأعظم لهذا الشعب وقاعدته العريضة ، وليس السلع الكمالية التى يقتصر استخدامها على مجتمع القلة القادرة ، أو تكون متجهة إلى إنتاج سلع تصديرية وبذلك تسهم فى زيادة الموارد ورفع جودة المنتجات ونقل الخبرة العالية إلى العامل المصرى . ومن جهة أخرى فليس من المتصور أن تظل مصر مستوردة لعدد كبير من السلع التى نستطيع أن ننتجها محليا بكفاءة عالية وتكلفة اقتصادية مقبولة بسبب تمتعنا إزاءها بمزايا نسبية مؤكدة »(٣) .

ويشرح الرئيس مبارك ما ترتب على الأخذ بهذه السياسة من تحول فى اتجاه الاستثمار والانفاق :

---

(١) الفصل التشريعى الثالث ، دور الانعقاد غير العادى الثانى ، الجلسة الخامسة ، فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ .

« لقد اخترت عام ١٩٨٢ ليكون سنة البدء فى تطبيق هذه السياسة لأن هذا التاريخ يتوافق مع إعادة النظر التى أجريناها فى مسيرة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت عام ١٩٧٤ ، وانتهينا بعد دراسات ومناقشات مستفيضة شارك فيها ممثلو الشعب مشاركة فعالة ، انتهينا إلى وجود تحويل الانفتاح إلى انفتاح إنتاجى ، ولم يكن من الممكن تحقيق هذا التحول بمجرد تعديل التشريعات واللوائح أو رفع الشعارات الجديدة ، وإنما تطلب الأمر تحقيق طفرة هائلة فى البنية الأساسية ، التى يستحيل أن يتزايد الإنتاج ويتوسع بدونها أبدا ، سواء فى مجال توفير الكهرباء والطرق وطاقة النقل البرى والسكك الحديدية والمواصلات والإسكان والمرافق وغيرها من الخدمات وبلغ إجمالى ما أنفق على هذه البنية الأساسية ما يقرب من ٦٠ مليار جنيه »[١] .

وترتبط سياسة الانفتاح الإنتاجى ، عبر اصلاح البنية الأساسية ، بفتح أوسع الأبواب أمام الاستثمار الخاص للاسهام فى دفع عجلة التنمية :

« إذا تحدثت عن القطاع الخاص الذى هو ركن أساسى فى عجلة الإنتاج فاننى لست فى حاجة إلى أن أكرر أنه آمن تماما من اجراءات استثنائية وهذا أمر مقطوع به ولا ردة فيه ولا تراجع عنه .

بل إننى أطالب الحكومة وأطلب من ممثلى الشعب ، ومن كل الهيئات المعنية التشجيع الكامل لهذا القطاع فى رحاب سياسة اقتصادية واضحة المعالم محددة الأهداف تضمن له الانطلاق السريع والتوسع فى المجالات التى تحقق مصلحة أساسية للشعب »[٢] .

« إننى أدعو مجلسكم الموقر وكافة الأجهزة الرسمية وشركات القطاع العام والخاص إلى ابداء مزيد من الاهتمام بتيسير الاستثمار فى مصر وإزالة العقبات البيروقراطية من طريقه ، وتوفير مناخ من المرونة والثقة المتبادلة بين المستثمر والمؤسسات المختصة فى الدولة ، على أساس أن المصلحة مشتركة ، والهدف واحد »[٣] .

إن الدولة لن تتهاون أمام أى عقبات تعوق نشاط المستثمر :

« تقرر إلغاء جميع العقبات أمام المصدرين فكل من يصدر يجب أن تفتح أمامه جميع الأبواب وتزال من طريقه العقبات ، غير أن بعض الدوائر الرسمية تستغرق وقتا طويلا للتجاوب مع هذه السياسة وتنفيذها ، ولذلك فإننى أطالب الحكومة ـ وبكل حزم ـ بعدم التهاون مع هذه الجهات ، وإجبارها على الإسراع بتنفيذ هذا الخط الأساسى من خطوط الاصلاح الاقتصادى ، وتقديم كافة التسهيلات للمصدرين المصريين .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

وأتوجه بحديثى إلى هؤلاء المصدرين ، فأقول لهم : لا عقبة أمام التصدير ، فأنتم تؤدون رسالة قومية تخدم اقتصاد البلاد ، وإذا تكشف لهم أى تعقيد أو تباطؤ فى إنهاء معاملاتهم فإن عليهم أن يتصلوا مباشرة بالمسئولين فى الحكومة إلى أعلى المستويات »[1] .

يقرر الرئيس مبارك بوضوح :

« لست بحاجة لأن أكرر التزام الدولة بتوفير مزيد من التشجيع للمستثمرين المصريين والعرب والأجانب ، ويجب أن يدرك الجهاز الحكومى ـ بكل فروعه ومؤسساته ـ أنه فى خدمة المستثمر ، لأن الأخير يسهم فى زيادة الانتاج والصادرات ، ويتيح فرصا جديدة للعمل أمام شباب مصر ، ويجلب أحدث الأساليب التكنولوجية فى الصناعة والزراعة والخدمات »[2] .

ويحذر الرئيس مبارك من أى مساس بنشاط المستثمر الشريف وسمعته ومكانته :

« إننى أتحدث عن حماية المستثمر المصرى الجاد النظيف الذى يعمل برأس مال مصرى أو مشترك وأمامنا نماذج بالمئات لمن وضعوا أموالهم فى مشروعات إنتاجية تفخر بها مصر .

إننا فى هذا المجال لا نقبل حلولا جزئية ، ولا نرضى بحلول ترتجف من حملات التشهير بالانفتاح ، هذه أموال مصرية أصحابها مصريون يفضلون الانطلاق على أرض بلادهم ، بدلا من أن تجذبهم التسهيلات والاغراءات خارج أرض الوطن .

إننا نريد ممن يحتفظون بأموالهم خارج مصر أن يدخلوا بها سالمين آمنين . .

إننا نريد ممن أزعجهم عدم استقرار السياسات الاقتصادية وتضارب القرارات ، نريد لهم الاطمئنان الكامل ، لا بالكلمات ولكن بالتفنيد المقنع الذى يبعث على الثقة والأمان .

إننى أعلم علم اليقين أن الأموال التى تسربت إلى الخارج لن تعود إلا إذا شعرت بالفعل لا بالقول ، بالقرار لا بالشعار ، بالأمن الحقيقى والاستقرار فى السياسة الاقتصادية بعيدا عن التضارب والمفاجآت »[3] .

وقد أتت هذه السياسة الثابتة الحازمة بنتائج فاقت كل التوقعات ، ومازالت تعد بالمزيد :

« الحق أن القطاع الخاص برغم أنه لم يعاود المساهمة فى النشاط الانتاجى إلا قبل سنوات محدودة إلا أن الجهود التى بذلها تدعو إلى التفاؤل .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

أقام المئات من المصانع الصغيرة والكبيرة فى المدن الجديدة ، وفى كل أنحاء مصر ، بعضها يستخدم أرقى وسائل التكنولوجيا وينتج سلعا عديدة تلبى الكثير من احتياجات السوق المصرية وتجد طريقها إلى التصدير فى الأسواق العالمية .

وشارك بالجزء الأكبر فى عمليات استصلاح الأراضى الصحراوية ، وأسهم بنصيب كبير فى تحقيق نهضة سياحية رفعت موارد النقد الأجنبى .

وأثبت أنه بدأ مسئوليته الاجتماعية وواجبة فى النهوض بالمجتمع فى المواقع التى يمارس نشاطه فيها وفى شتى أنحاء البلاد .

ومع ذلك فإن علينا أن نعترف بأننا لم نتمكن بعد من استثمار كل قدراته وطاقاته ، ولم تزل هناك قيود وعوائق ومسئولية الدولة أن تخفف هذه القيود لأن القطاع الخاص شريك أصيل فى عملية التنمية يقابلها مسئولية القطاع الخاص الذى ينبغى أن يؤدى حق الدولة فى الضرائب بوازع داخلى تلقائى ، وإحساس مسئول تجاه دوره فى تنمية موارد الدولة حتى تستطيع النهوض بمسئولياتها فى تحسين خدمات التعليم والصحة التى تحتاج إلى استثمارات ضخمة ومهولة »[1] .

وبالمقابل - فإن القطاع الخاص الذى رسخت أقدامه فى ظل سياسة الرئيس مبارك ، مدعو للمشاركة فى حل مشكلات الشعب كله ، والقيام بواجبه فى التصدى لأعباء الاصلاح الاجتماعى :

« نحن نريد الأمن والاطمئنان لكل مواطن غنى وفقير ، وشرائع الله تدعونا إلى الترابط والتكافل والتراحم ، فإذا كانت مصر فى حاجة إلى ثلاثين ألف مدرسة ، وإذا كانت المستشفيات الكبيرة والصغيرة فى حاجة إلى الأجهزة العلمية الجديدة وتوفير الدواء المجانى ، وإذا كان تدبير سداد الديون الخارجية ينتقص من طاقات إنتاج وخدمات واسعة المدى ، فإننى أناديكم وباسم الشعب أن تهبوا بإرادتكم وبالاسهام التطوعى فى كل ما يبنى مصر ويحقق روابط الحب بين كل الفئات ويؤمن الصحوة الكبرى لقد ضرب آباؤنا وأجدادنا الأبرار المثل والقدوة فى حل المشاكل بالجهود الذاتية ، بل إن منهم من امتدت مبادراته - فى هذا الشأن - إلى خارج أرض الوطن لتشمل دولا عربية شقيقة وجدوها جديرة بالعون والمساعدة وما أحوجنا اليوم إلى استلهام هذه الروح الوطنية الجارفة ونحن نخوض المعارك الضارية فى سبيل الحفاظ على سلامة مصر ورخاء شعبها المكافح »[2] .

ويؤكد الرئيس مبارك على مبدأ جوهرى ، هو المساواة بين القطاعين العام والخاص ودورهما المشترك لتحقيق النمو والتقدم :

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

« أرجو أن يكون قد استقر لدينا جميعا أنه لا تعارض على الاطلاق بين القطاع العام والقطاع الخاص بل إنهما توأم متكامل .

القطاع العام والقطاع الخاص توأم متكامل يعملان فى خدمة الاقتصاد الوطنى ويقومان على سواعد أبناء مصر وعقولهم ، ومن ثم فإن علينا أن نوفر لهما كل عناصر التشجيع والتدعيم فى إطار التزامنا بقضية التصنيع وزيادة الانتاج »[1] .

ذلك أن المهمة ضخمة :

« أمامنا رسالة قومية كبرى فى رفع الانتاج الصناعى ، وزيادة الانتاجية ، وتشجيع الصناعة الوطنية ، ورفع جودة منتجاتها ، وبناء قاعدة صلبة للتكنولوجيا المتقدمة ، يشترك فى إقامتها القطاع العام ، الذى هو ركيزة التنمية والتطوير فى مصر ، والقطاع الخاص الوطنى المنتج ، الذى يؤمن بأن له دورا أساسيا فى البناء وصنع التقدم ويدرك أن عليه التزاما قوميا أسمى ، يتجاوز المصالح المادية والنزعات الفردية ، فكان حقا على الدولة أن تهيىء له كل فرص الإسهام والمشاركة فى بناء مصر الجديدة »[2] .

لقد استقر مبدأ المساواة بين القطاعين :

« إن أى حديث الآن عن التفرقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، قد أصبح حديثا فارغا لا معنى له وأحسب أنه قد استقر فى يقين الرأى العام الانطباع الصحيح بأن مال كل من القطاعين هو مال الشعب .

تعزيز قدرة القطاع الصناعى العام والخاص على زيادة الانتاج ، ورفع جودة المنتجات باستيعاب أحدث الأساليب التكنولوجية ، والصمود أمام المنافسة فى الأسواق الأجنبية .

لست بحاجة إلى تكرار حرص الدولة على رعاية جميع الأنشطة الانتاجية فى مصر ، دون تفرقة بين مشروعات يقيمها القطاع العام ، وأخرى يضطلع بها القطاع الخاص ، فكل مشروع يقام على أرض مصر ومن أجل عمالها وفنييها والمستهلكين فيها ، يحظى بنفس القدر من الرعاية والحماية من الحكومة والشعب ، وتتوافر له جميع الضمانات التى تتيح له أن يعمل وينتج ويعمر ، ويفتح مجالات جديدة للعمل والخبرة ، تسهم فى بناء هذا الوطن وزيادة قدرته على المنافسة بكفاءة وفعالية »[3] .

« منذ بدأنا برنامج التحرر الاقتصادى خرجنا من دائرة الانحياز إلى قطاع على حساب قطاع آخر ، وتبنينا خطا واضحا ، لا لبس فيه ، قوامه أن كلا من القطاعين يعتبر ـ بموارده

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

(٣) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأولى ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

واستخداماته ـ ثروة للمجتمع المصرى كله ، فليتقدم كل منهما دون قيد أو وصاية نحو تحقيق غاياته المشروعة ، ولتتح له الفرصة كاملة لتحقيق ما شاء من الانجازات ، وبذلك يصبح القطاعان توأما متساويا فى الحقوق والواجبات ، جديرا بحماية أجهزة الدولة ورعايتها ، على أساس المنافسة المشروعة بين شتى المنتجين لصالح جماهير الشعب »[1] .

وبالتوازى مع تشجيع القطاع الخاص ، تقوم سياسة الرئيس مبارك على تحرير القطاع العام مما يكبله من قيود وعوائق بيروقراطية متراكمة ، ومراعاة اعتبارات غير اقتصادية فى تشغيله أصبحت نتائجها تعوقه من الاستمرار والنمو :

« لقد تحملت المشروعات العامة مجموعة من الأعباء القديمة أهمها تثبيت الأسعار بالرغم من زيادة تكاليف الانتاج واستيعاب فائض العمالة من الخريجين ، وخضعت وحدات القطاع العام لقوانين وقرارات وزارية تقيد حرية الادارة وتحد من استخدام القدرات والمواهب وتساوى بين المجد والكسول ، وكان من أهداف البرنامج الذى وضع للتطوير ، الحد من الخسائر التى تتحقق فى شركات القطاع العام ، لأن استمرار هذه الخسائر لابد أن يترتب عليه هبوط مستوى الانتاج والحد من المزايا التى يحصل عليها العاملون ، وعدم تمكين القطاعين العام ـ ككل ـ من القيام بدوره الأساسى فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد طلبت من الحكومة أن تبدأ على الفور فى اتخاذ الاجراءات التالية لتعزيز القطاع العام وتطوير نظم العمل والادارة فيه :

أولا ـ عدم إصدار أى قرارات تضع قيودا على إدارة مشروعات القطاع العام .

ثانيا ـ إعطاء الادارة حرية استخدام الطاقات الموجودة ، وترشيد نظام الحوافز فيه .

ثالثا ـ تسليم المشروعات الخاسرة إلى قيادات تتميز بالكفاءة والجسارة والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسئولية »[2] .

أيضا . .

« لاشك أن هناك مواجهة لموضوع الشركات الخاسرة فى القطاع العام ،وقد أصبح عدد هذه الشركات فى تناقص مستمر ، ولكننا ـ فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ـ فى سباق صعب مع الزمن ، ولذلك فإننى أطالب الحكومة أيضا بأن تتقدم إلى مجلسكم الموقر ، بخطة متكاملة ، بحيث تعمل جميع شركات القطاع العام بالأسلوب الاقتصادى السليم

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

وبغير خسارة بل لابد من تحقيق ربح حقيقى يتيح لهذه الشركات أن تتوسع وتطور نظام الانتاج فيها »[1] .

« علينا تحرير القطاع العام وتطويره بتغيير الهيكل الانتاجى لوحداته ، ومنحها حرية الادارة مع الالتزام بأهداف انتاجية محددة ، وادخال اصلاحات مالية على نظم العمل فى شركاته . . وعلى هذا فإن القضية ليست قضية بيع القطاع العام أو تغيير ملكيته ، وإنما هى قضية تعزيزه ورفع كفاءته ، بحيث ينتج أكثر ، ويحقق ربحا أعلى ، ويقدم خدماته لقاعدة أوسع من المواطنين وبهذا المعنى يكون تحرير القطاع العام ضرورة مصرية خالصة لصالح الاقتصاد الوطنى بالنظر إلى حجم أصوله واستثماراته والمهمة التى يضطلع بها فى إدارة الاقتصاد القومى »[2] .

وقد أسفرت هذه الجهود عن قانون قطاع الأعمال العام .

« أعددنا برنامجا متكاملا للاصلاح الاقتصادى ، يعتمد أولا على تحقيق إدارة أفضل للاستثمارات العامة ، باعطاء الحرية الكاملة للادارة فى جميع شركات قطاع الأعمال ، حتى تنطلق دون قيود من أجل زيادة الانتاج كما وكيفا ، وتحويل الخسائر إلى أرباح ، وتحقيق فوائض تمكنها من تجديد نفسها بنفسها ، وزيادة دخل العاملين فيها »[3] .

إن القطاعين العام والخاص لهما دورهما فى عملية التحرر الاقتصادى ، ويجب على المجتمع حمايتهما من التهجم غير المسئول :

« دعونا من أساليب التشهير بالقطاع العام أو القطاع الخاص والتشكيك فى قدرة أبناء مصر على العمل والعرق بروح الانتماء والتحدى ، ودعونا من كلمات تتحدث عن خسائر القطاع العام ولا تقدم الحلول الايجابية ، ودعونا من شعارات تتهم القطاع الخاص بالانتهازية والاستغلال لمجرد تشويه صورته وتثبيط همته أو إيهامه بأن دوره مشبوه وغير مطلوب ، ودعونا من الهجوم على كل مستثمر مصرى وملاحقته كأنه قاطع طريق أو خارج على القانون »[4] .

« علينا أن نواجه تحدى تطوير قوة العمل المصرية ، كى ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان ، وتتمكن من التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة .

هذا هو التحدى الخطير ، الذى يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٤) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ، ابتداء من التعليم الأساسى إلى الجامعة ، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الإنتاج ومراكز البحث العلمى ، وتعزيزا مستمرا لقدرتنا على استيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا »(١) .

« علينا تطوير نظام التعليم فى مصر بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع المصرى ويتمشى فى نفس الوقت مع أحدث النظم العصرية ويقتضى هذا توجيه قدر كبير من الاهتمام لاعداد المدرس وتكوين الطالب ذهنيا وأخلاقيا وتعزيز امكانات المدرسة وتطويرها لخدمة المجتمع كما أن هذا اللمل الكبير يقتضى المفاضلة بين أنواع التعليم المختلفة ، وتحديد المجالات التى يتعين التركيز عليها لمساندة جهود التنمية والتعمير وبالذات ميدان التعليم الفنى والصناعى الذى يمكن أن يلعب دورا رئيسيا فى الانطلاقة الصناعية الجديدة ، التى هى شرط لا غنى عنه لبناء مصر الغد »(٢) .

لاشك أنكم تشاركوننى الرأى فى أن اعادة النظر الشامل فى سياسة التعليم ـ فى مختلف مراحله ـ هى من أهم الأولويات التى يجب أن نوجه إليها الاهتمام .

وإذا كانت وثبات التكنولوجيا فى العالم المتطور تدعو إلى أن تتواكب برامج التعليم فى مصر مع ما يجرى على الساحة العالمية ، فإن ذلك يقتضى إعداد المعلم ، واختيار المقررات الصحيحة ، وتهيئة دور العلم لتلقى هذا الجديد المتطور وبأسرع ما يمكن .

غير أن عملية تطوير التعليم فى فكر الرئيس مبارك تعنى عملية بناء أمة ، ليس من ناحية المهارة والعلم فحسب ، ولكن من ناحية الأخلاق والفكر والسلوك :

« إن التعليم فلسفة وسياسة ، وهو المتغير المؤثر فى مستقبل هذا الشعب أكثر من كل ما عداه ، فالمدرسة تلعب دورا رئيسيا فى تكوين المواطن منذ صباه ، وتكوين مفاهيمه عن الكون والحياة ، وبلورة قيمه ومبادئه وتوجيه سلوكه فى المجتمع ، ليصبح عنصرا نافعا لبلده وأمته والعملية التربوية بعناصرها ونتائجها بالغة الأهمية فى رسم طريق الأجيال القادمة ، حاسمة فى تحديد مستقبل هذا الوطن ، لذلك فإن الاهتمام بالتعليم كطريق للاصلاح هو عملية أساسية للتأثير عند المنبع حيث تكون النتائج محققة والعائد مضمونا .

إن بلدنا الذى يتحمل قدرا هائلا من الاستثمار البشرى فى قطاع التعليم يجب أن يتخذ طريقا واضحا محددا فى التخطيط التربوى والتعليمى ، ونحن نسير فى هذا المجال حاليا بما يكفل الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية ـ وأعتقد أن هناك تحولا ملحوظا إلى الاتجاه الفنى أكثر ـ ويضمن التوظيف العلمى لها فى خدمة المجتمع ومواجهة مشكلات العصر وتحديات

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٤ يونيه ١٩٨٤ .

التنمية ، وخصوصا أن أبناء مصر يملكون من القدرات والخبرات ما يثير الاعتزاز والفخار وهو أمر انتزع اعجاب العالم دائما حين برزت فى عدد من الدول المتقدمة أسماء مصرية تمثل أرقى كفاءات العصر فى مجالاتها المختلفة ، وذلك يعنى أن مصر هى احدى الدول القليلة فى العالم النامى القادرة على حشد أعداد هائلة من العقول المتميزة والكوادر القادرة على صياغة المستقبل وصنع التقدم »(١) .

وإذا كانت عملية التعليم كفيلة بتنمية الثروة البشرية وملاءمتها مع جهد الاصلاح الاقتصادى ، فإن زيادة السكان تعوق جهود الاصلاح إلى حد تهديده بالفشل :

« لابد هنا أن نتوقف معا أمام مشكلة الانفجار السكانى التى تهدد بأوخم العواقب لأن معدلات النمو السكانى لازالت مرتفعة إلى حد كبير ، إذ أن مجموع السكان يتزايد بمقدار مليون وثلاث مائة ألف نسمة سنويا ، ومعنى هذا وأكرر ومعنى هذا أنه مهما حدث من تقدم فى الأداء الاقتصادى ، فسوف يكون مقضيا عليه بالانتكاس والفشل بعد سنوات معدودة إذا استمر هذا التزايد السكانى الرهيب بالمعدلات الحالية »(٢) .

ومن جانب آخر ، يتطلب الاصلاح الاقتصادى ترشيدا فى الاستهلاك الخاص والعام ، ويطالب الرئيس مبارك الحكومة أن تكون قدوة فى هذا المضمار :

« أمامنا ترشيد الاستهلاك ، بعد أن أثبتت الدراسات أنه ارتفع من ٢,٨ بليون جنيه فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠,٦ بليون جنيه سنة ١٩٨٠ أى فى عشر سنوات ، ورغم أن هذا يرجع جزئيا إلى ارتفاع الأسعار ، إلا أنه يظل صحيحا أن الاستهلاك يتزايد بمعدلات لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاج ، فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى مضاعفة الاستثمار والادخار ، ومحاربة الأسراف وتوجيه طاقاتنا الخلاقة لبناء المستقبل »(٣) .

« بادرت الحكومة باتخاذ بعض الاجراءات السريعة لترشيد الانفاق ، منها تخفيض نفقات جميع مكاتبنا فى الخارج بنسبة ٢٥٪ والحد من سفر الوفود إلى الخارج والغاء الأمور المظهرية التى لا تحقق فائدة ولا تدفع ضررا مثل اعلانات التهنئة التى توجه لكبار المسئولين على صفحات الجرائد .

ونحن نعلم بطبيعة الحال أن هذه الجوانب لا تعدو أن تكون رمزية إذا قيست من زاوية حجم التوفير الذى يمكن أن تحققه ولكنها مع ذلك تعتبر مؤشرا هاما ودليلا على شعور الدولة بمسئوليتها فى أن تبدأ من جانبها عملية خفض النفقات وبذلك تعطى القدوة والمثل لكافة المؤسسات قبل أن تطالبها بالتحرك فى هذا الاتجاه ، ولذلك فنحن نسجل أن ما تم تحقيقه

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .
(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .
(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ مايو ١٩٨٢ .

حتى الآن هو قطرات من أول الغيث الذى نطالب به ونتوقعه من كل أجهزة الدولة والوحدات الإنتاجية ، وكما ذكرنا فى مناسبات عديدة فإن أهم أسباب العجز الذى يعانى منه الاقتصاد هو الفجوة الكبيرة بين ما ننتج وما نستهلك وبين ما نصدر وما نستورد ، ولاشك أننا جميعا نرى أمثلة لسلع نستوردها مع أننا نستطيع بروح الصحوة الكبرى أن نستغنى عن استيرادها ونتجه إلى إنتاجها فى الداخل برأس المال المصرى وبعرق العامل والفلاح المصرى وابداع الفنيين المصريين الذين أثبتوا قدرتهم على اكتشاف الأساليب الحديثة وتطوير التكنولوجيا الحديثة ، بما يتلاءم مع البيئة المصرية »[١] .

إن عملية الاصلاح الاقتصادى هى عملية متكاملة معقدة فى فكر الرئيس مبارك ، ولا تقتصر على الجوانب المادية من آلات ومعدات وتكنولوجيا متطورة واستثمار مباشر . . فهى تتضمن أيضا العنصر البشرى الخلاق المبدع ، القادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية . . ومن هنا الأهمية الخاصة التى يوليها الرئيس مبارك للتعليم على مدى سنوات ولايته ،

وهى مسئولية الأفراد :

« إن التقدم الفعال فى بنائنا الاقتصادى والاجتماعى يصطدم بالزيادة الرهيبة فى عدد السكان التى تهدد كل خطوة إلى الأمام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الدولة مواجهة بأن توفر التعليم والغذاء والكساء والرعاية الصحية حتى سن العمل لـ مليون و٤٠٠ ألف مولود جديد كل عام ، ولدينا كل عام ٤٥٠ ألف مواطن ومواطنة يصلون إلى سن العمل وفرصة العمل المنتج الواحدة تتكلف ١٨ ألف جنيه ، أى أننا فى حاجة لتدبير ما يزيد على ٨ آلاف مليون جنيه كل عام لهذا الغرض وحده وأترك لكم الأمر .

ولذلك فإن هذا الموضوع يستحق اهتمام كل مواطن ومواطنة ، على أرض هذا الوطن الغالى لأن المؤسسات والأجهزة الرسمية لا تستطيع أن تحقق تقدما ملموسا إلا إذا كانت جهودها مدعومة بوعى الأفراد وإحساسهم بالمسئولية عن تقدم المجتمع ورخائه ، والدولة لا تفرض اختيارا معينا على أحد فى هذا الشأن ، لأنها مسألة ترجع إلى ضمير كل مواطن صالح »[٢] .

ومسئولية الدولة والخبراء :

« إن المشكلة السكانية هى فى رأيى مشكلة المشاكل ، والعائق القوى أمام التنمية ، تبتلع كل الجهود وتمتص معظم الايجابيات ، فالمعدل الرهيب فى الزيادة السكانية يضعنا فى

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

مواجهة تحد كبير يحرمنا من جنى ثمار الانجازات ويلتهم القدر الأكبر من معدلات النمو ، ولقد حان الوقت لنقف وقفة علمية جادة فى مواجهة هذه المشكلة ، وأن نحشد كل طاقات العمل الوطنى وراء هذا الهدف ، وخصوصا أن شعوبا نامية ـ ربما كانت ظروفها أكثر صعوبة وأشد تعقيدا ـ قد حققت نجاحا ملموسا فى هذا المجال . ويمكننا الافادة من خبراتهم وتجاربهم أخذا فى الاعتبار طبيعة الاختلاف فى القيم والمعتقدات التى تتحكم فى اطار المشكلة وجوهرها ، حيث لا طريق إلى الترشيد والتنظيم إلا بالتوعية والاقتناع ، والأمل فى ذلك معقود على ارتفاع المستوى الثقافى للجماهير وادراكها لطبيعة المشكلة وأسلوب مواجهتها ، ولسوف تسعى الدولة جاهدة فى الفترة القادمة إلى تكثيف الدراسات حول جوانب هذه المشكلة والبحث فى الأساليب الصحيحة لعلاجها ، وسوف يكون المؤتمر السكانى المزمع انعقاده فى يناير ١٩٨٤ فرصة يلتقى فيها أهل الخبرة والتخصص فى محاولة للبحث فى المشكلة السكانية وأسلوب التعامل معها »(١) .

●●العدالة الاجتماعية

سوف يظل كل بحث فى فكر الرئيس مبارك مبتورا إذا لم يركز على الشاغل الرئيسى والهاجس الدائم وهو العدالة الاجتماعية ، والعدالة الاجتماعية عند الرئيس مبارك ليست مفهوما مجردا ، أو قالبا فكريا جامدا ، بل هو شعور جياش دافق بآلام الشعب وطبقاته الفقيرة بالكفاح البسيط الشريف من أجل لقمة العيش ، بالحق الإنسانى فى حياة كريمة لائقة لكل قادر على البذل والعطاء . .

ليس الاصلاح الاقتصادى فى فكر الرئيس مبارك مجرد هياكل للتمويل ، وموازين للتجارة والمدفوعات ، وميزانية سليمة . . تلك كلها وسيلة إلى غاية أكبر وأبعد ، حياة الشعب المصرى ورخائه وكرامته . . فكل مصرى هو عند الرئيس مبارك غاية فى حد ذاته ، تستوجب من رئيس الجمهورية كل العناية والاهتمام بحاضره ومستقبله .

بل إن الهدف الأول للاصلاح الاقتصادى لا يخرج عن دعم حياة ذلك المواطن البسيط الكادح :

« كنت ولا أزال أشعر طوال اليوم بهموم المواطن وأتعاطف معه فى العبء الثقيل الذى يحمله بصبر وجلد يستعين عليه بالعمل الشاق والاخلاص فى أداء الواجب ، والإيمان العميق بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

إننى أشعر بشعور كل رب أسرة مصرية وهو يكافح ليل نهار لتوفير احتياجات أسرته من

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

السلع والخدمات الضرورية ، ويعانى من أى ارتفاع فى أسعار هذه السلع والخدمات ، بصرف النظر عن الضرورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تبرر رفع تلك الأسعار .

إننى أشعر بشعور كل أب مصرى ، حين أجد آلافا من الشباب القادر على العمل عاجزين عن العثور على عمل يتيح لكل منهم أن يعبر عن طاقاته الكامنة ، يحقق ذاته ويبنى مستقبله ، وليس أقسى على نفسى من التفكير فيما ينال هذه الفئة من شباب مصر من إحباط فضلا عن حرمان الوطن من هذه الطاقة الشابة ، القادرة على الانجاز والبناء .

وليس بعيدا عن تفكيرى أبدا أن كل بيت مصرى يعانى من مشاكل التعليم فى شتى المراحل وفى كل الخطوات ، ابتداء من القبول فى المراحل الأولى حتى يختتم الطالب تعليمه بالتخرج والنزول إلى معترك الحياة .

تلك مشكلات أشعر بها وأدركها جيدا ، وأسعى بكل ما أملك، من طاقة وجهد إلى حفز المؤسسات الرسمية والأهلية إلى التصدى لها بالحلول الجذرية . .

ومن هنا أيها الاخوة والأخوات كان اهتمامى البالغ بالاصلاح الاقتصادى وحرصى على وضعه على رأس قائمة الأولويات القومية طوال السنوات الماضية ، لأن الاصلاح

الاقتصادى يعنى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل الحقيقية ، وخفض معدلات البطالة ، والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وإحداث تقدم حقيقى لكل فئات هذا المجتمع »(1) .

« نحن معنيون فى هذه المرحلة بتكريس الجهد الأكبر للدولة لخدمة السواد الأعظم من المواطنين ومواجهة مشكلات حياتهم وتوصيل الدعم إليهم . ولاشك أن قضية العدالة الاجتماعية تستأثر بقدر كبير من التفكير والاهتمام ، إذ أن مشكلات محدودى الدخل هى شغلنا الشاغل ، وتأتى فى المقام التالى مباشرة لزيادة الانتاج واستكمال أركان الاستقلال السياسى والاقتصادى ، ونحن نعيد النظر دائما فى كل ما من شأنه أن يؤثر فى ميزان العدل الاجتماعى ، ونعتبر هذه القضية فى طليعة القضايا التى يجب طرحها للبحث الهادف والمناقشة الموضوعية »(2) .

إن الرئيس مبارك مهتم بالعدل والسلام والاستقرار ، وهى جميعا ترتبط فى فكره بالعدالة الاجتماعية :

« إننا فى كل جوانب نشاطنا الاقتصادى يجب أن نتيقن من العمل لمصلحة الجماهير

---

(1) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(2) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

الغفيرة لأن الهدف ـ فى النهاية ـ هو تحقيق مجتمع الطهارة والعدالة لا مجتمع الامتيازات والفوارق الطبقية والظواهر الاستغلالية . ويجب ألا يغيب عن بالنا دائما أن العدل الاجتماعى هو الشرط الأساسى للسلام والاستقرار فى المجتمع ، ولسوف نعمل على تحقيقه وتعميقه »[1] .

والعدالة الاجتماعية مسئولية الدولة ، لأنها لا تتحقق فى الواقع إلا عبر النظام الضريبى العادل وتوحيد الانتاج لخدمة الحاجات الأساسية للناس . . إن قضية العدالة الاجتماعية فى فكر الرئيس مبارك تحكم كلا من عملية الانتاج وعملية التوزيع فى تصور متكامل ونظام القيم والتوازن الاجتماعى :

« بالنسبة لقضية العدالة الاجتماعية : فمن المستحسن ـ أيها الأخوة والأخوات ـ أن نصل إلى تصور واضح لأبعادها ومضمونها وكيفية تحقيقها ، بما يتفق مع قيمنا الذاتية ، ونظرتنا إلى الهدف من حياتنا الاجتماعية ، ورؤيتنا للمصلحة القومية فإننا نجد أمامنا فى الواقع المصرى قضيتين رئيستين يجب أن نعالجهما فى هذا لاطار : القضية الأولى قضية النظام الضريبى ، والثانية قضية أولويات الانتاج ، فبالنسبة للقضية الأولى يجب أن يفى كل مواطن بواجباته التى تم تحديدها على أساس الرضا العام ، وتحقيق التوزان بين الحقوق

والالتزامات ، أما القضية الثانية التى تطرح نفسها فى هذا السياق ، فهى أولويات الانتاج أى توجيه الاستثمارات إلى تلك القطاعات الانتاجية التى تخدم مجموعات أكبر من الناس ، وبذلك يتحقق البعد الاجتماعى للسياسة المالية والاقتصادية »[2] .

بعيدا عن الصراعات الطبقية المدمرة :

« إذا كان الهدف هو بناء المجتمع القومى القادر على تخطى العقبات والتغلب على التحديات ، فإن تحقيق العدل الاجتماعى يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسئولية الحكم .

إن الميزان الأول لبناء الحكم ، هو الانحياز الكامل لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودى الدخل ، مع إستثمار كل امكانية متاحة فى هذا الشأن .

إننا مع الفقراء ، حتى ينتصروا فى معركة الحياة الكريمة .

ونحن مع القادرين ، وهم يقدمون عطاء الانتاج وزيادة فرص العمل ، ويؤدون حق المجتمع عليهم .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .

وبهذا الفهم ، يمكن أن تتعايش الطبقات بعيدا عن صراعات الفتن والأحقاد »[1] .

وهذا ما يفرض واجبات أساسية على أصحاب الدخول العالية تساند خطة الدولة :

« أتوجه باسم الشعب بكلمة صادقة إلى صاحب كل كسب كبير حلال ، إذا كانت الدولة توفر لك اليوم فى موكب الصحوة كل مقومات الكسب المشروع لأنك تنتج ولأنك تزيد العمالة ، ولأنك تشارك فى بناء صناعات مصر ، ولأنك مصرى قبل كل شىء ، فإننى أقول - وأقول لك - إن المصرية الأصيلة تفرض عليك أن تسهم بإرادتك ومن نبع ضميرك الوطنى والروحى فى الحلول الذاتية التى تحقق مصالح الغالبية من أبناء هذا الشعب الذين يعانون من الدخل المحدود والأسعار المرتفعة ، هذا فرض لا يحققه سلطان القانون ولكن يحققه سلطان أكبر هو حب مصر ، والتضحية بكل شىء فى سبيلها .

ونحن نرى الأثرياء فى كل البلاد المتقدمة يسهمون بالتبرعات الضخمة فى بناء المدارس وإنشاء الجامعات ومرافق الخدمات العامة فى المستشفيات وغيرها ، وهذا مسلك يشكل صمام أمن اجتماعى هام ومطلوب ويخفف من حدة التفاوت الكبير فى الدخول .

ونحن فى مصر لا نريد أن نولد الأحقاد والطبقية ، لا نريد أن نمكن الساعين إلى إثارة الصراعات من أن يبثوا الفتنة على أرضنا الطاهرة .

والحكومة وحدها وموارد الدولة المحدودة لن تستطيع الوفاء بكل ما يجب أن نوفره من حياة كريمة لمحدودى الدخل ، ونحن نعطى الأمل والثقة لشبابنا أن ينطلق إلى العمل والبناء بلا ضغائن وأحقاد »[2] .

ويؤكد الرئيس مبارك بصفة خاصة على التزام الدولة بمصالح العمال فى ظل قانون قطاع الأعمال العام :

« يهمنى أن أعيد على مسامعكم ما قلته فى مناسبات سابقة ، من أننا لن نسمح بأن يضار عامل واحد من جراء هذه الإجراءات ، التى تستهدف أول ما تستهدف صالح العمال أنفسهم ، لأن نجاح المشروع الاقتصادى يعود بالخير على كل العاملين فى هذاالمشروع ، وهدفنا هو ضمان نجاح هذه المشروعات وتدعيمها ، وليس تصفيتها أو إغلاق أبوابها »[3] .

---

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

ذلك كله يتيح للرئيس مبارك أن يقول بكل الارتياح النابع من أداء المسئولية والواجب على الوجه الأكمل :

« إن مسيرة الإصلاح الاقتصادى ظلت مستمرة دون انقطاع طوال السنوات الماضية فى الحدود المتاحة وبما لا يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية الذى هو أساس الحكم »(١) .

وفى اطار هذه الرؤية العامة للعدالة الاجتماعية ، ينشغل فكر الرئيس مبارك بقضيتين أساسيتين ، هما ارتفاع الأسعار ، والبطالة . .

والرئيس مبارك يشعر بمعاناة المواطنين من التضخم والتفاوت بين الدخول والأسعار :

« ثمة مشكلة كبرى ، أعلم أنها حديث كل بيت فى مصر ، وخاصة فى الأسر المحدودة الدخل وهى مشكلة الأجور والأسعار .

ولا يتصور أحد أننا غافلون عن المعاناة القاسية التى يكابدها المواطنون أصحاب المرتبات المحدودة رغم كل ما تقدمه الحكومة من دعم للسلع الأساسية .

إن هذا الموضوع الذى أضعه فى مقدمة المشكلات هو شغلى الشاغل ، وخاصة أنه لا يحتمل حلولا جزئية ، إذا وضعنا فى الاعتبار أن الأسعار العالمية ترتفع بمعدلات كبيرة غير متوقعة .

ولا أريد أن أخدع أحدا بآمال متعجلة ، أو وعود براقة ، فالحلول لابد أن تأتى متوازية وشاملة ، تخطط لها الدولة ، ويشارك فى تنفيذها المجتمع بأسره .

وجزء من الحل هو استمرار الدعم لأسعار مجموعة من السلع الأساسية ،وهذا خط ارتضيناه ولا رجوع فيه ، فالدولة العصرية ، والفئات القادرة الواعية ، تدرك مسئوليتها الوطنية والاجتماعية عن حماية محدودى الدخل ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .

غير أن الجزء الهام من الحلول يتمثل فى قدرتنا على تحويل المجتمع إلى خلايا متكاملة للانتاج فمن منا لا ينتج نعد له الوسيلة لكى ينتج ، ومن يسهم بقدر معين فى الانتاج نعاونه لكى يزيد من إنتاجه »(٢) .

ويطالب بصفة خاصة بالتصدى للمشكلة بوسائل عملية واقعية :

« علينا جميعا التكاتف لمواجهة مشكلة ارتفاع أسعار بعض السلع الضرورية ، بصورة لا تبررها عناصر موضوعية ، وعلى نحو مصطنع ومغالى فيه فى بعض الحالات ، وتلك مشكلة يعانى منها كل بيت مصرى ، وإن كانت وطأتها أشد وأقسى على الفئات ذات الدخل المحدود والأعباء الأسرية الثقيلة .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

ويظن بعض من يبسطون الأمور أن الحل الناجع لهذه المشكلة هو رفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، وتلك مقولة باطلة أصلا وموضوعا ، يكذبها الواقع الماثل أمامنا فى دول عديدة فى مناطق العالم المختلفة ، فليست هناك دولة تمكنت من ربط الأجور بتحركات الأسعار ربطا كاملا مطلقا أبدا ، وكل ما أمكن تحقيقه هو الربط الجزئى بين هذين العنصرين ، تستوى فى هذا الدول المتقدمة والغنية والبلدان النامية والدول ذات النظم الاقتصادية المختلفة .

ولذلك ، فلابد من اتخاذ عدة إجراءات أخرى للحد من هذه الزيادة فى الأسعار والتخفيف من وقعها على محدودى الدخل ، وفى مقدمة هذه الإجراءات إنشاء مؤسسات أو جمعيات تضم منتجى السلع الزراعية ، تتولى تسويق المنتج من هذه السلع وتوزيعه بعيدا عن الوسطاء الذين يدفعهم الجشع إلى المغالاة فى زيادة الأسعار بصورة لا تتناسب إطلاقا مع زيادة تكلفة الانتاج »[1] .

ذلك وحده لا يكفى . . فلابد من مواجهة جذور المشكلة وهى ضعف العرض وارتفاع التكلفة :

« إننى أعتبر أن المهام الأساسية للدولة وللشعب معا التوصل إلى نظام للأسعار يوقف تزايد العبء على الفئات ذات الدخل المحدود لأننى أعلم تماما مقدار معاناتها وأشعر بآلامها وأنينها وهى فئات كادحة شريفة سخية فى العطاء والوفاء ، فلابد أن يكون التزامنا بالدفاع عن مصالحها وصيانة حقوقها هو أساس حركتنا ومحور تفكيرنا على الدوام . ومن تبسيط الأمور أن نكتفى بمطالبة الحكومة بوقف أسعار المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية فتلك الشعارات يسهل إطلاقها ويصعب تحقيقها ، والوضع لا يحتمل التلاعب بعواطف الجماهير والاستهتار بذكائها الفطرى والاقلال من وعيها القومى ، ويتعين علينا أن نواجه هذه القضية بموضوعية وأمانة فنقول إن نقطة البدء فى علاج تلك المشكلة هى التحرك على أربعة محاور فى وقت واحد تتطلب تضافر جهود الشعب والحكومة معا .

المحور الأول : تحقيق وفرة فى إنتاج السلع الأساسية التى تهم الفئات الكادحة .

المحور الثانى : ترشيد التكلفة .

المحور الثالث : الحفاظ على عنصر المنافسة فى السوق وبالذات فى مجال التوزيع .

المحور الرابع : القضاء على الفاقد فى جميع مراحل الانتاج والتعبئة والنقل والتوزيع »[1] .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

فضلا عن جانب الطلب ، الذى يسبب تقلبات عنيفة فى الأسعار :

« فى مسألة ارتفاع الأسعار هناك عدة نقاط ، يجب أن تبحث بروح قومية :

١ ـ إن تغيير التركيب المحصولى فى الزراعة ، وإطلاق حرية البيع والتداول للمحاصيل الزراعية ، يمكن أن يؤدى إلى توافر هذه المحاصيل ، وإلى الحد من ارتفاع الأسعار .

٢ ـ إن وضع تخطيط شامل لنقل الحاصلات الزراعية من موقع الانتاج وتوزيعها بحيث لا تكون هنا فجوة بين سعر المنتج فى الحقل وسعره فى الأسواق ، أمر لابد من اقتحامه والالتزام به .

٣ ـ إذا كانت الاختناقات فى العملة الصعبة تؤدى فى بعض الأحيان إلى اختفاء سلعة معينة أو عدم توافرها بالقدر الكافى ـ وهذا جائز ـ فإن هذا أمر يجب علاجه مهما كان الوضع ، ولابد من مصارحة الشعب بالأسباب الحقيقية ، فيجب أن تكون ثقتنا كاملة فى وعى هذا الشعب وتقديره للمسئولية .

٤ ـ لابد من نظرة جديدة إلى موضوع الخضر والفاكهة ، التى أصبح إنتاجها يكفى الاستهلاك المحلى ويقبل التصدير ، بحيث تتوافر هذه السلع بالأسعار المعقولة .

٥ ـ إن الإقبال المتزايد على الاستهلاك وصل إلى معدلات ضخمة ، كما أن اللهفة على تخزين السلعة خوفا من عدم توافرها فى المستقبل ، كل ذلك يؤدى إلى المساس بميزانية المواطن .

إننى أضع هذه الحقائق أمامكم وأطالبكم بمواجهة واقعية لموضوع الأسعار ، لا تتجاهل حقائق الأوضاع العالمية ، وفى الوقت نفسه ، ندرس العوامل التى فى أيدينا أن نتداركها ، والتى نستطيع بها الحد من ارتفاع الأسعار فى حدود الامكانيات المتاحة ، وبيقظة تامة من المواطنين ، فهم أصحاب المصلحة فى أى إصلاح اقتصادى »[١] .

أما مشكلة البطالة فإن الحل الجوهرى لها هو نجاح سياسة التحرر الاقتصادى :

« أول ما يستوقفنا هو استكمال مسيرة التحرر الاقتصادى الذى بدأناه منذ سنوات عديدة ، حين ركزنا على تعزيز القاعدة الانتاجية للبلاد ، بهدف زيادة حجم المنتجات المصرية وتحسين نوعيتها ، وخلق فرص عمل جديدة على نطاق واسع ، بما يتيح استيعاب الأعداد المتزايدة من المتقدمين للعمل سنويا ومحاربة البطالة ، التى هى ظاهرة حقيقية تثير قلقى واهتمامى ، لأنها تمس مستقبل الملايين من أبناء مصر البررة ، الذين يتوقون لخدمة

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

وطنهم والمشاركة الايجابية فى مسايرة البناء والتقدم ، ولذلك فإن من واجبنا جميعا أن نبذل أقصى ما نملك من جهد للتوصل إلى حلول جذرية لها فى المستقبل المنظور ، ولن يتحقق هذا إلا بتوسيع القاعدة الانتاجية وتشجيع كافة قطاعات الانتاج على تكثيف نشاطها وزيادة حجم العمالة التى توظفها »[1] .

وهى مسئولية المجتمع بأسره :

« إننا نضع مشكلة البطالة فى مقدمة أولوياتنا ، لأننا ندرك أهمية فتح مجال العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصر ، غير أن الدولة لا تستطيع وحدها أن تتصدى لهذه المشكلة بأبعادها المتفاقمة كل عام ، ولابد أن تتضافر كل الجهود للتخفيف من حدتها ، ولا أريد أن أطرح عليكم أفكارا معادة مكررة ، أو أستطرد فى الحديث بالتفصيل عن البدائل المتاحة لمواجهتها ، ولست أشك فى أن مجلسكم الموقر ـ بحكم معايشته للجماهير وهمومها ومشاكلها ـ قادر على الإسهام بنصيب كبير فى تقديم الأفكار والمقترحات البناءة فى هذا الشأن »[2] .

والقطاع الخاص الذى يتزايد دوره فى عملية التنمية :

« أصبح القطاع الخاص المصرى يقوم بدور كبير فى توظيف الشباب والخريجين الجدد ؛ وهو تطور محمود ، كفيل بأن يعود على الاقتصاد الوطنى والاستقرار الاجتماعى بالخير العميم ، فضلا عن أنه يسهم فى تكوين صورة إيجابية عن هذا القطاع ورجاله ؛ ومادام القطاع الخاص فى مصر فى نمو مطرد فإن دوره فى حل مشكلة العمالة والانتاج لابد أن يتسع ويزداد .

وإلى جانب هذا ؛ فهناك حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة وقد رأيتها فى المدينة الجديدة : العامرية الجديدة منذ يومين ، فهى المجال الرئيسى لاستيعاب العمالة الجديدة دون تكلفة كبيرة . وخاصة فى المناطق الريفية ؛ ولدينا التجارب الناجحة التى مرت بها كثير من الدول الآسيوية فى هذا الصدد ، وهى دول حققت طفرة هائلة فى مجال الصناعة »[3] .

ولا عودة إلى الحلول الوهمية عن طريق البطالة المقنعة :

« إن التوسع فى الانتاج الزراعى ، يوفر مزيدا من الانتاج ، كما يوفر فرص عمل جديدة

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ .

(٣) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

للشباب ، ونحن نريد للخرجين من الجامعات والمعاهد التوجه إلى عمل منتج ، يوفر لهم البيت والدخل المناسب ، بدلا من بطالة مقنعة فى وظائف الحكومة التى تضخمت إلى درجة مفزعة ليس لها مثيل فى دولة فى مثل ظروفنا . ومجال هذا هو الأرض الجديدة »[1] .

إن الجهود الجبارة التى بذلت والخطوات التى قطعت على طريق الاصلاح الاقتصادى الشاق الطويل ، تفتح أبواب الأمل واسعة لجنى ثمار سنوات الغرس والعطاء الطويلة :

« إذا كنا قد أنهينا بنجاح خطتين للتنمية ، فإن خطتنا الثالثة قد جعلت واحدا من أهدافها الأساسية ، مواجهة مشكلة البطالة ، وسوف نستثمر فى هذه الخطة ما يقرب من ١٥٤ ألف مليون جنيه ، فى مشروعات اقتصادية توفر ٣,٢ مليون فرصة عمل ، فتستوعب الجزء الأكبر من البطالة القائمة وتستوعب أيضا كل الداخلين الجدد فى سوق العمل »[2] .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٢ .

أصول السياسة الخارجية المصرية في فكر مبارك



الفصل الرابع

يعترف العالم كله اليوم بما حققته السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك .. ويبدون اعجابهم العميق بما استطاع أن يحققه لشعبه وأمته فى هذه الظروف العصيبة .. بوضوح فى الفكر وصفاء فى النوايا وبقدرة معنوية روحية هائلة قادرة على نسيان الاساءة والارتفاع فوق التعصب وثبات فى الرؤية الاستراتيجية تتجاوز الأحداث العارضة دون أن نهمل التعامل معها بالحزم والحسم .

ويقف العالم اليوم ليتعلم من الرئيس مبارك درسا فى العمل الدولى استخدم فيه الوسائل الدبلوماسية دون أن يقع فى الرؤية الدبلوماسية الضيقة الأفق بل ارتفع إلى استخدامها من منطلقات وطنية وقومية وانسانية تخطت حواجز الزمن والتحمت بآمال الشعوب .. وفى هذا الجزء رصد وتبويب تلك الأسس التى صاغها الرئيس مبارك مستوحيا تاريخ شعبه وضميره وحضارته ليدخل به من أوسع الأبواب أفاق المستقبل .

●● صرح المبادىء والانجازات

سوف يقف العالم طويلا أمام انجازات السياسة الخارجية المصرية ، التى صنعها فكر الرئيس مبارك فى ظل أحرج الظروف وأعتى الأزمات . . ليرى كيف يصنع التاريخ وتدب الحيوية حين تدخل آليات ومفاهيم غير تقليدية فى العمل السياسى . . ليرى نموذجا فريدا لامتزاج المبادىء الثابتة بالتحرك الواعى الدقيق المرن . نجح فى تغيير صورة مصر وعلاقاتها فى الخارج واقامتها على أسس راسخة ، وبمصداقية تليق بهذا الشعب العريق .

لقد تولى الرئيس مبارك المسئولية الأولى فى مصر وسط جو عاصف وأزمة خانقة على مستوى البناء السياسى والاقتصادى ، وأيضا على مستوى علاقات مصر الخارجية لحظات لا تنسى فى صعوبتها . . يستعيدها الرئيس مبارك بعد أن استبدل بها هرما من الانجازات :

« قبل أن أتولى المسئولية كانت أمامى صورة واضحة المعالم - من واقع قربى من شئون الدولة - لأوضاعنا الداخلية والعربية والخارجية ، ولكن هذه الصورة تطلبت إعادة نظرة شاملة ، كانت الصلات مقطوعة تماما بمعظم الدول العربية وتصاعدت الخصومة إلى ما يشبه العداء وبرزت إلى السطح صراعات قاسية مريرة ، ضاعف منها تطور الجدل فى بعض الأحيان إلى حدود قضت على أى أمل فى عودة إلى صلات طيبة ، تبيح اختلاف الرأى دون الاتهام ، وتسمح باستئناف الحوار فى أجواء ثقة ، تتيح الفهم الصحيح لقرارات مصر وما صاحبها من إجراءات وتبعها من خطوات واستجلاء خلفيات هذه القرارات ، بما فيها من مواقف معلنة يساء تفسيرها فى أجواء الصراعات . ومواقف غير معلنة ، لا يمكن تبادل الرأى حولها فى ظل افتقاد الثقة .

وكانت هذه الأوضاع الشاذة تستثمر من بعض القوى بما تؤجج من التهاب النيران حتى تقطع تماما كل الخيوط على أمل أن تصبح هذه القوى قادرة عندئذ على فرض القرار على مصر .

ومن جهة أخرى كانت مصر مبعدة عن عالمها الاسلامى فى أشكاله الرسمية ولعبت جهود خفية متعددة الأهداف لعبت دورها أيضا فى تعميق هذا التباعد وكان لايزال أمامنا شوط جديد فى تحقيق الانسحاب الثانى والأخير من أرض سيناء . ومشكلة طابا معلقة .

وكانت هناك إدارة أمريكية جديدة يتعين علينا أن نرسى قواعد التعامل معها بما يتفق مع المصلحة المصرية فى إقامة علاقات ود وتعاون مع تلك القوى العظمى وكانت علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتى تواجه فتورا واضحا ؛ إن لم أقل قطيعة مغلفة .

وليس خافيا على أحد أن المعترك الدولى لا يعرف العواطف ولا أريد أن أقول الأخلاقيات ، وإلا كنا نعيش فى عالم مثالى ، والحياة الدولية بكل أسف قائمة على المناورة ،

وانتهاز الفرص واغتنام الكسب كلما سنحت الفرصة ، وهكذا كانت هناك أقنعة تخفى أوجه من يمسكون لنا بالخناجر فى الظلام .

كما كانت هناك تحركات انزلقت بحسن نية إلى ما يعاون ـ بأسلوب مباشر أو غير مباشر ـ أصحاب الخناجر واللاعبين بالشرور فى الظلام .

ولعلكم توافقوننى على أنه من الصعب على إنسان مهما كانت هويته ألا يعترف بقساوة هذه الأوضاع ومرارتها ، وخاصة إذا أضفنا إليها الأحوال الاقتصادية والانتاجية والخدمية المتهالكة »[1] .

هكذا كان الوضع . . وهكذا كان المبدأ الذى قرره الرئيس ، بثقة كاملة فى الله والنفس والشعب :

« لم تكن القوات الاسرائيلية قد أكملت انسحابها من سيناء ، وكان الموعد المقرر لهذا هو الرابع والعشرون من ابريل عام ١٩٨٢ .

وكان الموقف العربى يعانى من قطيعة كاملة بين مصر وشقيقاتها .

هكذا كان الوضع ـ أيها الأخوة والأخوات ـ فى صورته العامة عندما عهد لى الشعب بأمانة المسئولية فى تلك الظروف العصيبة ، وأحسب أنكم جميعا تقدرون مخاطر ذلك الموقف . وما كانت تتطلبه المسئولية من ثقة بالنفس ، وثبات فى التصدى ، وإصرار على تحمل الأعباء بكل أثقالها . وقامت تحركاتنا على أساس من سياسة خارجية رشيدة ، تضع صالح مصر قبل كل شىء وفوق كل اعتبار . وتمد جسور التعاون مع كافة الدول التى تثبت استعدادها للتعاون مع مصر بصدق وإخلاص . ودون مساس بحريتنا وسيادتنا واستقلال إرادتنا ، أو تدخل فى شئوننا »[2] .

إنه مبدأ الوطنية المصرية الذى يليق بقائد الشعب العظيم ـ يراه الرئيس مبارك بأوسع أفق ، وأغزر رؤية ، ليحتضن هموم مصر والعرب والعالم ، ويتجاوز الحساسيات والشكليات :

« وقد استعنت على هذه المواجهات والتحديات بعون الله وبثقة الشعب الذى وضعنى فى صدارة المواجهة ، وقد كنت مؤمنا فى غمار هذه الأجواء القاتمة بأن تحديد معالم الطريق فى استراتيجية ثابتة تتعامل مع الواقع بفكر مستنير ، وتخطيط مدرك لما يدور فى العلن والخفاء ، هو سبيل إعادة البناء ، مع التزام كامل بالمبادىء والاخلاقيات وأكرر : المبادىء والاخلاقيات .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٣٠مايو ١٩٨٩ .

(٢) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

وكان القرار بالنسبة للعلاقات الخارجية : رفض أى مراوغة نهازة للفرص بالنسبة للانسحاب الاسرائيلى الكامل من أرض مصر ، مهما كانت الضغوط ومهما كانت الظروف ولم يعد سرا أننى واجهت ضغوطا عاتية قاسية تصورت أننا فى موقف ضعف ، أو أننا نتلهف على الانسحاب الكامل بأى ثمن .

وكانت كلمة قاطعة حاسمة .

إما تحرير كامل لكل شبر من التراب الوطنى . وإما نضال بفداء الأرواح ، يقوم على أغلى التضحيات واستمعت كل القوى الضاغطة لقرار مصر . لأنها تأكدت أنه قائم على مبدأ غير قابل للمساومة . وعن إصرار لن يهتز أو يلين .

وتحررت كل الأرض . وعادت طابا ، واتجهنا فى الوقت نفسه إلى علاقات حسنة متوازنة مع الاتحاد السوفييتى وتوثقت علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المدى المطلوب ، وجددنا دماء العلاقات مع جميع دول العالم .

وشهدت القارة الافريقية واقعا جديدا فى العلاقات مع مصر ، يتميز بالايجابية وتعاون المصالح ، والالتزام الصحيح بقضايا التحرر ، واتسعت رقعة هذه الروابط الحية إلى أبعد مدى .

ثم كان القرار بالنسبة للعلاقات العربية . قام قرارنا العربى على اقتناع كامل بأن شعب مصر لن يكون إلا جزءا لا يتجزأ من أمته العربية . وأن الأمة العربية ، يستحيل أن تتنكر أبدا لدور مصر الرائد ومسئوليتها التاريخية وتضحياتها الجسيمة ، ويستحيل أيضا أن تتجاهل رابطة المصير التى تجمعها بشعب مصر ، العظيم بتراثه ، والغنى بتاريخه وحضارته ، المقبل على أمته دائما بالتضحية والمبادرة .

كما كنت مؤمنا فى أعماقى بأن القيادات العربية سوف تسعى إلى رأب الصدع ، وأن القشور زائلة ، وأن الجوهر متلألىء وساطع ، ولذلك كان علينا أن نتعاون جميعا لتهيئة المناخ الذى يصح فيه الصحيح ، وذلك بأن تبرأ سياستنا العربية فى كل الأقطار ، من تشنج الفعل ورد الفعل ، أو أسلوب الانفعال والافتعال ، وأن نعمل على إغلاق الأبواب أمام سموم الدس والوقيعة .

وهكذا كان أول قرار لى ـ فى الاسبوع الأول لمسئوليتى ـ يقوم على ثلاث ركائز :

الركيزة الأولى : وقف الحملات والمهاترات فى وسائل الاعلام المصرية ، وتحقيقا لهذا ، فقد اجتمعت بقيادات الاعلام فى مصر ، وشرحت لهم وجهة نظرى ورؤيتى لما يحقق المصلحة القومية لمصر والعرب ، وقد استجابوا جميعا إلى القرار بروح قومية رائعة ، وبتقدير صحيح للمسئولية ، بل كان القرار هو ألا نرد ، حتى لو استمرت الاتهامات الظالمة تنهشنا وتشوه صورتنا .

الركيزة الثانية : تنمية الاتصالات المباشرة ـ بغير عقد أو حساسيات ، وبغير اعتبارات شكلية ـ حتى يسود الفهم الصحيح لكل قرارات مصر فى بناء السلام ، ولكل أدوار مصر ، وفاء بالتزامها التاريخى الذى لا يفرضه عليها أحد ، بل يفرضه القرار المصرى عن مبدأ وعقيدة .

وهكذا كان قرارنا سعيا حثيثا إلى تضامن عربى واجب ينقذ الكثير مما تبدد وضاع .

الركيزة الثالثة : الالتزام المستمر بمسئوليات مصر تجاه كل قضايا الأمة العربية والتصدى الكامل بكل ما نملك من مقومات ، وبكل ثقل مكانتنا الدولية التى لم تهتز رغم كل الأعاصير دون أدنى تفريط فى أى حق عربى .

وكل مواطن على الأرض العربية تابع مواقف مصر الشامخة فى اتصالاتنا بالقوى العظمى والكبرى ، وفى مواقفنا أمام المحافل الدولية على جميع المستويات .

إن كل رحلاتى إلى الخارج وكل علاقاتى بزعماء العالم وقادته ، كانت موجهة لتوثيق العلاقات الثنائية ولإقرار الحقوق العربية المشروعة وفى قمتها حقوق الشعب الفلسطينى ، مع مساندة كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها ياسر عرفات .

« إن أمر عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وشقيقاتها ، لم يكن هو الأمر الذى يرهق فكرى ورؤيتى ، فقد كنت على ثقة من أن الزوابع مآلها إلى الزوال ، وأن الرؤية الصحيحة من كل الأطراف ستنجلى حتما وتسود » .

●● التضامن العربى والقضية الفلسطينية

لقد كانت عودة جامعة الدول العربية إلى مصر علامة بارزة ومؤشرا لا يخطىء على طريق النجاحات الكبيرة المدوية التى حققتها سياسة الرئيس مبارك العربية ، وانتقلت بالوطن العربى من صحراء التشرذم إلى واحة الأخذ والعطاء والتفكير والمشترك والتعاون من أجل توحيد الصف العربى ازاء جميع قضايا المنطقة المتفجرة ، واتاحة الفرصة لتنمية التفاعل البناء فى جميع المجالات بين الشعوب العربية ، بما يحقق بناء جبهة عربية متماسكة قوية فى مواجهة التحديات الهائلة التى شهدتها وتشهدها دائما هذه المنطقة من العالم .

لقد تحقق هذا الانجاز الكبير وعاد العربى إلى مصر فى ظل أصعب الظروف وأعتى الأعاصير التى شهدتها المنطقة ، وفى ظل تحولات عالمية جذرية مؤثرة ، استطاع مبارك ، ربان السفينة المصرية والعربية ، أن يمخر عبابها ويعصم السفينة من عديد من الأخطار ، ويخرج بها أكثر صلابة ، وبالشعب العربى أكبر أملا فى مستقبل عربى مشرق واحد .

لقد انطلقت سياسة الرئيس مبارك من رؤية واضحة صافية ، تستند إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ والتراث والواقع المعاصر :

« إن عروبة مصر ليست رداء نرتديه حين نريد ، ويخلعه عنا من يشاء . إن تاريخ المنطقة قديما وحديثا يؤكد أن دور مصر هو دور فرضته المقادير وحقائق التاريخ ، فهى خط الدفاع الأول عن أمتها ومقدساتها لم تبخل بالتضحيات ، ولم تتردد فى الوقوف إلى جانب شقيقاتها مهما كانت الظروف والمخاطر وتحملت دوما وبغير انقطاع المسئولية الأولى فى المطالبة بالحقوق العربية والدفاع عن القضايا القومية ، وفى مقدمتها قضية الشعب الفلسطينى الذى نشعر بمعاناته ونواصل العمل من أجل استرداد حقوقه .

وأود أن أؤكد أمام حضراتكم هنا أن مصر شعبا وقيادة لم تتخل يوما واحدا عن مسئولياتها العربية ، فمن أجل ذلك خاضت الحروب وقدمت مائة ألف من شهدائها وأبنائها الأبطال . ومن أجل ذلك أيضا اتجهت جهودها السياسية فى محاولة يقظة لاسترداد الحقوق وإقرار أسس السلام العادل والدائم لنا ولمن حولنا .

ولقد كان منطلق مصر دائما فيما سعت إليه ، ودافعها فيما اتجهت نحوه المصلحة القومية العليا من خلال رؤية مخلصة للتطورات ، وإدراك واع بالمتغيرات الدولية والإقليمية ، وتمسك بالحقيقة التاريخية والحضارية التى لا مراء فيها ، وهى أن عروبة مصر قدر ومصير وحياة »[1] .

إيمان مبصر بالمشكلات والعواقب ، وقادر فى الوقت ذاته على تحمل عواقب جهل الآخرين وعدم رؤيتهم :

« كلنا يعلم أننا نعيش فى منطقة ملتهبة بالصراعات الداخلية والخارجية ، وسط تمزق عربى وصل إلى صورة تدعو إلى الرثاء ، رغم أن قوانا العربية تملك كل مقومات التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الأموال والجهود تتبدد فى حروب مصطنعة ، ومشاحنات إقليمية ضيقة الأفق واقتتال قبلى ينهك قوى الأمة ، ومع كل ذلك ، فإن مصر تتحمل أعباءها وحدها ، ويقف حولها المتفرجون ، بين شامت وصامت ، وبين محرض ومتآمر ، وبين لاه أو متجاهل لسوء المغبة والمصير ، لكيان أمة عربية تفقد كل يوم كثيرا من مقومات وجودها وكيانها بين الأمم .

كل ذلك نعانيه ونتصدى له ، ولكن بعض الضمائر الحاقدة ـ وأقولها بكل أسف ـ لا يرضيها أننا نقف على أرض ثابتة ، بأقدام ثابتة ، رغم وطأة الصعاب والتحديات »[2] .

« فى هذا المنعطف الحاسم من تاريخنا ، مازال البعض منهمكين فى صغائر الأمور ، مصرين على تبديد وحدة الموقف العربى وتهديد أمن أشقائهم وشركائهم ، بدلا من توجيه مواردهم لما يعود على شعوبهم بالنفع ويدرأ عنها الأخطار ويؤمنها ضد مخاطر المستقبل .

ورغم كل هذا تظل مصر مؤمنة بوحدة الهدف والمصير ، بين كافة الشعوب العربية ، واثقة من وعى الجماهير فى كل أنحاء الوطن العربى ، مؤمنة بأنه لن يصح فى النهاية إلا

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٨ مارس ١٩٨٦ .

الصحيح . أما الشعارات والمناورات فهى إلى الزوال وهى مهملة حتما فى سجلات تاريخنا القومى ، ساقطة فى زوايا النسيان . قلنا ونقول ، بكل الثقة بما نبذله من جهد عملاق وتحرك مؤثر فى صنع القرار الدولى ، وبكل الاحترام لغيرنا قلنا ونقول إنه إذا كان العرب أقوياء بمصر ، فإن مصر قوية بالعرب ، ولكن هذا لا يعنى أننا نقبل تمييع الموقف أو تبديد الوقت للوصول إلى موقف عربى واحد ، فإن ثقتنا فى قدرتنا لا حدود لها ، كما أننا لا نهون أبدا من احترامنا للآخرين .

إن خطورة ما تتعرض له الأمة العربية لم تعد تحتمل ، وكلماتى واضحة ، لسنا مع سياسة المحاور ، ولن نكون ، وليس لنا موقف متعدد الوجوه ولن يكون ، وإذا كان البعض يظن أن المجال مازال مفتوحا للمناورة ، فلسنا ممن يتعاملون بغير الحقائق التى تعبر عنها المواقف معلنة كانت أو مستورة »[1] .

لقد حرص الرئيس مبارك مرارا على طرح عناصر هذا البرنامج العربى المشترك :

إن دور مصر العربى تحدده اعتبارات موضوعية علمية ، وإدراك واع لحركة التاريخ ، ورؤية محددة للأهداف القومية ، ورصيد حضارى ونضالى حافل ، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية ، وقدرة على مواجهة التحديات ، وبذلك فإن هذا الدور لا يتحدد بما يراه هذا الطرف أو ذاك من منظور مصالحه الذاتية وارتباطاته واحتياجاته .

وباختصار ، فإن دور مصر فى المجال العربى هو الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية ، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .

ويتطلب هذا الدور ـ فى تقديرى ـ توفر العناصر الآتية :

أولا ـ التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا ، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن القومى للأمة العربية ومواجهة الأخطار التى تعترض مسيرتها فى هذه المرحلة الخطيرة ، ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الأخطار . تلتزم بها جميع الأقطار العربية بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .

ثانيا ـ الحفاظ على استقلال الارادة العربية ، والعمل على توفير الحرية للقرار العربى ، لأنه مادامت هناك مؤثرات خارجية ونفوذ أجنبى يتدخل فى صنع القرار ، فلن يأتى هذا القرار عربيا فى فحواه وأهدافه وآثاره ، مهما كانت الأقنعة والشعارات التى يختفى وراءها .

ثالثا ـ التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة منذ بدأ التجمع العربى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفى مقدمة هذه الوثائق : ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك العربية .

رابعا ـ التزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل ، وبعدم التدخل فى شئون

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

الدول الأخرى ، فلا تستطيع الدول العربية أن تطالب العالم الخارجى بعدم التدخل فى شئونها إذا كانت هى أول المخالفين لهذا الالتزام .

خامسا ـ توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة فى المنطقة ، ونحن نرى أن هذا التصور يجب أن يكون بعيدا عن العنصرية والتمييز العرقى والطائفى ، رافضا لدعاوى التوسع الاقليمى والهيمنة والسيطرة ونظريات التفوق .

سادسا ـ العمل على تعزيز الجبهة العربية ، عن طريق تعميق التضامن بين الأقطار العربية ، وتسوية المنازعات القائمة بينها وديا ودون حاجة إلى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الأجنبية لتقوم بدور الحكم بين الأطراف أو تُنَاصِرَ طرفا على آخر .

سابعا ـ الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى على امتداده ، ويتطلب هذا فى المقام الأول أن نتجنب تبديد الموارد العربية وإهدارها ، وأن نركز جهودنا على العمل على تسخيرها لخدمة أهداف التنمية على المدى الطويل ، وأن نسرع فى استيعاب التكنولوجيا الحديثة واتباع أحدث الأساليب العلمية فى الانتاج .

ويقتضى هذا أيضا أن تعطى الدول العربية أولوية خاصة للتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى فيما بينها ، وتعمل على تحقيق التشابك فى المصالح بين المؤسسات التجارية والأفراد الذين ينتمون إليها فبغير هذا يصبح الحديث عن التضامن العربى خاليا من أى مضمون ، فى عصر قامت فيه الوحدة الحقيقية بين دول واقعة فى مناطق أخرى من العالم على أساس تداخل المصالح الاقتصادية وتيسير التبادل فى شتى المجالات .

هذا هو تصورنا للعناصر التى تدخل فى تكوين مفهوم الدور العربى .

وفى الحدود التى تكون فيها الأقطار العربية الأخرى مستعدة للمشاركة معنا فى تحمل هذه المسئولية على نحو جماعى رشيد ، فإن مصر لن تتردد فى الاضطلاع بدورها وأداء رسالتها ، لأن الدور لا يتحدد من جانب واحد ، ولا ينطلق من فراغ ، وإنما هو جزء من حركة نشطة ، تقوم على المصالح المتبادلة ، والسياسات التى تلتقى عند نقاط معينة »[1] .

●● علاقات مصر الدولية والسلام العالمى

إذا كان مبدأ « التضامن العربى » يلخص جوهر الفكر السياسى للرئيس مبارك تجاه الأمة العربية ، فإن شعار « السلام » هو الاطار الذى يجمع ويبلور مختلف جوانب السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك . فالسلام فى فكر الرئيس مبارك ليس مجرد حل لقضايا المنطقة العربية المتفجرة ، وليس مجرد خيار سياسى ، بل هو يرتقى إلى مستوى فلسفة كاملة تؤطر مسار العلاقات الدولية كما ينبغى أن تكون ، وتتيح للبشرية كلها

---

(١) الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأولى ، الجلسة التاسعة والعشرون ، فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

الفرصة لتنمية التعاون البناء فيما بينها وصياغة مستقبل يليق بالإنسان وما حققه من منجزات فى كل مجال .

ان الرئيس مبارك القائد العسكرى المظفر الذى قاد قواته فى معارك الشرق والتحرير يرفع راية السلام ويسعى لبسطها على امتداد العالم :

« إن اهتمام مصر بقضايا الأمن والسلام والاستقرار لا يقف عند حدود جغرافية أو سياسية معينة ، لأننا ننطلق فى هذا من موقف مبدئى ثابت ، يقوم على اختيار أخلاقى وتصور محدد لرسالة الإنسان على هذا الكوكب ، ولذلك فإننا نساند الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الدولى »(١) .

وهو يستلهم فى موقفه تجربة شعب ونضال أمة :

« هذا الشعب العظيم الذى ارتفع وعيه إلى ادراك حقيقى بأننا لم ندخل الحرب من أجل الحرب ، أو من أجل أهداف توسعية وأطماع اقليمية ، ولكننا دخلنا الحرب لكى نحقق هدفا أسمى هو السلام ، السلام من موقع القوة والكرامة ، السلام من موقع الإرادة الوطنية الحرة ، السلام من موقع الإيمان بأن الأرض هى العرض وأن التراب الوطنى هو أمانة فى أعناق الرجال على مر الأجيال . .

السلام ، السلام القائم على العدل واحترام السيادة ، وقد عرف العالم من أقصاه إلى أقصاه ومختلف معسكراته المذهبية أننا لم ندخل الحرب إلا بعد أن صم العالم آذانه عن الاستماع إلى دعوتنا المستميتة من أجل السلام ، لقد زعم البعض بعد مأساة عام ١٩٦٧ أننا أصبحنا دولة عاجزة ، وأن علينا أن نتقبل ما يفرضه علينا هذا الوضع ، وهذا ما كنا نراه استسلاما لا سلاما ، ثم عرف العالم أننا قادرون ، ولذلك جاءت دعوتنا إلى السلام بعد حرب أكتوبر لتكون موضع الاحترام والثقة والتقدير من كل الجهات العالمية ، وجاءت دعوتنا إلى السلام ـ أيضا ـ تعبيرا عن إرادة شعبية قوية متماسكة ، ممتلئة ثقة بالنفس وإيمانا بالهدف النبيل ، ولم يكن نضالنا من أجل السلام رغم ذلك مفروشا بالورود بل إنه كان نضال تحد وإصرار أمام العقبات والحواجز الرهيبة ، وكان انجاز السلام من أكبر الأحداث فى تاريخنا المعاصر »(٢) .

وإذا كان طريق السلام صعبا وشاقا ، فإنه يستحق من العالم كل جهد ممكن ، فالسلام فى فكر الرئيس مبارك لازم لتحقيق إنسانية الإنسان ، وحماية حقوقه ، وتقدمه . .

« اختيار السلام يعنى إسهاما حقيقيا فى تحقيق رسالة الإنسان فى صنع الحياة فى كل زمان

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٠ مارس ١٩٨٩ .

ومكان . اختيار السلام يعنى أن نساند جهود الخير فى جميع أنحاء العالم لكى نحمى البشرية تراثا وحاضرا وحضارة من كل أنواع الإبادة والتدمير والتخريب .

اختيار السلام يعنى أن نشارك فى بناء عالم جديد يقوم على الترابط والتكافل واحترام الحقوق وأداء الواجبات وتهيئة المناخ النقى لكى يثمر الإنسان بفكره وعمله وملكاته وخبراته فى إثراء المجتمع الإنسانى بحياة متحررة من الخوف والقلق والتهديد .

اختيار السلام هو الإيمان الحقيقى بالاخاء والمساواة على هذا الكوكب الذى تعيش فيه البلايين من كل جنس ولون إيمانا ينصر الخير ويقهر الشر .

اختيار السلام هو اختيار العقل والروح ، عقل يصنع الحياة ، وروح تحيط الحياة بأسمى المشاعر الإنسانية وأصدقها .

لقد عاش العالم منذ بدء الخليقة فى حروب مدمرة ، وقامت امبراطوريات على التوسع والاستعلاء والتفوق العسكرى وسقطت هذه الامبراطوريات وهى فى قيامها وسقوطها أزهقت الأرواح وأحرقت المجتمعات ، وحولت الحياة الإنسانية إلى مآتم مستمرة وتبدد المجد الزائل ، ولم تبق إلا الحقيقة الأبدية التى تؤكد أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان لكى يعمل وينشر الخير ويثرى حياته بالقيم والفضائل ومبادىء الأديان .

وإذا كانت الحياة هى صراع الخير والشر ، فإن السلام هو انتصار للخير ، ولذلك فإن السلام معركة مستمرة سلاحها هو القوة الروحية الهائلة ، التى أودعها الله فينا ، لكى نرعى الضعيف ، وندافع عن حق المقهور ونتحدى البطش والطغيان ، ونعلى القيم التى ميز الله بها الإنسان على سائر المخلوقات .

لقد جربنا الحروب فى هذه المنطقة التى نعيش فيها فى الزمن المعاصر ، فماذا أجدت الحروب ؟! ماذا أجدت الحروب ؟! وماذا أنتج التوسع والعدوان ؟ استنزفت موارد هائلة ، كان يمكن أن تبنى المنازل والمدارس والمستشفيات ، لتأوى وتعلم وتعالج .

أزهقت أرواح بريئة ، كان يمكن أن تسعد بحياة أمن ورخاء ، وذرفت الدموع وانتشرت الأحزان ، ولم ترحم رحى الحرب الأطفال والشيوخ والنساء .

حدث هذا ، فى كل أرض شهدت العدوان أو انطلق منها العدوان ، وعرف أصحاب نظريات الأمن بقوة السلاح ، أن السلاح لن يجدى إلا أمنا قلقا ، السلاح لا يجدى إلا أمنا قلقا ، متأهبا دائما لمعارك جديدة قد لا تنتهى أبدا ، ولن تخلف إلا مجتمعا يمزقه الخوف ، وتدميه الشكوك ، وتنهكه حواجز عدم الثقة والأحقاد ، وتطارده الدعوة المستمرة للثأر والانتقام .

إننا نعيش عصر حرية الإنسان ، ولن تكون حرية بغير سلام ، ولن يسعد إنسان حر

إلا فى مجتمع سلام ، ولن يقوم مجتمع سلام إلا إذا توحدت إرادتنا ، وتوحدت جهودنا لكى نفرض السلام ، ونحمى السلام .

ليست هذه شعارات تطرح ، ولكنها خطى عمل دائب ومستمر .

إن العالم لم يبرأ حتى اليوم من مضاعفات الحرب العالمية الثانية ، التى نشبت منذ نصف قرن من الزمان ، وهى قد ولدت حروبا محلية ، تشتعل وتنطفىء ، جاوزت المئات ، ولاتزال مشتعلة فى بعض المناطق ، وأصبحت صناعات السلاح والدمار ، هى أكبر وأروج الصناعات فى العالم ، وأصبحت تجارة السلاح نذير وبال فى كل مكان ، وأدركت القوى العظمى أنها تتحمل مسئولية افناء البشرية فى أى حرب مقبلة ، بعد أن أصبحت قوى الدمار رهيبة عاتية ، قادرة على الفتك بالملايين بل على ابادة الجنس البشرى فى دقائق ولحظات ، ومن أجل هذا ، فهى تتقارب اليوم لكى تصنع الحواجز أمام احتمالات طغيان هذا المصير .

وكل ما يجرى الآن ، يضاعف من مسئوليات الدول والشعوب الصغيرة ، أن تتقارب وتتكتل دفاعا عن سلامها وعن سلام العالم ، ولن تتخلى مصر عن مسئولياتها فى هذا النضال العظيم .

ومن منطلق الالتزام بمسئولية السلام ، كان تمسكنا بمبدأ السلام الشامل والعادل ، الذى يقتلع النزاع من جذوره ، ويتصدى للقضية من كافة جوانبها ، ويصون لكل طرف حقوقه ومصالحه المشروعة .

ومن منطلق الالتزام بمسئولية السلام ، كان وقوفنا إلى جانب الشعوب العربية والافريقية الشقيقة فى صراعها ضد العدوان والقهر والاستغلال .

وماذا كانت نتيجة الحرب والعدوان ؟ ماذا كانت نتيجة الاستمرار فى الحرب سوى مزيد من الخراب وتبديد موارد التنمية والبناء ، وازهاق عشرات الألوف من الأرواح ، ثم عودة إلى الحل الطبيعى ، وهو السلام ، بعد كل هذا الخراب والدمار ! »[1] .

---

(١) الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، فى ٢٠ مارس ١٩٨٩ .



إجــــراءات
إنتخــــاب
رئيس الجمهــــورية

● ينص الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى .

● لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

● يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

● يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

● ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل . ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت

الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

● ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره . وتتبع فى شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

● مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى .

● تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

● يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مبارك فترة رئاسة ثالثة .. لماذا ؟



بقلم الدكتور :
أحمد فتحى سرور

رئيس مجلس الشعب

تمهيد :

اذا استقرأنا التاريخ السياسى لمصر بعد ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، نجد أن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى قد مر بتغيرات وتحولات ضخمة ، تتجلى فى ثلاث مراحل :

أما المرحلة الأولى : فقد قادها الرئيس جمال عبدالناصر منذ بداية الثورة ويمكن ان نسميها بمرحلة الشرعية الثورية ، وقد تميزت هذه المرحلة بسقوط النظام الملكى واعلان الجمهورية ، والأخذ بالنظام الاشتراكى على المستويين الاقتصادى والاجتماعى ، مع اعتناق فكرة التنظيم السياسى الواحد على اختلاف مسمياته .

اما المرحلة الثانية : فقد قادها الرئيس محمد انور السادات ، وقد بدأت فى اوائل السبعينيات ، ويمكن ان نسميها بمرحلة الشرعية الدستورية والتحول نحو النظام الديمقراطى ، وقد تميزت هذه المرحلة باعلان دستور ١٩٧١ ، واقامة التعددية الحزبية ، والانفتاح الاقتصادى .

وجاءت المرحلة الثالثة : فى بداية الثمانينيات عندما تولى الرئيس محمد حسنى مبارك مقاليد الحكم فى اكتوبر عام ١٩٨١ ، وتتميز هذه المرحلة بتحولات وتغيرات ضخمة فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قادها الرئيس مبارك بحنكة ومقدرة متميزة .

ولقد كانت الصورة قاتمة امام الرئيس الجديد يوم تولى مسئولية الحكم فى اكتوبر سنة ١٩٨١ كان حصاد الأيام الصعبة والآمال الموءودة ، والخطط المبتورة جبالا عالية من الأنقاض ومشاعر الاحباط وتيه الانتماء ، جعلت من واقع الشعب المصرى اسوارا عالية تحجب اى رؤية متفائلة للمستقبل ، وتعمق فى الوجدان المصرى الاحساس بوطأة معاناته وتباعد بين وعيه وعزيمته . . وامله فى استشراق يوم جديد يشرق فيه فجر جديد على واقع جديد .

كان الجهد الوطنى يعانى من بنية اساسية متهالكة ، وقطاع عام عبء على الاقتصاد القومى ، وقطاع خاص رافض المشاركة فى ظل مناخ استثمارى غير موات ، وانتاج سلعى فقد القدرة على المنافسة ، وموازنة تعانى من العجز المزمن ، وعملة وطنية تهوى امام جبروت العملات الصعبة .

وكان الشارع السياسى المصرى تمزقه الخلافات والخصومات ، وبدت مصر داخل عالمها

العربى جزيرة معزولة محاطة بالخصومات بعد ان علقت الدول العربية عضويتها فى الجامعة العربية وجميع الأجهزة التابعة لها .

هذه هى الصورة المفجعة التى واجهت الرئيس الجديد محمد حسنى مبارك منذ اول يوم تولى فيه المسئولية .

واليوم تمضى بنا الحياة ، وقد اختلفت صورة مصر الحاضر ، واختلف اداء الحكم واختلف المسار الاقتصادى واختلفت افكار المجتمع وعلاقاته وحدث التغيير الشامل فى هيكل المجتمع وبنيته وعلاقاته الداخلية ومكانته فى العالم العربى والاسلامى وعلى خريطة العالم ، ونحيت سياسات وعقائد قديمة حرمت المجتمع من جهود وطنية كان يمكن ان تضاعف طاقاته .

وامتدت يد التغيير والانجاز لتوجه مشاكل مصر المزمنة وترسى اسس البناء الجديد القائم على الدراسة والتخطيط الجيد .

وتهيأت مصر لاقتحام القرن الواحد والعشرين وقد انتظمت المسيرة الوطنية وتعمقت اسس الديمقراطية والحرية كأسلوب حياة ومنهج للتنمية والتقدم وبدأت فى مسيرة اصلاح نظامها الاقتصادى على اسس سليمة . وعنيت بوضع سياسة لتحقيق العدالة الاجتماعية . واستعادت مصر دورها الريادى داخل عالمها العربى والاسلامى والافريقى وقامت بدور نشط فى توجيه اسس قيام المجتمع الدولى الجديد .

وسأكتفى للتدليل على سياسة الرئيس مبارك الناجحة باطلالة سريعة على هذه المحاور الأربعة الهامة وهى الديمقراطية ، واصلاح الاقتصاد المصرى ، والعدالة الاجتماعية ، والسياسة الخارجية . .

اولا : مبارك . . والديمقراطية

اختار الرئيس مبارك ان يكون لقاؤه مع شعب مصر لأول مرة بعد توليه السلطة من خلال قرارات الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، واخراجهم من السجون الى قصر العروبة حيث التقى بهم فى اكبر مصالحة وطنية ، متسلحا بقدر متين من الوحدة الوطنية ، يفتح الطريق مستنيرا واضحا الى آفاق جديدة تعيد للانسان المصرى قدرته على أن يكون طرفا مشاركا فى تحديد مصيره .

وكانت هذه الخطوة المؤشر والبشير بقدوم عصر جديد يؤمن بالديمقراطية والحرية وحقوق الانسان وسيادة القانون ، ليشكل هذا المزيج الحر الركيزة الاساسية التى تحرك بها الرئيس على مختلف محاور العمل الوطنى داخليا وخارجيا ، وقد أكـد سيادته ذلك امام مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٥ فى قوله (لقد اختارت مصر الشرعية الدستورية والبناء الديمقراطى منهاج حياة) .

ولقد شهدت مصر منذ تولى الرئيس مبارك أخصب وأنضج فترة فى نشاط أحزابها السياسية فبعد ان كان عددها لا يتجاوز أربعة أحزاب سنة ١٩٨١ ، بلغ عددها الآن اثنى عشر حزبا وتزايد عدد الصحف والمجلات ليصل الى (٢٥١) صحيفة ومجلة ، انطلقت تمارس سلطتها الحرة وتساهم فى تكوين الرأى العام وتعبر عن مختلف الاتجاهات السياسية حتى اصبحت الكلمة المطبوعة رصيدا مضافا للجهود الجماعية فى مواجهة المشكلات وزيادة الايجابيات .

وأكد الرئيس مبارك على أهمية المعارضة وحقها فى التعبير الحر ، فقال امام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ (يجب على الاغلبية من أعضاء المجلس أن تفسح صدرها لتقبل آراء الاقلية وان تقدم المعارضة عطاءها الوطنى بأسلوب موضوعى)، واكد أمام هذا الاجتماع المشترك بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٨٧ بانه يجب ان تكون العلاقة بين الغالبية والمعارضة نموذجا للتفاعل الديمقراطى ، وقال امام الاجتماع المشترك للمجلسين بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٢ (لقد استقبلت كل المعتقلين المعارضين بمقر رئاسة الجمهورية وكان الرمز من ذلك واضحا وهو ان الحكم للجميع وان المعارضة هى جزء لا يتجزأ من نظام الحكم) .

وقال فى ذات الاجتماع المشترك (لقد سارت سياسة الحكم على طريق ديمقراطى يفتح كل الابواب والنوافذ ولا يفرق بين مؤيد ومعارض) .

وعنى الرئيس مبارك بمطالبة الاحزاب أن تتصدى للمشاركة فى بناء الديمقراطية وأن تبدأ بتطبيق المفهوم الديمقراطى داخلها بحيث تتبع القررات كلها من القاعدة (الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤) ، وقال فى الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ بأنه (يجب ان تتصدى الاحزاب للارهاب بالعمل السياسى المتصل والا تكتفى بالاستنكار والادانة بالقول فقط) وأكد فى ذات الاجتماع بأنه (لابد ان تنهض الاحزاب بالمبادىء والافكار والالتزام الصارم بمصلحة الجموع والمصالح العليا للوطن) . وقال فى الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٤ (ان أولى متطلبات الديمقراطية هى ان تدرك الفئات النشطة سياسيا ، وفى مقدمتها الاحزاب ـ أن هناك قضايا معينة يجب ان تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف فى الازمات والكوارث حرصا على مصالح الوطن العليا) .

وقد أولى الرئيس مبارك اهتماما بالمؤسسات النيابية وطالبها بتعزيز دورها لحماية حركتنا السياسية (الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٣) وقال ان الشرعية تولد وتنمو وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية (الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٤)، وتحدث امام مجلسى الشعب والشورى خمسا وعشرين مرة فى مناسبات مختلفة القى فيها بيانات شرح فيها ابعاد ومحاور العمل الوطنى على

الصعيدين الداخلى والخارجى وما حققته مصر على درب الاصلاح الاقتصادى والسياسى .
ولم يخل بيان من بيانات السيد الرئيس الا وتكلم عن الديمقراطية وسيادة القانون فهو القائل « لنتفق على ان جوهر الديمقراطية هو الحرية ،الحرية من أجل الشعب وللشعب ، الحرية التى تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لاتخاذ القرار عن طريق الاغلبية وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية فى تقرير السياسة العامة وتوجيه الحكم لصالح السواد الاعظم من الشعب واتاحة الفرصة للاقلية لكى تعبر عن رأيها وتسهم فى رسم السياسات واحترام الحريات والحقوق الاساسية للافراد والجماعات والمساواة امام القانون » .

وقد أكد الرئيس مبارك تطبيق مبدأ سيادة القانون ومبدأ استقلال القضاء، معبرا عن ذلك بقوله « ان سيادة القانون هى ميثاق الحكم وسند الشرعية ، وان القانون هو خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها ،وهو الوسيلة لتنظيم الحقوق والحريات وليس لتقييدها ، وهو الاداة لحفظ الحقوق وليس لسلبها وهو الضمان لارساء العدالة بكل وجوهها ،وما يقننه من الضوابط الفاصلة بين المباح والمحظور وبين الحق والواجب وبين الاثابة والمؤاخذة ،وان أول ما يعزز سلطان القانون ان يكون تعبيرا عن إرادة الامة وضميرها وتجسيدا لاوضاعها وعلاجا لمشكلاتها »

وقال : (ان القانون هو المرجع الاول والاخير فى تحديد الحقوق والواجبات للافراد والجماعات)(الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣) ، وطالب بالعمل على القضاء على الفساد لسيادة القانون دون استثناء (الاجتماع المشترك بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢) ، وقال بأن (الالتزام لسيادة القانون جزء لا ينفصل عن الالتزام بحماية مقومات هذا البلد) .

وتأكيدا لسيادة القانون حرص سيادته دوما على الاحتكام الى القضاء والنزول على احكامه وهنا يقول :

« ان القضاء فى مصر هو صمام الامن والديمقراطية والحرية وهو حصن المواطن المصرى . . وان القضاء هو الصورة المثلى فى الالتزام بنص القانون وسيادته وفى اقرار عدالة معصوبة العينين يستوى امامها الكبير والصغير » .

وهاهو ينزل لحكم القضاء حين صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام قانون مجلسى الشعب ، حيث صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٢١ مايو سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، اذ بادر فأوقف جلسات المجلس وطرح الامر على استفتاح شعبى .

وحرصا على استقلال القضاء وحصانته باعتبارهما ضمانتين اساسيتين لحماية الحقوق والحريات اصدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بانشاء مجلس القضاء الأعلى ، ثم

اصدر القوانين الخاصة بالهيئات القضائية الاخرى ، القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة ، و ١٠ لسنة ١٩٨٦ الخاص بهيئة قضايا الدولة و ١٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن هيئة النيابة الادارية .

وهو القائل : (العمل على طهارة الحكم والقضاء على الفساد ـ وذلك باعلاء شأن القضاء لاداء دوره كاملا) (الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/٣/٨) ، وانه (يجب ضرب محاولة العدوان بالكلمات على قدسية القضاء واستقلاله) (الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢) .

كما صيغت حصانة القضاء على رجال النيابة العامة وحصن منصب النائب العام لاول مرة فى تاريخنا الحديث .

ورغم كل التجاوزات التى اسفرت عنها الممارسة الديمقراطية ، فقد تسيدت ابجدية جديدة فى الحوار تعتمد على النقد البناء وسيلة والصالح العام هدفا وغاية ، ولم يزعج الرئيس اندفاع البعض للنقد مهما كانت قسوته ولا تجاهل الاخرين للانجازات مهما كان ذلك ضروريا لحفز الهم الوطنية بل ظل يؤكد أهمية الرأى الآخر والدور الايجابى للمعارضة ، ولم يحاول وأد الاصوات المعارضة بسجنها أو اعتقالها رغم انحراف البعض للحد الذى يجرمه القانون ، ولكنه ظل يصحح المفاهيم ويشير الى الانحراف .

ويحيط المسيرة بسياج قوى يصونها ويعصمها من الهزات ، وجعل من سيادة القانون فى مصر واقع ممارسة وعقيدة ، وأساسا لنظام الحكم ، يستند إلى القضاء باستقلاله وقدسيته التى لا تمس وضمانات قانونية ودستورية توفر الفرص المتساوية وتذود عن الحريات السياسية والأساسية .

ثانيا : مبارك . . والاصلاح الاقتصادى المصرى :

وبقدر وضوح توجهات وسياسات وأهداف السيد الرئيس بالنسبة للديمقراطية كان وضوح سياساته وتوجهاته الاقتصادية ، فقد بادر فى مرحلة مبكرة جدا من ولايته الأولى فأعلن ـ فى اليوم الثانى لتوليه المسئولية ـ أمام مجلس الشعب التزام مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وبدأ سياسة الاصلاح الاقتصادى المصرى بصورة مخططة منذ سنة ١٩٨٢ فدعا إلى عقد مؤتمر اقتصادى عام ، حضره صفوة الاقتصاديين المصريين لوضع خطة للاصلاح الاقتصادى الشامل تستهدف استئصال أسباب الخلل الهيكلى الجسيم الذى كان يعانى منه الاقتصاد الوطنى . ووضعت الخطتان الخمسيتان الأولى ثم الثانية اللتان حققتا نجاحا شهدت به كل المؤسسات المالية الدولية وكل الدول المتقدمة وأقر مجلس الشعب فى منتصف

عام ١٩٩٢ الخطة الخمسية الثالثة ، الأمر الذى يؤكد مدى ما تتمتع به مصر من استقرار وأمان وسياسة اقتصادية ثابتة واضحة المعالم .

وقاد الرئيس مبارك سياسة الاصلاح الاقتصادى على مرحلتين هما تشييد البنية الأساسية ، ثم تحرير الاقتصاد المصرى .

فقد استقر فى يقين الرئيس ألا تنمية بغير اصلاح اقتصادى ولا اصلاح اقتصادى بغير حل قضيتين أساسيتين هما :

- الأولى اعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج ، وقد تحقق فعلا فى هذا المجال انجاز ضخم لعله أعظم انجازات مصر فى تاريخها الحديث ، فلقد زاد الانتاج فى سنوات الخطة الخمسية الأولى (٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦) بالأسعار الجارية من نحو ٣٥,٢ مليار جنيه إلى نحو ٨١,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ٤٦,٧ مليار جنيه تبلغ نسبتها السنوية نحو ١٨,٤٪ وزاد الانتاج خلال الخطة الخمسية .الثانية ٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١ بالأسعار الجارية من نحو ٨١,٩ مليار جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ إلى نحو ٢٠٨,٣ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ١٢٦,٤ مليار جنيه زيادة سنوية تبلغ نحو ٢٠,٥٪ .

- الثانية تسوية مشكلة ديون مصر والتى كانت تستنزف أى تراكم رأسمالى لازم للتنمية ، وقد أثمرت سياسات الرئيس المتوازنة الحكيمة الساعية الى تخفيض الدول الأوروبية الصديقة والدول العربية ديون مصر بواقع ٢١,٧ مليار دولار وتم جدولة بقية الديون ، لتقدم دليلا جديدا على تقدير العالم كله لسياسة مبارك .

وفى اطار سياسة تحرير الاقتصاد المصرى طرح الرئيس مبارك فى ديسمبر ١٩٩٠ أمام مجلس الشعب مشروع تحرير الاقتصاد المصرى فى ألف يوم ، وطلب من مجلسى الشعب الشورى وجميع الهيئات والمؤسسات والمفكرين ابداء الرأى والتقدم بمقترحات حول أسس وسائل تحقيق هذا الهدف .

وقد شاركت جميع لجان المجلس فى اقتراح سياسات ووضع تصورات حول آليات وأهداف المشروع القومى الكبير ، تم مناقشتها والتنسيق بينها لتشكل رؤية المجلس بجميع أحزابه واتجاهاته حول هذا الموضوع .

وقد تميز أسلوب الرئيس مبارك فى التحرر الاقتصادى **بأنه لم يلجأ إلى أسلوب الطفرة أو الصدمات وانما اتخذ أسلوب التدرج والخطوة خطوة بطريقة علمية ذات بعد اجتماعى انسانى . وقد استهدف الرئيس مبارك أن تحقق سياسة تحرير الاقتصاد عدة أهداف منها :**

● انطلاق الاقتصاد المصرى بمعدلات تفوق معدل نمو السكان ، وهو ما تحقق هذا العام فعلا ولأول مرة منذ سنوات طويلة .

● **القضاء تدريجيا على البطالة بتوفير نصف مليون فرصة عمل سنويا كحد أمان للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .**

وقد أتاحت استثماراتنا فى شركات قطاع الأعمال فقط والتى بلغت قرابة ٢٢٥ ألف مليون جنيه ، ما يقرب من مليون وسبعمائة ألف فرصة عمل ، فضلا عن فرص العمل التى يتيحها مشروع وزارة الادارة المحلية لنشر الصناعات الصغيرة والحرفية بالمحافظات الذى يوفر أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل . . وكذلك ما يتيحه الصندوق الاجتماعى من مشروعات صغيرة تستوعب أعداد كبيرة من الشباب وقد توافر له رأس مال كاد يصل إلى ٢ مليار جنيه ، بالاضافة إلى ما تتيحه استثمارات خطة التنمية الثالثة من فرص عمل تزيد على ٣,٢ مليون فرصة عمل .

● **تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار وزيادة أهميته النسبية فى النشاط الاقتصادى بوجه عام .**

وقد ارتفع فعلا نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ما يقرب من ٥٠٪ مع بداية خطة التنمية الثالثة .

● **اعادة التوازن المفقود بين : الادخار والاستثمار ، والاستهلاك والانتاج ، والصادرات والواردات ،** والقضاء على العجز التضخمى فى الموازنة العامة للدولة وقد أثمرت سياسة مبارك عن تحويل العجز المزمن فى ميزان المدفوعات الى فائض يقارب خمسة آلاف مليون دولار ، وانخفض معدل التضخم من ٢١,٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٪ عام ٩٣/٩٢ وانخفض عجز الموازنة العامة ليصل إلى ٧,١٪ من الناتج القومى العام الماضى .

● **تضييق الفجوة الغذائية وتخطى مرحلة الاكتفاء الذاتى فى العديد من الصناعات ،** وصدرنا ما يفيض عن الاحتياجات المحلية .

● **وقد أصدر الرئيس مبارك بعد موافقة مجلس الشعب منظومة من التشريعات على طريق الاصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى بدءا بقانون الاستثمار وقانون فرض الضريبة على الأيلولة، والغاء ضريبة التركات، وقانون التجارة البحرية، وقانون الوظائف القيادية، وقانون سرية الحسابات بالبنوك المصرية وقانون قطاع الأعمال العام الذى يهدف إلى رفع أداء شركات القطاع العام ، وقانون باعفاء أذون الخزانة من الضرائب ، وقانون الضريبة العامة على المبيعات ، وقانون بتعديل قانون الاصلاح الزراعى ، وقانون البنوك ، وقانون سوق رأس المال ، وقانون انشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ، وقانون اعادة تنظيم تنمية الصادرات المصرية .**

ولابد من التنويه من أن تعديل قانون الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٩٢ كان بمثابة حركة تصحيح اقتصادية واجتماعية للآثار السلبية التى نجمت عن قانون الاصلاح الزراعى الصادر

سنة ١٩٥٢ رغم الايجابيات التى حققها باعتباره من أهم إنجازات ثورة يوليو سنة ١٩٥٢

● **تحرير قطاع الأعمال واصلاح المتعثر من شركاته .**

كان لابد من تحرير قطاع الأعمال العام وتطويره بتغيير الهيكل الانتاجي لوحداته ومنها حرية الادارة ، مع الالتزام بأهداف انتاجية محددة ، وادخال اصلاحات مالية على نظام العمل فى الشركات . . حتى أصبحت القضية ليست بيع قطاع الأعمال العام أو تغير ملكيته بنقلها إلى أفراد وانما هى قضية الفصل بين الملكية والادارة . . وربط ادارة قطاع الأعمال العام بتحقيق أهداف الانتاج وتحريره من العقبات الادارية .

وتطلب ذلك كله تحرير قطاع الأعمال الخاص بتوسيع حيز الملكية الخاصة ومن خلال وضع سياسات مالية ونقدية تدعم أنشطته لتحقيق دوره الايجابى والمؤثر فى التنمية الاقتصادية .

وهكذا استطاع الرئيس حسنى مبارك أن يصوغ رؤية جديدة لاصلاح الاقتصاد المصرى بما يكفل انطلاقه ، رؤية تتفتح على كل التجارب السابقة والمعاصرة دون التزام بالنقل عنها بما يتناقض واتجاهات النسيج الوطنى ، كما أنه رفض أن يكون أسير أفكار ونظريات تجاوزها الزمن دون أن يعاديها أو يرفض الاستفادة بما فيها من ايجابيات .

ثالثا : مبارك . . والعدالة الاجتماعية :

ويأتى دور الرئيس مبارك فيؤكد على مبدأ العدالة الاجتماعية كواجهة للديمقراطية باعتبارها احدى **زواياها الهامة ، وذلك باعتبار أن البعد الاجتماعى فى الديمقراطية جزء لا يتجزء منها حفاظا على سلامة النسيج الاجتماعى . . هذا فضلا عن أهمية العدالة الاجتماعية فى تحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادى بما يعود بالخير على جمع المصريين . وهكذا بدت محاور الديمقراطية والاصلاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية متكاملة متساندة . وقد عبر الرئيس مبارك عن أهمية العدالة الاجتماعية فقال بأن (العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة هى التى تحفظ اتزان مسيرة المجتمع وتصون وحدة الوطن ، تقصى عنه عوامل التناحر والشقاق وتزيد من** ترابط النسيج الاجتماعى وتماسكه (الاجتماع المشترك بين مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩١) .

● لقد أكد الرئيس الانسان حرصه الكبير على حماية محدودى الدخل وتصحيح أوضاعهم وتخفيف معاناتهم التى تؤرقه كإنسان وكمسئول وراع يتحمل المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقة بالتزام ورضى كاملين ، وتأتى كلماته فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى مصداقا لهذا الالتزام نحو شعبه ونحو الجماهير العريضة فيه فهو يقول : « **لم تكن هذه الهموم يوما ما بعيدة عن تفكيرى ووجدانى بل انها تمثل بالنسبة لى حملا ثقيلا يسبب لى كثيرا من الضيق والأرق ، لأننى ـ كما تعلمون ـ لا أعيش لحظة واحدة بعيدا عن اهتمامات الجماهير وآلامها** . ورغم أنه ليس هناك مجتمع واحد يملك عصا سحرية يستطيع بها أن يتغلب على هذه

المشاكل بين عشية وضحاها ، فاننى أستطيع أن أقرر أن الباب مفتوح للأمل ، وأننا نستطيع أن نشاهد شعاع النور فى نهاية الطريق ، وان المطلوب منا فى هذه المرحلة هو أن نعزز الأمل بالعمل .

لقد عبر الرئيس ـ فى أبلغ عبارة عن انتمائه الحقيقى للشارع المصرى وهموم المواطنين المكافحين عندما قال « كنت ولا أزال أشعر طوال اليوم بهموم المواطن المصرى ، وأتعاطف معه فى العبء الثقيل الذى يحمله بصبر وجلد يستعين عليه بالعمل الشاق والاخلاص فى أداء الواجب ، والايمان العميق بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

انى أشعر بشعور كل رب أسرة مصرية ، وهو يكافح ليل نهار لتوفير احتياجات أسرته من السلع والخدمات الضرورية ، ويعانى من أى ارتفاع فى أسعار هذه السلع والخدمات ، وبصرف النظر عن الضرورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تبرر رفع تلك الأسعار » . (الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ١٤ نوفمبر ١٩٩١) .

وطالب الرئيس جميع قوى الوطن بأن تخلع رداء الحزبية والتحزب وهى تخوض المواجهات الحاسمة فى العمل الوطنى لتقتحمها مستخدمين تعدد الآراء وتعدد الأفكار وتعدد الخبرات سبيلا للوصول إلى القرار الصحيح ، الذى يرعى مصالح العارقين ومحدودى الدخل ، ويحترم حقهم فى حياة كريمة ، ننشدها للجميع فى نهاية المطاف .

● لقد أولى الرئيس مبارك اهتماما بالغا بقضية التعليم ، وشدد على وجوب إعطائه أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا العامة وجعل موضوع اصلاح التعليم هو المشروع القومى الذى يجب أن نتبناه وفى السنوات التى تبقت من هذا القرن ، مع اتاحة الفرص المتكافئة لكل أبناء الوطن فى التعليم .

وقدم الرئيس مبارك تصورا متكاملا لتحقيق هذا الهدف القومى الطموح فطالب مجلس الشعب فى خطابه فى افتتاح الدورة الماضية فى الرابع عشر من نوفمبر ١٩٩١ بالتعاون مع وزارة التعليم فى وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم فى مصر واصلاحه ، بحيث يأتى هذا الاصلاح مستجيبا للاحتياجات المتزايدة .

فقد أكد الرئيس فى اكثر من مناسبة ضرورة السير بخطى اسرع فى تطوير نظام التعليم فى مصر ، بحيث يتوافق هذا النظام ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى وبحيث يؤدى الاصلاح المأمول الى زيادة قدرتنا على ادخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة المصرية .

● ومن أجل رسالة العدل الاجتماعى ، انطلقت التأمينات الاجتماعية فى عهده إذ زاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشا عند التقاعد من ١٠,٧ مليون الى ١٢ مليون مواطن ، وبذلك اصبح ١٢ من بين كل ١٣ اسرة فى مصر مؤمنا عليها ، ويستحق عائلها معاشا عند التقاعد .

● تم التوسع فى نشر مظلة التأمين الصحى للعاملين فى القطاع العام وقطاعات من العاملين فى الحكومة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا الى ٣,٦ مليون فرد ، يمثلون ٢٦,٤٪ من إجمالى قوة العمل فى مصر .

● ومن أجل رسالة العدل الاجتماعى ، تتحمل الدولة عبء تقديم عدد كبير من الخدمات المجانية أو المدعمة ، وتنفرد مصر ودولتان اخريان فقط من دول العالم الثالث بتقديم هذا الكم الهائل من الخدمات لابناء الشعب .

ويتم تقديم الدعم لاسعار السلع التموينية الاساسية ، كما يتم الدعم للاقمشة الشعبية ، ونقدم الدعم لبعض اصناف الادوية والبان الاطفال ، ودعما للاسكان الشعبى والتعليم ، ونقل الركاب بوسائل النقل العامة ، والخدمات الصحية ، ودعم الاسمدة والمبيدات ومستلزمات الزراعة .

وقد بلغ إجمالى تكاليف هذه الخدمات عام ١٩٨٦ ، حوالى ٤٥٣١ مليون جنيه اى ما يقرب من ٣٥,٥٪ من إجمالى ايرادات الدولة السيادية والجارية .

● لقد وضع الرئيس مبارك يده على مكمن احدى المشكلات الاساسية التى يعانى منها المجتمع المصرى فى المرحلة الحاضرة وهى البطالة، واحساسه بهموم ومشاكل الاسرة المصرية والاب المصرى من جرائها حين قال « انى اشعر بشعور كل اب مصرى ، حين أجد آلافا من الشباب القادر على العمل عاجزين عن العثور على عمل يتيح لكل منهم ان يعبر عن طاقاته الكامنة ، يحقق ذاته ويبنى مستقبلة ، وليس اقسى على نفسى من التفكير فيما ينال هذه الفئة من شباب مصر من إحباط فضلا عن حرمان الوطن من هذه الطاقة الشابة القادرة على الانجاز والبناء »

على ان الرئيس بمنهج علمى واضح وبتخطيط متكامل لم يقتصر على مجرد توصيف المشكلة او تحديد أبعادها بل كان تركيزه الاساسى على ان يرسم طريق الحل وان يحدد الاولويات ومن ثم فإنه وهو يرسم اولويات العمل الوطنى وضع فى مقدمتها هدف توفيرالعمل المنتج لكل قادر على العمل ، واذا كان العمل حقا فهو ايضا واجب قومى ، وعلينا ان نيسر لكل مواطن قادر ان يؤدى هذه الفريضة الوطنية .

على ان الرئيس أكد فى وضوح وصراحة كاملتين ان الدولة لا تستطيع وحدها ان تتصدى لهذه المشكلة بابعادها المتفاقمة كل عام ، ولابد ان تتضافر كل الجهود للتخفيف من حدتها . وأكد الرئيس حرصه على اضطلاع كل مؤسسة بمسئولياتها ومهامها وعلى اتاحة اوسع فرصة للمشاركة الجماهيرية والمؤسسة فى حل المشكلات القومية الملحة حين حرص على ان يؤكد للمجلس (لا أريد ان اطرح عليكم افكارا معادة مكررة ، او ان استطرد فى الحديث بالتفصيل عن البدائل المتاحة لمواجهتها ، وان مجلسكم الموقر بحكم معايشته

للجماهير وهمومها ومشالكها ـ قادر على الاسهام بنصيب كبير فى تقديم الافكار والمقترحات البناءة فى هذا الشأن .

على ان الرئيس اشار أيضا الى الامكانيات المتاحة لمواجهة مشكلة البطالة سواء من خلال تشجيع دور القطاع الخاص فى توظيف الشباب والخريجين الجدد وما يمكن ان ينجم عنه من خير عميم على الاقتصاد الوطنى والاستقرار الاجتماعى ومطالبته بتوجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة وخاصة فى المدن الجديدة باعتبارها المجال الرئيسى لاستيعاب العمالة الجديدة دون تكلفة كبيرة .

وكذلك من خلال تعزيز قدرة القطاع العام على استيعاب العمالة المتاحة له بالتوسع فى تصنيع معدات الانتاج وادواته .

رابعا : مبارك . . والسياسة الخارجية :

جاء عصر مبارك فى زمن تزايدت فبه التحديات بعد تفكك النظام الدولى القائم على قطبين . . وانتشار النزاعات العرقية والطائفية على طول العالم وعرضه مما جعل استقطاب الرأى العام للقضية القومية امرا بالغ الصعوبة .

فبالنسبة للعالم العربى . . كانت علاقتنا الدبلوماسية مقطوعة مع كل الدول العربية عدا ثلاث دول ، وعلاقاتنا بالعالم الاسلامى والافريقى ودول عدم الانحياز علاقات تتسم بالفتور الشديد . . وباختصار كانت مصر تعيش فى جزيرة معزولة داخل دوائر حركتها الحيوية التى اكسبت التحرك المصرى على الدوام الثقل والفاعلية المؤثرة فى مختلف المجالات .

واخذ الرئيس مبارك يعيد بناء الجسور المهدمة ، ويبعث الدفء فى الطرق المهجورة . . واستطاع بمهارة نادرة ان يظفر باحترام وتقدير العالم كله والدول العربية والاسلامية والافريقية التى تسابقت غداه مؤتمر عمان فى إعادة علاقاتها بمصر . . وعادت مصر الى الجامعة العربية وعاد مقر الجامعة العربية الى القاهرة واستردت مصر عضويتها بالمؤتمر الاسلامى . ولا زال صوت القائد يتردد فى كل الدروب العربية مرددا كلماته فى الدار البيضاء فى اول اجتماع يحضره رئيس مصرى بعد انتهاء القطيعة عارضا اقتراحاته لاعادة بناء العلاقات العربية المهترئة . . استمساكا بالمصلحة القومية ودون ان يفرط فى الارادة المصرية التى اختارت السلام العادل ، واحترام قواعد الشرعية ومبادىء واحكام القانون الدولى ، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها والتعاون الدولى والاعتماد المتبادل بين الدول ، على اساس من الحق والعدل .

وقد حرص الرئيس على مصارحة الشعب بالحقائق والرجوع إليه فيما قد يلم بالامة

العربية من أزمات وما يواجهها من تحديات حيث التقى سيادته فى ١٩٩٢/٤/١٥ بممثلى الشعب من اعضاء اللجنة العامة ولجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والدفاع والامن القومى بمجلسى الشعب والشورى لشرح ابعاد الموقف بالنسبة للازمة الليبية / الغربية والموقف المصرى تجاهها والجهود التى بذلتها مصر لاحتواء هذه الازمة ، وأوضح ان المبادىء التى حكمت الموقف المصرى هى احترام الشرعية الدولية والحفاظ على سلامة الشعب الليبى وصيانة ثرواته وموارده وتخفيف المعاناة عنه ، وان يكون القرار الاخير للشعب الليبى ولقيادته .

وقد ظل الرئيس وفيا لهذه المبادىء تحت اقصى الظروف والملابسات ، تمسك بها وطبقها الى ابعد مدى فى محنة غزو العراق لاراضى الكويت ، وقبلها عندما تعرضت العراق لاعتداء من ايران ، وخاض معركة دبلوماسية مريرة حتى استردت مصر ارض طابا .

واستطاعت سياسته ان تقنع الذين قاطعوا مصر لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد ان يجلسوا الى مائدة المفاوضات مع اسرائيل للبحث حول وسائل اقرار السلام فى المنطقة .

وقام بعلاقات تعاون وثيق مع دول افريقيا ووقفت مصر فى اهم مشاكلها تكافح معها من أجل القضاء على الاضطهاد والتمييز العنصرى والحفاظ على مواردها ، وحل مشكلة الديون الافريقية. كما قام بعلاقات متوازنة مع كافة مناطق العالم ، فى اوربا ، وفى الولايات المتحدة وكندا ، وفى امريكا اللاتينية ، وفى آسيا ، وفى استراليا .

وقد تعاظم تقدير الاسرة الدولية والعربية والافريقية لسياسة مبارك الحكيمة المعتدلة الشريفة ، وعبرت عن هذا التقدير باسقاط جزء من ديون مصر .

وفى المجال العربى تمثل هذا التقدير فى اسقاط الدول العربية لديونها قبل مصر وفى استجابة كل من الدولتين العربيتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية وقطر لوساطته حول نزاع الحدود بينهما ، الامر الذى يمثل سابقة هى الاولى فى مجال تسوي العلاقات العربية بالطرق السلمية الاخوية ، ويفتح بابا جديدا لرأب الصدع فى العلاقات العربية .

وقد كان اختيار الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد امينا عاما لجامعة الدول العربية بالاجماع اقرارا باسترداد مصر لدورها الريادى داخل اسرتها العربية بفضل سياسات مبارك المتزنة الحكيمة . كما كان اختيار الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة كأول مصرى وعربى وافريقى لهذا المنصب تتويجا لجهود السياسة المصرية بقيادة مبارك على الصعيد الدولى .

كان لمشاركة فصائل من القوات المسلحة المصرية فى قوات حفظ السلام فى كل من البوسنة والهرسك والصومال الدولتين الاسلاميتين انعكاس لسياسة مصر الداعية للسلام ودورها المأمول داخل النظام الدولى الجديد .

وقد كان مبارك فى قيادته للعمل الوطنى من خلال هذه المحاور الاربعة ـ قائدا وزعيما ، وقادرا على تجميع القوى والطاقات ، وقادرا على احداث التوازن بين آمال الناس والتمييز بين الخيال والحقيقة ، وقادرا على الانجاز الرائع ، وقادرا بحكمته على التعامل مع التناقضات والوصول الى المسار الصحيح .

والآن وبعد هذه الاطلالة السريعة على إنجازات مبارك . . أظن ان سؤالنا الذى طرحناه فى البداية قد سقطت من أمامه علامة الاستفهام . . واعتقد انه نعم لمبارك فترة رئاسة ثالثة .

سيقولها كل مخلص من أجل مزيد من العطاء والبناء . . من أجل الاستقرار والامان . . من أجل مصر .

فى ضوء كل ما تقدم . . . وهو جزء من كل . . . اقول نعم لمبارك فترة رئاسية ثالثة .

لماذا حسنى مبارك
لفترة رئاسة ثالثة



بقلم الدكتور :

مصطفى كمال حلمى

رئيس مجلس الشورى

إن قيادة مثل حسنى مبارك وهو المصرى الصميم بحكم نشأته وسط جموع هذا الشعب ، واحساسه بكل مشاعرها ، وبكل ما يراودها من آمال كبيرة ، وبحكم تكوينه على مبادىء الوطنية ، والانضباط والجدية والحسم فى مواجهة المواقف ، والاستعداد الفورى للتضحية بالحياة من أجل تحرير تراب هذه الأرض الطاهرة ، وبحكم تاريخه السياسى كنائب لرئيس الجمهورية ، عاش فترات مصر العصيبة ، والصراع السياسى من أجل السلام ، والعمل الاقتصادى الكبير من أجل تحقيق التقدم والأمن والرخاء للشعب ، وبفضل ما يتحلى به من قيم ومبادىء رفيعة ، تقوم على تأصيل الحرية ، والديمقراطية ، والشورى ، وسيادة القانون ، والعدل ، والشرعية ، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية المتواصلة من أجل صالح جموع المواطنين وتحقيق التقدم .

مثل هذا القائد الذى شهد الشعب باخلاصه ووفائه وجهده الموصول وسعيه الدائب لكل ما فيه خير الشعب وتقدمه ، واهبا نفسه من أجل تحقيق آمال الشعب ورفعة الوطن والمواطن .

هذا القائد الذى لا يعرف غير الاخلاص للوطن والشعب التزاما ووفاء ، فهو المقاتل الذى لا يعرف التراجع عن الحق ولا يغيب عنه الهدف ، ولا يرضى بغير تحقيق الأمن والأمان لكافة أبناء الوطن .

وقد حرص الرئيس القائد على تحقيق الأهداف المرجوة بالتخطيط السليم ، والمتابعة الجادة ، وانطلق بعزم أكيد واخلاص مطلق ، يؤكد أركان الديمقراطية السليمة ، ليكون من حصيلتها فكرا جماعيا مستنيرا ، يشكل بواسطتها طاقة عمل متوحد ، يصون مجالات التنفيذ من الخطأ ، ويحميها من عوامل التعثر ، ويدفع بسواعد أبناء هذا الجيل انطلاقات النمو إلى آفاق أوسع وأرحب .

ان هذا القائد الذى سطر فى أشرف صفحات تاريخنا المعاصر دوره القائد فى نصر أكتوبر العظيم ، ويسطر الآن بجهده الموصول ليلا ونهارا وقائع تقدمنا السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، والدولى . هذا الزعيم نبايعه لفترة رئاسة ثالثة كى يستمر فى عطائه الموفور قائدا لمسيرة التقدم والأمن على الساحة الداخلية فى مختلف قطاعات الانتاج والخدمات ، ولدوره المشهود فى مجالات العمل الخارجى ، وهو الدور الذى أكد مكانة ومصداقية مصر على مختلف الساحات العربية والإسلامية والافريقية والدولية .

لقد ولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية فى ظروف غاية فى الدقة والتعقيد ، وكانت مهمته شاقة وصعبة ، وقد أمكنه بحكمته وقدراته أن يجتاز هذه المواقف ، وينطلق بالتخطيط السليم ، والتنفيذ الجاد لتحقيق النمو المطلوب والخير لشعب مصر .

ومن هنا كانت بداية ولايته تحمل شعار « الأمن والاستقرار » وكانت بحق تلك المقدمة الصحيحة لاعادة السكينة إلى النفوس كى يتفرغ الجميع لمواجهة التحديات واعادة بناء ما استهلكته واستنزفته الحروب .

وراح القائد فى حكمة وأناة يلم شتات كافة القوى الاجتماعية والسياسية ، فيأمر بالافراج عن المعتقلين السياسيين ، ويلتقى بمختلف الفئات والتيارات ، ويدير حوارا مع القوى السياسية والحزبية بغية الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار واعلاء المصلحة العليا من أجل مصر .

ونجح القائد ، فى لم الشمل من مختلف القوى السياسية ، وواصل مسيرته المظفرة فى ثبات وهدوء ، وكان فى كل ذلك منطقيا وعلميا وموضوعيا . ومضت المسيرة تحت قيادته الرشيدة على طريق التقدم والأمن والاستقرار ، وعلى طريق تقدمها أفرغت إرادتها المصممة على اقتحام مختلف المشاكل والعمل على حل مختلف القضايا ، ولكنها لم تلجأ إلى أسلوب الحلول الجزئية ، أو المسكنات الوقتية ، أو الواجهات البراقة والخادعة ولكنها غاصت إلى الأعماق ، ووصلت إلى جذور القضايا والمشكلات ، مهما كان الأمر شاقا وصعبا ، إذ رأى القائد بحكم المسئولية التاريخية أن يوازن بين ما هو قائم ، وما هو قادم ، أن يعمل لهذا الجيل وللأجيال القادمة ، فاندفع ومن معه من المخلصين من أبناء هذا الشعب العظيم يبنى ويعمر وينهض بكل ميادين الزراعة والصناعة والخدمات . ولم يكن اندفاعه وليد الخاطر ، أو ردود أفعال ، وإنما كان تخطيطا علميا مدروسا ، ومنهجا فى اطار زمنى يحقق المستهدف الوطنى منه .

ففى معالجته لتلك التحديات كان القائد صادقا مع شعبه فى انه التزم بالتأكيد على الديموقراطية ، وسيادة القانون ، والشرعية والتكافل الاجتماعى كقاعدة لتحقيق خطط التنمية ورفع مستوى المعيشة لكل مواطن .

إن التجربة الديمقراطية التى نعيش فى ظلالها اليوم ، وننعم فيها بالأمن والاستقرار ، وبحرية ممارسة العمل السياسى من خلال القنوات الشرعية ، وبحرية التعبير الكاملة التى تتيح التفاعل بين الرأى والرأى الآخر فى اطار المصلحة العليا للوطن ، تمثل التجسيد الحى لفكر الرئيس القائد محمد حسنى مبارك ، وتعكس إيمانه العميق بالحرية والديمقراطية ، واختياره الوقوف إلى جانبها منذ أول لحظة لتوليه المسئولية منذ أكتوبر ١٩٨١ ، وحتى الآن .

ولنستعرض معا بعضا من انجازات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وذلك على سبيل المثال لا الحصر . . فعلى الساحة الداخلية تزخر مصر الآن باثنى عشر حزبا لها صحفها المعبرة عن رأيها ، بالاضافة إلى الصحف القومية وبما يتيح للرأى العام أكثر من ٢٨٠ جريدة ومجلة حزبية ، وسياسية ، وثقافية ، وعلمية ، وفنية ، واجتماعية . . تمارس فيها الكتابة بكل حرية دون قيد إلا ضمير الكاتب وحكم القانون .

كما تمارس الحرية دون قيد فى مجلسى الشعب والشورى حيث تتاح للسادة الأعضاء من كافة الاتجاهات السياسية الفرصة كاملة للتعبير عن آرائهم فى مختلف قضايا العمل الوطنى ، الداخلى ، والخارجى ، من خلال طلبات الاحاطة ، أو الأسئلة ، أو الاستجوابات ، أو مناقشة بيانات السيد رئيس الجمهورية فى جلسات افتتاح الدورة البرلمانية ، أو بيان السيد رئيس مجلس الوزراء أمام

مجلس الشعب ، كما تمارس هذه الحرية كاملة فى المجالس الشعبية المحلية وغير ذلك من المؤسسات والمجالس .

لقد قاد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بكل حكمة مسيرة الاصلاح الاقتصادى منذ أن دعا إلى عقد المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ وحتى الآن ، فى اطار دراسات متعمقة ، قامت بها مختلف مؤسسات الدولة ، وكافة القوى السياسية ، والمتخصصة ، فجاءت القرارات رصينة ، متدرجة ، تراعى طبيعة المجتمع ، والأبعاد الاجتماعية ، وأنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية لمواكبة عملية الاصلاح الاقتصادى .

وكانت خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية الأولى والثانية ، ووجه السيد الرئيس بأولويات هذه الخطط ، وفى مقدمتها اصلاح البنية الأساسية ، لما لها من آثار حاكمة فى مجال الخدمات والانتاج ، وكلنا يلمس نتيجة الجهد الكبير الذى بذل فى هذا المجال من طرق ، وكبارى ، وموانىء ، ومطارات ، وسكك حديدية ، ونقل برى ، وجوى ، وبحرى ، وخدمات التليفونات والتليكس كما كان الاهتمام الواضح بتوفير مصادر الطاقة اللازمة لخطط التنمية ، بالاضافة إلى محطات القوى الهيدروليكية المائية (السد العالى) ومحطات القوى الحرارية ، وحدث فى هذا المجال طفرة كبيرة نشعر بها جميعا ، بل وأمنت البلاد خلال سنوات نقص الموارد المائية بسبب قلة الأمطار من وسط أفريقيا والتى جاوزت ثمانى سنوات . . كما تم استكشاف العديد من حقول البترول والغاز الطبيعى ، كما كان من بين الأولويات اجراء عملية الاحلال والتجديد لمصانعنا ، وتوفير كافة الفرص لها للانطلاق فى تحقيق أهداف التنمية بأبعادها المختلفة ، ففى قطاع الزراعة تم التوسع الأفقى والرأسى ، والافادة المثلى من الموارد المائية ، واستصلاح مئات الآلاف من الأفدنة لتنضم إلى أرضنا الطيبة فى عطائها ، لتوفير الغذاء لجموع الشعب ، بالاضافة إلى التصدير ، وذلك كله ، بالاضافة إلى دعم الخدمات الأساسية للمواطنين ، من تعليم ، ورعاية صحية ، واسكان ، وتأمينات . .

وبصورة عامة جاءت الخطة الخمسية الثانية لتكمل الخطة الخمسية الأولى ، ولتنطلق إلى الآفاق الرحبة الخطة الخمسية الثالثة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، والتى ترتكز على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ، والنهوض بالانتاج الزراعى والصناعى ، بما يحقق حاجات المجتمع والتصدير ، والاستخدام الأمثل للموارد المائية ، والعناية بمصادر الطاقة التقليدية والجديدة والمتجددة ، وترشيد استخدامها على الوجه الأمثل ، والعناية بالبنية الأساسية ، وتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى التى تأخذ سبيلها المتدرج استنادا إلى ما سبق أن أجرى من دراسات فى المؤتمرات المتخصصة والمؤسسات التنفيذية والتشريعية ، مع الحرص على مراعاة الأبعاد الاجتماعية لعملية الاصلاح . . وكذلك اعطاء التعليم باعتباره عنصرا أساسيا حاكما فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والانمائية ، اهتماما كبيرا باعتباره مشروعنا القومى حتى نهاية هذا القرن .

كما تحظى مختلف الجوانب الاجتماعية الأخرى باهتمام متزايد حرصا على توفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين وبشكل أفضل ، مع الاهتمام بالمدن الجديدة والمجتمعات الصناعية بها ، والعناية

بالتنمية الريفية بكل أبعادها نهوضا بالخدمات الأساسية بها ، وتوفيرا لسبل انطلاقها كوحدات انتاجية زراعية وصناعية صغيرة ، وحرفية ، وريفية .

وقد أكد الرئيس دائما أنه لا وقت للضياع ، وانه قد حان وقت العمل المخلص البناء وانفتح السبيل أمام كل المخلصين من أبناء هذا الشعب كى يبنوا نهضتنا .

وكان لمكانته المرموقة وسياساته الرشيدة على المستويين الداخلى والخارجى أثره الكبير فى تأكيد مكانة ومصداقية مصر على كافة الأصعدة العربية والافريقية والإسلامية والدولية ، وكان من بين نتائج ذلك اسقاط ٥٠٪ من الديون المستحقة على مصر وجدولة النصف الآخر مع توفير فترات سماح مناسبة وذلك كله بما يمكن مصر من الانطلاق فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية

المتواصلة ، كذلك كان من بين انجازات السيد الرئيس توفير الثقة والطمأنينة لرءوس الأموال الوطنية والقضاء على السوق السوداء ، ومن ثم تدافعت مدخرات المصريين فى الداخل والعاملين فى الخارج على البنوك لتتعاظم أرصدتها من النقد المحلى والأجنبى اللازم لتنفيذ خطط التنمية الطموح .

وقد شهدت مصر مواقف حازمة وثابتة للقائد لا يجامل فيها أحدا ولا يتقبل فيها قولا إلا كلمة القضاء وسيادة القانون ، ومن ثم انحسرت عوامل الفساد والافساد ، وبدأت معالم الانضباط الاجتماعى تسود مختلف التعاملات والنشاطات فى المجتمع . . وعلى جانب آخر لم ينس القاد تلك الفئات الكادحة من محدودى الدخل ، فكان دائما حريصا على توفير كل مقومات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأفرادها ، وراح يتلمس كل فرصة للارتفاع بمستواها وزيادة دخلها كى تكون قادرة على مواجهة أعباء الحياة .

أما السمة المميزة لعصر الرئيس محمد حسنى مبارك فى مجال السياسة الخارجية ، فتتمثل فى السياسة الخارجية المتوازنة التى يأخذ بها سيادته ، فلم تعد سياستنا الخارجية أحادية القطب ، بل انها سياسة متكاملة ، متوازنة ، مع الغرب والشرق ، مع دول الشمال والجنوب ، مع الدول العربية ، والدول الافريقية ، والدول الإسلامية ، ودول عدم الانحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ ، مع الأمم المتحدة ، ومختلف وكالاتها المتخصصة .

ولعلنا نشير إلى عالمنا العربى ، فالرئيس القائد يؤكد دائما أن أمن الأمة العربية كل لا يتجزأ وأن قدرتها على التقدم فى توحد صفوفها ، وأن تحقيق ارادتها لا يتولد إلا من وحدة حركتها ووحدة هدفها .

ولهذا مد الزعيم اهتمامه الكبير إلى واقع أمته وبذل جهدا ونشاطا مكثفا لاستعادة التضامن العربى من خلال الاتصالات واللقاءات مع الأشقاء العرب وذلك من أجل سلام الشعوب العربية وأمنها وحريتها وعزتها ورفاهيتها .

كما نجح الرئيس حسنى مبارك فى اقناع المجتمع الدولى كله بالتحرك الجاد لايجاد حل عادل

وشامل لمشكلة الشرق الأوسط واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره .

هذا هو القائد والزعيم .. وهذه هى مواقفه الوطنية والقومية والدولية والتى تهدف جميعا إلى تحقيق الغايات الوطنية والقومية .

فهل وضحت بعد الإجابة على التساؤل المطروح ..

أعتقد ان الإجابة قد وضحت بالفعل وأن الشعب الوفى الأمين يتمسك بالسيد الرئيس محمد حسنى مبارك قائدا لمسيرة الولاية الثالثة استكمالا لمسيرته المخلصة التى مارسها السيد الرئيس بكل الوطنية والطهارة والكفاءة والحكمة خلال الولايتين الأولى والثانية .

مبارك ومصر الخضراء

بقلم الدكتور :

يوسف والى



نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى وأمين عام الحزب الوطنى

حقق قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى انجازات كبرى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك . . سواء على مستوى انتاج المحاصيل والخضر والفاكهة أو التوسع فى زراعة الصحراء أو الانتاج الحيوانى والداجنى .

ويؤكد هذه الحقيقة أن مصر التى زادت ١٥ مليون نسمة فى فترة حكم الرئيس مبارك لم تشهد اختناقات غذائية مثلما كان يحدث من قبل .

ان الانجازات ضخمة والحديث عنها يحتاج الى تفاصيل كثيرة .

- ارتفعت قيمة الناتج المحلى الزراعى من ٤,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٠ إلى ١٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٠ بزيادة نحو ٢٨٪ مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهذا الناتج إلى جملة الناتج المحلى من القطاعات السلعية من نحو ٢٥,٧٪ إلى أكثر من ٢٨٪ وبذلك أصبح قطاع الزراعة يساهم وحده بنحو خمس قيمة الناتج المحلى الاجمالى رغم حصوله على ٨,٩٪ فقط من حجم الاستثمارات القومية .

وتضاعفت قيمة الصادرات الزراعية ثلاث مرات حيث ارتفعت من نحو ٣٦٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٠١٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ .

- كما زادت قدرة القطاع الزراعى بشكل كبير على استيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة فى اطار سياسة استصلاح الأراضى حيث بلغ حجم العمالة المشتغلة بقطاع الزراعة نحو ٤,٨ مليون فرد . وهذا يعنى أن قطاع الزراعة يعول نحو نصف سكان مصر بافتراض أن متوسط حجم الأسرة ٥ أفراد .

- ارتفع معدل النمو فى القطاع الزراعى من ٢,٦٪ فى أوائل الثمانينات إلى ٣,٢٪ عام ١٩٩٠ ويعتمد نحو ٧٠٪ من أنشطة قطاع الصناعة على المنتجات الزراعية .

وزادت المساحة الأرضية من حولى ٥,٨٨٠ مليون فدان عام ١٩٨١ إلى حوالى ٧,٤٩٢ مليون فدان عام ١٩٩٠ مما ترتب عليه زيادة المساحة المحصولية من ١١,٩٨ مليون فدان إلى ١٤,٢ مليون فدان خلال نفس الفترة على أساس معامل تكثيف بلغ ١,٩ .

وفى مجال البحوث الزراعية تم انشاء مركز البحوث الزراعية بالقرار الجمهورى ١٩ لسنة ١٩٨٣ يضم ١٤ معهدا بحثيا متخصصا وهو أكبر مركز للأبحاث الزراعية التطبيقية بالشرق الأوسط يضم ٣٣ محطة بحوث اقليمية فى مختلف أنشطة الانتاج الزراعى . وقد نجح هذا المركز فى أداء دوره الرئيسى وهو توليد تقنيات زراعية متطورة انعكست على زيادة انتاجية

مختلف المحاصيل والانتاج الحيوانى وأمكن تحقيق التكليف الذى كلف به قطاع الزراعة برفع انتاج محاصيل الحبوب من ٨ ملايين طن عام ١٩٨٢ إلى ١٤,٦ مليون طن عام ١٩٩٢ .

وعلى سبيل المثال زادت انتاجية محصول القمح من ٩,٠٠٠ أردب / فدان عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٨٦ أردب / فدان عام ٩٢ كما زادت انتاجية الأذرة الشامية من ١٢,١ أردب / فدان إلى ١٩,٢٠ أردب / فدان وانتاجية الأرز من ٢,٤٥ طن / فدان إلى ٣,٢ طن / فدان وانتاجية الأذرة الرفيعة من ١١,٢ أردب / فدان إلى ١٥,٣٨ أردب / فدان خلال نفس الفترة ، كما تقوم أجهزة البحوث باستنباط الأصناف الجديدة عالية الجودة المقاومة للأمراض ودراسة المشاكل التى تواجه الانتاج الزراعى وايجاد الحلول المناسبة لها وتوصيلها للزراع من خلال أجهزة الارشاد الزراعى .

ـ تم تغيير فلسفة عمل جهاز الارشاد الزراعى بما يضمن وصول مستوى الارشاد الى مستوى الحوض والعمل على أهمية التدريب المستمر لهذا الجهاز والتنسيق الدائم مع الأجهزة البحثية .

أما فى مجال تحسين الأراضى الزراعية والنهوض بمستوى انتاجيتها يقوم جهاز تحسين الأراضى بإجراء عمليات التحسين للأراضى الزراعية الضعيفة والتى تشمل حرث تحت التربة واضافة الجبس الزراعى ورفع كفاءة شبكات الرى والصرف واستخدام أشعة الليزر فى تسوية التربة لتوفير مياه الرى ، وزادت المساحة المنفذة بها عمليات التحسين من ١٢٩ ألف فدان عام ١٩٨٠ إلى ٦٦٨ ألف فدان عام ١٩٩٢/٩١ . كما تم أيضاً انشاء الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتنفيذ خطة التوسع الأفقى وطرح وإسناد أعمال الاستصلاح إلى الشركات المتخصصة لتتولى تنفيذ أعمال البنية الأساسية ، وقد بلغ ما تم اضافته من أراضى جديدة إلى ما يقرب من ١,٣ مليون فدان ساهم فيها القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ .

وفى مجال مقاومة الآفات تم تطبيق برنامج المكافحة المتاكملة (IPM) الذى يساير التطور العالمى فى الحد من التلوث البيئى وترشيد استخدام المبيدات توفيراً للتكاليف من خلال التوسع فى المقاومة اليدوية والبيولوجية حيث أمكن خفض كمية المبيدات المستخدمة فى العامين الأخيرين من ٥ آلاف طن عام ١٩٨٩ إلى ٣,٥ ألف طن عام ١٩٩٠ ، وادى ذلك إلى خفض قيمة المبيدات المستخدمة من نحو ٦٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٥,٤ مليون مليون دولار ١٩٩٠ ، كما تم خلال الثمانينيات انشاء ١٧ محطة رئيسية وفرعية لمقاومة الجراد وتم التنسيق الاقليمى مع الدول المجاورة فى هذا المجال .

وقد تم خلال العقد الماضى انشاء ٩١ محطة خدمة آلية منتشرة فى مختلف محافظات الجمهورية تم تحويلها إلى شركة للزراعة الآلية لرفع كفاءة تقديم الخدمة الآلية للزراع بأسعار مناسبة .

وتم انشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالقرار الجمهورى ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بما حدد اطارا وسياسات واضحة للاهتمام بالثروة الحيوانية وصحة الحيوان بالتخطيط العلمى للارتقاء بالكفاءة الانتاجية للحيوانات ووقايتها من أخطار الأمراض الوبائية الوافدة إلى البلاد ، وقد أمكن خلال الثمانينيات زيادة عدد المجازر من ٢٥٠ إلى ٣٦٠ مجزرا منها ١٠ مجازر آلية ، وزيادة مراكز رعاية الحيوان الحكومية والذاتية من ٧٧٣ مركزا إلى ١٢٠٠ مركز والمحاجر البيطرية من ١٥ محجرا إلى ٢٦ محجرا ومراكز التحصين ضد أمراض الدواجن من ١٩٠ إلى ٢٢٢٦ مركزا ومراكز التلقيح الصناعى من ٥ إلى ١٦ مركزا ، كما تم انشاء ٥ وحدات لانتاج النتروچين السائل لخدمة هذه المراكز .

كما تم انشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالقرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بهدف تنمية وتطوير مصادر الانتاج الطبيعية وتطوير الاستزراع السمكى والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد وتطهير البواغيز والبحيرات والممرات المائية ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة الانتاج السمكى من ١٤٠ ألف طن حتى منتصف السبعينيات الى ٣٤٥ ألف طن عام ١٩٩١ مع التوسع فى زيادة تصدير الأسماك الفاخرة تقدر قيمتها بحوالى ٣٠ ـ ٤٠ مثل قيمة الأسماك الشعبية التى يتم استيرادها ، ولقد بلغت كمية الأسماك الفاخرة المصدرة سنوياً نحو ٢,٩ ألف طن وبذلك تغطى قيمة صادراتنا من الأسماك قيمة جميع الواردات السمكية .
ـ وفى مجال الاستزارع السمكى فقد تمت إقامة مرابى ومزارع سمكية على مساحة ١٠٠ ألف فدان تعمل غالبيتها وبعضها ـ مع توفير احتياجاتها من الزريعة والارشاد اللازم وإقامة مصانع أعلاف متخصصة للأسماك ـ والتوسع فى زراعة الأسماك فى حقول الأرز والتى بدأت فى ٥٠٠ فدان فى ١٩٨٣ إلى أن وصلت إلى نصف مليون فدان فى العام السابق ـ ويتم توفير الزريعة لها من وزارة الزراعة بدون مقابل وتعطى انتاجية حوالى ٢٥ ـ ٣٠ ألف طن .

فى مجال إنتاج اللحوم الحمراء والألبان والدواجن والبيض تم زيادة انتاجها من ٣٤٣ ألف طن إلى ٥٦٥ ألف طن من اللحوم الحمراء ومن ٢٤٠ ألف طن إلى ٦٣٢ ألف طن من الدواجن ومن ٢٠٤ أطنان إلى ٢٩٩٢ طنا من الألبان ومن مليار و٩٨٧ مليون بيضة إلى مليارين و٩٩٠ مليون بيضة .

إن جملة ما تم استصلاحه فى السنوات العشر الأخيرة من أراض جديدة فاق ما تم استصلاحه فى الخمسين عاما السابقة لها ، وقد بلغت جملة مساحة الأراضى الجديدة نحو ١,٢ مليون فدان وتقوم سياسة الوزارة على تشجيع القطاع الخاص فى القيام بعمليات استصلاح الأراضى مع قصر دور الدولة على القيام بأعمال البنية الأساسية ويتولى القطاع الخاص ممثلاً فى الجمعيات التعاونية المتخصصة أعمال الاستصلاح والاستزراع ويقوم الأفراد بأعمال الاستصلاح الداخلى والاستزراع .

وتنفيذ مشروع مبارك لشباب الخريجين الذى يهدف إلى إيجاد فرصة عمل منتجة للشباب

من خلال توزيع جزء من المساحات التى تولت الدولة تنفيذ أعمال البنية الأساسية لها عليهم بواقع ٥ ـ ٦ أفدنة مع إنشاء مسكن لكل خريج مع تقسيط ثمن الأرض والمسكن على أقساط لمدة ٣٠ عاماً مع فترة سماح ٤ سنوات وبذلك تتحمل الدولة ٢٥ ألف جنيه لتوفير فرصة عمل لكل خريج بهذا المشروع وقد تم توزيع ٤٢ ألف فدان عام ٨٨/٨٧ على ٧٦٨٣ خريجا وحوالى ٦٠,٥ ألف فدان عام ١٩٨٩ على ١١ ألف خريج وتم هذا العام توزيع ٧٥ ألف فدان بنفس الشروط .

ـ التوسع فى زراعة المحاصيل البستانية فى الأراضى الجديدة بما انعكس على زيادة إنتاج الخضر من ٨,٠٢ مليون طن عام ١٩٨١ إلى ١٠,٣٦ مليون طن عام ١٩٩٠ وزيادة إنتاج الفاكهة من ١,٩ مليون طن إلى ٤,٤ مليون طن خلال نفس الفترة .

وفى إطار توجيهات القيادة السياسية يعتبر القطاع الزراعى القطاع الرائد فى مسيرة التحرير الاقتصادى والتوسع فى زيادة دور القطاع الخاص وذلك فى إطار سياسة جديدة ودور جديد لقطاع الزراعة ويرتكز على التخطيط التأشيرى والتوجيهى . وترك آليات السوق لتعمل دون تدخل من الدولة بدلاً من التخطيط المركزى القائم على الفرض والاجبار للزراع وذلك لزيادة الحافز لدى الزراع بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد وزيادة العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى وتتمثل انجازات القطاع الزراعى فى هذا المجال فيما يلى :

● إلغاء التوريد الاجبارى لنحو ١٤ محصولا رئيسيا ولم يعد يبقى تحت هذا النظام سوى القطن وقصب السكر وجار تحريرهما من خلال تعديل الحوافز السعرية حيث بلغ سعر توريد محصول القصب ٦٦ جنيه / طن عام ١٩٩٢ بعد أن كان ١٥,٢٧ جنيه / طن عام ١٩٨٠ ، كما تم رفع سعر توريد القطن إلى ٦٠٪ من السعر العالمى عام ١٩٩١ تزداد إلى ٦٦٪ من السعر العالمى لموسم ١٩٩٢ مع اعادة فتح بورصة القطن وتحرير تجارته خلال ٥ سنوات بعد أن كان ٤٧,٢٤ جنيه / قنطار عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٣١٦,١٤ جنيه / قنطار عام ١٩٩١ .

● تعديل السياسة السعرية لمختلف المحاصيل الزراعية لتلائم الأسعار الاقتصادية تحفيزاً للزراع وتقليلاً للفجوة بين ربحية المزارع وربحية الاقتصاد القومى مع إلغاء الدعم الموجه تدريجياً لمستلزمات الانتاج بما يحقق المزيد من الكفاءة فى تخصيص الموارد .

● تطوير السياسة الائتمانية الزراعية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل على أسس تنافسية من حيث أسعار الفائدة حيث ارتفعت جملة تعاملات بنك التنمية والائتمان الزراعى من حوالى ١,٢ مليار جنيه عام ١٩٨١ إلى قرابة ١٠ مليارات عام ١٩٩٢ .

● قصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعى على خلق الائتمان مع النقل التدريجى لمسئولية توزيع مستلزمات الانتاج إلى القطاع الخاص والتعاونى مع خلق أوعية ادخارية جديدة .

● السماح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الانتاج مع تحرير أسعارها .

● تحويل أصول الهيئات والشركات الزراعية والوحدات الانتاجية إلى القطاع الخاص حيث تم الانتهاء من توزيع ٦٠ ألف فدان بالبيع على العاملين بشركات جنوب التحرير والوجه القبلي ووسط الدلتا وغرب النوبارية مقابل ترك الوظيفة ، كما تم بيع أراضي الاصلاح الزراعي المؤجرة للمستأجرين وواضعي اليد تنفيذاً للمادة السادسة من قانون ١٩٨٦/٣ بهدف تحقيق ايرادات عامة للدولة حيث تم بيع نحو ٥٣ ألف فدان قيمتها حوالى ٤١٧ مليون جنيه ويعتبر قطاع الزراعة أول القطاعات التى طبقت قانون قطاع الأعمال العام ١٩٩١/٢٠٣ على هيئات القطاع العام الزراعية .

وتمت اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للقطاع الزراعي ليس على مستوى وزارة الزراعة فحسب بل وإنما على مستوى الهيئات والشركات التابعة لها ضماناً لتحقيق الأهداف المستقبلية للقطاع والتنسيق الكامل بين هذه الأهداف حيث تم تقسيم وزارة الزراعة إلى خمسة قطاعات رئيسية تضم ١٧ إدارة مركزية ونحو ١٠٠ إدارة عامة وتم تفويض اختصاصات الوزير لرؤساء القطاعات لسرعة اتخاذ القرارات وتحقيقاً للمرونة والتنسيق الكامل ولتربية الكوادر الادارية والفنية ، كما تم تعديل هياكل بعض الهيئات الزراعية وتنسيق أعمالها بما يتواءم مع مقتضيات المرحلة المستقبلية .

واعطاء الفرصة للقيادات الشابة لتولي المسئولية داخل القطاع لخلق مستويات وكوادر ادارية قادرة على تحمل المسئولية واتخاذ القرار .

ـ تبسيط اجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص من الوزارة في مجال استصلاح الأراضي وكذا في مجالات تعامل جمهور الزراع مع أجهزة الوزارة .

والتوسع في نظم الادارة الحديثة في تداول المعلومات وادخال نظم وحدات دعم القرار من خلال ادخال الحاسبات الآلية وتطوير قواعد المعلومات وانشاء شبكة اليكترونية للاتصالات ونظم الفاكسميلي مع جميع محافظات الجمهورية .

ولما كانت التشريعات الزراعية تمثل الاطار الذى تعمل فيه مختلف أجهزة القطاع فقط تم القضاء على تعدد القوانين السارية وتضاربها فتم اعداد قانون موحد يختص باستصلاح الأراضي ، ويجرى العمل في تطوير قانون التعاون الزراعي بما يسمح بالعضوية الاختيارية وتطوير نشاط الجمعيات الزراعية ، وقد تم اقتراح مشروع قانون لتنظيم العلاقات بين المالك والمستأجر جار تقديمه إلى السلطة التشريعية .

وشهدت فترة الثمانينيات تطوراً كبيراً وتحركاً على المستوى الاقليمي والدولي في مجال التنمية الزراعية لما لذلك من أهمية كبيرة في احداث التنسيق اللازم في سياسات للانتاج الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية وفي هذا الصدد . .

ـ تقوم شركات استصلاح الأراضى بالتعاون مع عدد من الدول الشقيقة فى تنفيذ مشروعات لديها .

ـ قيام شركات مشتركة زراعية مع بعض الدول .

ـ تنفيذ العديد من بروتوكولات التعاون الزراعى والاقتصادى الثنائى مع مختلف دول العالم نقلاً للتقنيات الحديثة ولاستمرار تبادل الخبرات والمعلومات مع العالم الخارجى .

ـ التركيز على العلاقات الافريقية من خلال التعاون الفنى الثنائى وكذا على العلاقات الزراعية فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى .

ـ تنسيق المواقف مع مختلف الدول النامية فى مجال التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى اطار اتفاقية الجات .

ـ التعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات التمويلية الدولية فى مجال النشاط الزراعى مثل البنك الدولى وبنك التنمية الافريقية وصندوق التنمية الافريقية وكافة الصناديق العربية وكذا التنسيق مع العديد من المؤسسات الفنية الزراعية فى مختلف أوجه النشاط الزراعى .

ـ التنسيق مع بعض الدول الشقيقة فى مجال الثروة السمكية لفتح مجالات صيد جديدة أمام مراكب الصيد الكبيرة .

ـ تدريب مبعوثى الدول النامية من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى مصر على أحدث أساليب الانتاج الزراعى من خلال المركز المصرى الدولى للزراعة . ومن هذا كله نجد أن فترة الثمانينيات هى الفترة الذهبية لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضى حيث أعطى الرئيس مبارك كل اهتمامه لتوفير قوت الشعب . ومن أجل استكمال هذه المسيرة وهذه النهضة الزراعية فإن تجديد الولاية لمبارك لفترة ثالثة هو أمر حيوى وضرورى لصالح الشعب المصرى كله .

نعم لاستمرار مسيرة البنـــاء والعطـــاء



بقلم :

كمال الشاذلى

رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى

عندما نطالب الرئيس محمد حسنى مبارك بقبول ترشيحه لفترة رئاسة جديدة إنما تعنى استمرار مسيرة البناء . . والتقدم . . والديمقراطية . .

الرئيس مبارك ابن من أبناء شعب مصر الأصيل . . تدرج فى مواقعه العسكرية بالكفاءة والقدرة والانضباط العسكرى والإيمان بقضايا وطنه وشعبه .

الرئيس حسنى مبارك . . قائد للقوات الجوية المصرية . . شارك بفكره وجهده وعرقه فى التخطيط لحرب أكتوبر المجيدة . . وقاد القوات الجوية فى أخلد معارك الوطنية والكرامة والشرف . . وحقق انجازا عسكريا فذا نال اعجاب العدو قبل الصديق . . وبضربته الجوية الحاسمة مهد مسرح القتال لباقى القوات لتحقيق أغلى نصر عسكرى فى تاريخنا المصرى بل فى تاريخ الأمة العربية . . حقق الرئيس مبارك بهذه المشاركة الفعالة والناجحة فى نصر عزيز ومجيد . . رفع هامات الشعب المصرى والعربى الى عنان السماء وفى القلب منه قواته المسلحة الباسلة . . درع الوطن وحماته .

هذا هو الرئيس حسنى مبارك . . وهذا هو سجله العسكرى المشرف وهذا تاريخه فى صياغة الحياة المصرية التى بدأت بنصر أكتوبر الذى فتح الباب واسعا أمام قضية السلام حتى عادت سيناء الحبيبة وتحررت من الاحتلال الاسرائيلى . .

وتكريما للرجل وعرفانا بما قدمه لوطنه وبما حباه الله من امكانيات القيادة وحكمة التصرف . . كان ترشيحه نائبا لرئيس الجمهورية وكالعهد به . . قائدا جسورا وبطلا عظيما . . عرفناه نائبا للرئيس يقوم بأخطر المهام السياسية على أعلى مستوى فى المجال العربى والافريقى والأوربى والأمريكى . . وحقق نجاحات عظيمة . . عرفناه مشاركا فى أمور الحكم بالرأى والمشورة والعمل الجاد المخلص . .

عرفناه أيضا نائبا لرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وأمينه العام مدعما لنشاطه محركا لجميع مستوياته التنظيمية . . يجوب المحافظات من أقصاها إلى أقصاها . . متابعا لكل ما يجرى على أرض مصر من عمل سياسى وحزبى .

نعم لمبارك لفترة رئاسة جديدة . . لأنه الرجل الذى تولى الرئاسة باجماع شعبى لم يسبق له مثيل . . محاطا بكل الثقة والحب والأمل من جماهير الشعب . . فأعلن فكره واضحا . . محددا منذ اللحظة الأولى يتسم بالصدق والموضوعية . . ينبض بالنقاء والطهارة سيفا قاطعا فى وجه الفساد والمفسدين . . مصر فى قلبه وعقله هى الغاية والأمل . . أعلنها مدوية . . مصر ومصلحة مصر فوق الجميع . . أعلنها واضحة مدوية انه رئيس لكل المصريين لا فرق بين هذا وذاك إلا بالعمل والتفانى والوفاء لمصر . . وشعبها العظيم . . وصدق الرئيس . .

أعلن مبارك أنه حكم عدل بين السلطات والمؤسسات الدستورية فى اطار الدستور والقانون . . وقد صدق . .

أعلن استمراره فى مسيرة السلام حتى تعود كل حبة رمل لمصر الحبيبة وصدق الرئيس . .

أعلن دعمه لمسيرة الديمقراطية والتأكيد على أن نظام الحكم يقوم على تعدد الأحزاب . . مع الالتزام بالشورى فى كافة القضايا القومية . . وقد صدق الرئيس . .

أعلن إيمانه بقضية السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط وقد ترجمه إلى عمل حقيقى . . مذللا الصعاب أمام المفاوضات .

أعلن الرئيس إيمانه بتنقية الأجواء العربية والتكامل فيما بينها . . وها هو الرئيس وفى تحركه الدائب والمستمر باذل كامل الجهد فى سبيل وحدة الصف العربى . . مؤكدا كل يوم أن مصر هى الدولة الرائدة فى المنطقة المؤهلة تاريخيا لريادة الأمة العربية . . وها هى مصر تأخذ مكانتها بين أمتها العربية والإسلامية . . بل والعالمية أيضا . .

وصدق الرئيس . .

نعم لمبارك لفترة رئاسة جديدة . . قالتها جماهير الحزب الوطنى الديمقراطى فى المؤتمر العام السادس للحزب فى يوليو ١٩٩٢ . . قالتها للقائد الذى أعطى وهو قادر بإذن الله على مواصلة العطاء قالتها جماهير الشعب من قلوبها وفاءً وعرفانا للقائد الذى بادلته وفاءً بوفاء وحبا بحب . . قالتها للرئيس مبارك أن يبقى على رأس مسيرة العمل الوطنى فى المرحلة القادمة . . لاستمرار عطائه المتدفق . . واستكمال مسيرة البناء والتقدم التى بدأها . . لتجنى ثمار الخير والنماء معه وبه .

نقولها جميعا . نعم لمبارك لفترة رئاسة جديدة لأن مصر مازالت فى حاجة إلى نقائه وصدقه واخلاصه . . وإلى حكمته ونهجه القويم فى ادارة المسيرة الوطنية . .

عاشت مصر . . وعاش شعب مصر العظيم بقيادة القائد والرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية . .

جوهر الضمير التاريخى



بقلم :
عبدالمنعم عمارة

رئيس جهاز الشباب والرياضة

أفهم أنه على كل من يريد أن يقول بلا .. أو نعم فعليه ان يفلسف هذه أو تلك ..

فلا يكفى أن نقول .. نعم .. مطلقة أو لا .. مطلقة فهذه وتلك ستبدو كما لو كانت صرخة من الفضاء الواسع لا يستمع لها أحد .

فإذا كانت بعض النظم السياسية ترى الحاكم كما الأب يجب على الشعب طاعته والالتزام بآرائه .

هنا تظهر كلمة نعم كما لو كانت كلمة إجبارية . . ونحن فى مصر قلنا نعم كثيرا ولسنوات طويلة .

قلناها للزعيم عبدالناصر ولكنها كانت نعم عاطفية بسبب ما كان يميز شخصية عبدالناصر .

وقلناها مع الرئيس السادات بسبب انتصارات حرب أكتوبر التى كنا فى أشد الحاجة لها نفسيا . .

ولكننا مع مبارك قلناها ونقولها بشكل مختلف . . أو إذا أردنا الدقة نقولها بشكل عقلانى .

فنعم هذه التى نقولها هى قرار داخلى لكل منا صنع كل واحد منا هذا القرار بعد البحث فى مضمونة ومناسبته وظروفة التى سيصدر فيها وبعد البحث فى البدائل ووصولا لهذا الاختيار الرشيد العقلانى . .

أستشف الرئيس مبارك أن العالم كله سيعيش نظاما جديدا اقتصاديا وسياسيا . .

وأن كل هذه المتغيرات التى حدثت فى التسعينيات استشعرها فى أول عقد الثمانينيات . . مع أن قدرة التنبؤ فى عالم السياسة عملية غير دقيقة بل ومستحيلة . إلا أنه شعر بالتغيرات التى ستحدث فى هذا العقد عقد التسعينيات .

لقد وصل الرئيس مبارك للحكم فى ظل ظروف درامية عنيفة بعد مقتل الرئيس السادات . .

وكان يمكنه أن يحكم بالحديد والنار أو يكون نظام الحكم استبداديا فالظروف كانت تساعد على ذلك وكان لديه ما يبرره بل كان من الممكن أن يؤيده الشعب جميعا فى هذا . . كان هذا هو الموقف السياسى . .

واستلم الحكم فى ظروف اقتصادية قاسية . . فعجز الموازنه كان واضحا والعجز فى ميزان المدفوعات كان سمة النظام الاقتصادى والديون كانت تلقى بظلالها ومشاكلها .

نعم نقولها هنا لذلك الرجل الذى رأى أن التحدى الديمقراطى والتحدى الاقتصادى هما قضيته الشخصية وقضية مصر بل هما قضيتا العصر .

والآن بعد سنوات طويلة نجد جميع الدول بدأت تدرك ذلك وبدأت تتجه نحو الحلول الديمقراطية الاقتصادية .

الاستقرار السياسى مع الظروف الأمنية القاسية التى استلم فيها الحكم كانت أحد أهم شواغله .

وكان لابد من حتمية مواجهة التحدى الديمقراطى وأن نتجرع الجرعة المناسبة مع دروب التحول الديمقراطى .

اكتشف أن أى مجتمع مهما كانت درجات ركوده لابد أن يكون الحراك الاجتماعى أحد معالمه . .

نعم لمبارك لأنه يرى :

أن وظيفة القائد ترتبط بالقدرة على تحديد الهدف للمجتمع وصنع القرارات .

أن تحقيق هذه الأهداف لابد أن تقوم على التخطيط لمعرفة عناصر القوة والضعف فى هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لمقابلتها .

اننا سنقول نعم لأننا نرى أن الرئيس مبارك يعطى لنا الشعور بالثقة والاطمئنان فى مواجهة كل المواقف الصعبة سواء أكانت داخلية أم خارجية . .

. . أننا سنقول نعم لأننا ندرك أن أسلوب مبارك هو الاقناع والصراحة وليس القهر أو المناورة .

وأنه وهذا هو المهم يجيد ربط قراراته وسياساته بقيم ومثاليات المجتمع التى هى جوهر الضمير التاريخى .

لماذا نريد مبارك لفترة رئاسة ثالثة ؟



بقلم :

السيد راشد

وكيل مجلس الشعب

ورئيس اتحاد عمال مصر

العقلاء دائما ينظرون إلى الأمام . .

ومن الحكمة أن يحسب الإنسان مستقبل الأيام . .

ليزرع فى يومه . . ما يحصده فى غده

وذلك ينطبق على الأفراد . . كما ينطبق على الشعوب . . وشعبنا المصرى معروف منذ أقدم العصور بالحكمة والتطلع إلى الأمام واعداد العدة للمستقبل . . هذا ما يحدثنا به تاريخ الأجداد . . ومن هذه الحقيقة فإن شعبنا يعد لهذه الأيام العدة ليصنع مستقبله فى سنوات مقبلة ، فخلال الخريف القادم تنتهى فترة الرئاسة الثانية للرئيس محمد حسنى مبارك .

فماذا نحن فاعلون ؟ .

لقد أدرك شعبنا بحسه الواعى العميق وحكمته الموروثة الأصيلة فيه ان عليه أن يعمل حساب المستقبل ويعد له من الآن ومن ثم عبرت الارادة الجماهيرية الشعبية والعمالية الكاسحة عن مطالبتها للرئيس مبارك ان يقبل الترشيح لفترة رئاسة ثالثة وبمرور الأيام تتزايد هذه الارادة إلحاحا على المطلب الذى تصر الجماهير ان تجعله واقعا عمليا بالاستفتاء على الرئاسة فى شهر أكتوبر القادم لكى يواصل الرئيس مبارك المسيرة الوطنية التى يتولاها بأمانة وشجاعة وشرف منذ أكتوبر ١٩٨١ .

ذلك لأن الملايين أبناء شعبنا على مدى اثنى عشر عاما قد عايشوا الرئيس مبارك واختبروه . وساروا خلف قيادته فأحبوه . . ولمسوا بشرف نضاله ومقاصده . وبروعة الانجاز . . عرفوه !

ولذلك فقد آثروا أن يتمسكوا به للاستمرار فى قيادة المسيرة ولا يتركوه .

لقد تولى الرئيس حسنى مبارك المسئولية فى أخطر ساعات الحرج عام ١٩٨١ . فأقدم عليها بشجاعة الواثق وجسارة المؤمن بالله وبالشعب . . حين اختاره الشعب للقيادة . بعد ما عرف فيه أروع نموذج للوطنية المصرية التى جسدها انتصار أكتوبر العظيم عام ١٩٧٣ الذى كان مبارك من أوائل الذين ساهموا فيه وحققوه . .

تولى الرئيس مبارك المسئولية فى أكتوبر ١٩٨١ وسط ظروف بالغة الخطورة كادت أن تعصف بالوطن كله لكنه بحكمة الربان وبراعته . أدار دفة السفينة بمهارة واقتدار . . فاستهل ولايته بأن واجه مشكلة الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية . فأفرج عن المعتقلين السياسيين وأعاد الصحف الحزبية . وأطلق حرية التعبير . .

وواجه المشكلة الاقتصادية بالأخذ بسبيل التخطيط الاقتصادى الاجتماعى الشامل . وترويض

نزعات الانفتاح الاستهلاكى بتصحيح سياسة الانفتاح ليكون انفتاحا انتاجيا يتفق مع أهداف خطة التنمية ويحد من نزعة استيراد الكماليات ومواد الترف التى تهافت عليها أثرياء الانفتاح .

وأكد الحرص على وقف الالتجاء إلى القروض الجديدة بقدر المستطاع بحيث يكون الاقتراض فى حدود الضرورة القصوى ويعتمد أساسا على الحلول الذاتية والتمويل الذاتى .

هذا فضلا عن العمل مع دول العالم الثالث على تخفيف أعباء الديون واعاده جدولتها وتخفيض فوائدها . .

وقد استحدثت وزارة جديدة تتفرغ لهذا الغرض هى وزارة التعاون الدولى التى يعمل وزيرها تحت الاشراف المباشر لرئيس الوزراء .

وقد استهل الرئيس مبارك ولايته بعقد مؤتمر اقتصادى ضم نخبة المفكرين الاقتصاديين وكبار رجال الاقتصاد فى مصر . وممثلى الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية . تم خلاله التشخيص العلمى للاقتصاد الوطنى من وجهة نظر مصرية اشتركت فى وضعها كل القوى الوطنية فى البلاد . وفى سبيل اقالة هذا الاقتصاد من عثراته حتى تتواصل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطوات ثابتة واسعة إلى الأمام فى اتجاه الأهداف الكبرى لهذا الشعب العظيم .

ومنذ الأيام الأولى لعهد الرئيس مبارك سار اهتمامه بقضية التنمية فى الداخل . متوازيا مع قضية استكمال تحرير التراب الوطنى فى سيناء ، حتى تم فى عهده استعادة كل حبة رمل من أرض الوطن . . وعادت طابا إلى السيادة المصرية لتتحقق فى عهد مبارك لأول مرة منذ قرون سيادة مصر الكاملة على كامل ترابها الوطنى . باختصار ، كانت فترة الرئاسة الأولى للرئيس مبارك ، سنوات سمان ، عرف خلالها شعبنا فيه طرازا نادرا الحاكم ، هو ابن بار لمصر ، ونبت طيب لحضارة شعب طيب عريق فما أن قاربت الفترة على الانتهاء ، حتى بادر مجلس الشعب إلى الاستجابة لضغط شعبى عارم لترشيح سيادته لفترة ثانية . . وكان أن أصدر المجلس فى ٦ يوليو ١٩٨٧ قراره بذلك بأغلبية ٤٢٠ صوتا بعد انسحاب نواب حزب الوفد من الجلسة قبل التصويت .

فلقد كان ترشيح الرئيس مبارك لفترة ثانية فوق أية مقاييس يمكن أن تكون محسوبة بمناورات حزبية أو بمكسب هنا أو هناك . . بل ان الأمر كان أكبر من ذلك بكثير .

وفى ٥ أكتوبر جرى الاستفتاء الشعبى العام ، وحصل فيه الرئيس مبارك على أغلبية تشبه الاجماع إذ حصل على ٩٧,١٢٪ من مجموع الأصوات الصحيحة وكان الاقبال على التصويت بشكل غير عادى حيث بلغت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم أكثر من ٨٨٪ من الناخبين المسجلين فى جداول الانتخاب دليلا على تمتع سيادته بتقدير وحب الجماهير ، لتتواصل المسيرة الوطنية الظافرة بقيادته وتحظى فى كل يوم بانتصار جديد . . وفى كل مجال وعلى كل صعيد !

فقد عادت خلال تلك الفترة الثانية من ولاية الرئيس مبارك مصر إلى موقعها فى أسرتها العربية بعد أن أعيدت العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها بعد قطيعة دامت أكثر من عشر سنوات . . وعادت الجامعة العربية إلى مقرها فى القاهرة . . وأخذت مصر تواصل دورها القائد والرائد فى خدمة قضايا أمتها العربية . . بينما استمرت فى دورها الطليعى ، الافريقى الدولى .

وخلال الفترة الثانية لولاية الرئيس مبارك ، قدمت مصر من أبنائها رابع أمين عام مصرى لجامعة الدول العربية وأول عربى وأفريقى . من مصر يتولى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة . . واعداد غير قليلة من خيرة أبنائها فى القوات المسلحة والشرطة يعملون لحفظ السلام وخدمة الأهداف الإنسانية والشرعية الدولية تحت اعلام الأمم المتحدة فى البوسنة والهرسك والصومال وموزمبيق . . وغيرها . .

ضربت مصر خلال أزمة الخليج أروع مثل على الالتزام بالقانون واحترام الشرعية الدولية وحسن الجوار ونصرة المظلوم . برفضها الاحتلال العراقى للكويت . . واسهامها فى انهاء هذا

الاحتلال مع حرصها على شعب العراق ووحدة العراق أرضا وشعبا ولاتزال أصداء ٣٢ رسالة ونداء وجهها الرئيس مبارك إلى حاكم العراق لأن يجنح للسلم وينقذ جيشه وشعبه . . تبهر العالم . . دلالة على حصافة الرئيس مبارك وشهامته . . مع صلابته فى الحق . كما وقفت مصر مبارك أنبل المواقف دفاعا عن قضايا العدل والسلام ونصرة قضايا الأمة العربية ، خاصة فى فلسطين وليبيا والخليج بما أصبح معه اسم مصر عاليا خفاقا فى العالمين . . وأصبح الرئيس مبارك برحلاته المتعددة من أجل السلام والمصالحة فى كل مكان رجل المهام النبيلة الذى يحظى باحترام وتقدير كل زعماء العالم . .

لقد ترتب على هذه السياسات العاقلة الحكيمة أن قررت العديد من الدول العربية والأجنبية الغاء جزء كبير من ديونها المستحقة على مصر ، وجدولة الجزء الباقى بما لا يشكل عبئا على الاقتصاد المصرى .

وفى الداخل . . استمرت مسيرة التنمية تتواصل بخطى واسعة وسريعة لخير الإنسان المصرى . وأصبحت الانجازات التنموية تقوم فوق كل شبر من أرض الوطن . . وتم خلال عهد الرئيس مبارك منذ عام ١٩٨١ حتى الآن بنجاح انجاز خطتين خمسيتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت الخطة الخمسية الثالثة هذا العام . . فى منظومة تنموية هائلة تشكل أبرز معالم المشروع القومى الحضارى لمصر الحديثة . الذى يقوده الرئيس مبارك ويستهدف توفير الطعام لكل فم ، والمسكن لكل مواطن والعمل لكل قادر عليه ، والمستقبل الأفضل لكل من يعيش فوق تراب هذه الأرض الطيبة .

وأثبت الرئيس مبارك منذ أن تولى المسئولية . انه يتمتع بالنظرة الثاقبة لحقائق الأمور والادراك لواعى لما يجرى فى العالم من حولنا من متغيرات ، والتأمل مع هذه المتغيرات بحكمة وعقلانية وعلمية تضع مصالح مصر وشعبها موضع الاعتبار وتبنى قضية الديمقراطية والحرية ، وتعامل معها بحكمة واقتدار ، مما جنب مصر الكثير مما يحدث فى دول أخرى ، انقلبت معها الديمقراطية إلى فوضى . والحرية إلى انفلات وتسيب !!

وكان أن أخذ بمنطق العصر الذى ينادى بالأخذ بنظام اقتصاد السوق . . ولكن بضوابط وتدرج ، يراعى الأبعاد الاجتماعية والاعتبارات الخاصة بمجتمعنا وواقعنا المصرى ، وحماية الطبقات الفقيرة مما جنب مصر ما تتعرض له دول أخرى من اضطرابات وهزات تزعزع السلام والعدل الاجتماعيين .

وها نحن نسمع نداءاته المتكررة . بالحرص على ألا يضار عامل واحد من اجراءات الاصلاح الاقتصادى ! وبفضل هذه السياسات الحكيمة الواعية أصبحت مصر فى عهد الرئيس مبارك . واحة الأمن والأمان فى منطقتها وقلعة الحرية والديمقراطية فى أمتها . . مما يثير أحقاد أعدائها ويجعلها مستهدفة لموجات التآمر والارهاب ! ولكن الرئيس مبارك الربان الواعى الحكيم يحذر بكل حزم وحسم بأن لا تهاون فيما يمس الأمن القومى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وإذا كانت بعض الممارسات الارهابية الدخيلة والمدفوعة ، بالخداع باسم الدين ، والعمالة والتوجية من الخارج قد حاولت أن تطل برأسها . . فإن الرئيس مبارك بأمانة المسئولية ، يتصدى والشعب من ورائه لكل تجاوز وانحراف دون أن يؤثر ذلك على إيمانه بالديمقراطية وتمكسه بها .

وذلك الموقف من الرئيس ليس جديدا فقد عبر عنه مرات عديدة ، لعل أبرزها تلك الكلمات القوية الواضحة التى أكد فيها تمسكه بالديمقراطية ، حين تحدث أمام مجلس الشعب يوم ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ بعد أدائه اليمين الدستورية فى مستهل ولايته الثانية فقال . « لن نتراجع عن الديمقراطية أمام الجرائم التى ترتكب اغتيالا للديمقراطية . ولا عدول عن الديمقراطية رغم ارهاب الرصاص الطائش وارهاب الكلمة الغادرة لأن الشعب قادر على سحق كل ارهاب » !

فالديمقراطية ليست هبة من الحاكم بل هى التعبير الصحيح عن ارادة الجماهير ، وهى النغمة السليمة لنبض الملايين .

والجماهير بسلاح الإيمان وإرادة التصدى وتمسكها بمصالحها ومكاسبها . هى حامية الديمقراطية وصانعة الاستقرار .

ان السجل حافل بكل ما هو رائع ومشرف خلال السنوات الاثنى عشر التى مضت منذ أن تولى الرئيس حسنى مبارك قيادة العمل الوطنى وهى سنوات أكد بها الإنسان المصرى ذاته بما تحقق على أيدى الرئيس من انجازات فى مختلف المجالات لصالح جماهير الشعب وخاصة جماهير عمال مصر الذين أثبت الرئيس مبارك فى كل المواقف انحيازه المخلص لهم واحترامه لعرقهم وجهدهم .

ولا غرو . . فالرئيس مبارك هو أول رئيس دولة فى تاريخ مصر سعى إلى العمال ليلتقى بهم فى بيتهم حين أصر على أن يكون أول لقاء رسمى له معهم فى عيدهم يوم أول مايو ١٩٨٢ بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال .

وفى العام التالى أول مايو ١٩٨٣ كان لقاء سيادته مع العمال بمقر المؤسسة الثقافية العمالية حيث افتتح الجامعة العمالية . .

ومن يومها يحرص سيادته على أن يكون الاحتفال الرسمى بعيد العمال فى احدى المقار العمالية وفى عهد الرئيس مبارك عرف عمال مصر ـ سيادته ـ يسعى إليهم فى زيارات يقوم بها لهم فى مواقع عملهم بالمصانع والحقول والمزارع ويتجول بينهم ويتفقد أمورهم ويسألهم عن أحوالهم ويتحسس نبضهم .

وفى عهد الرئيس مبارك . عرف عمال مصر التزايد المتواصل فى الأجور التى تضاعفت خلال السنوات الخمس الأخيرة . والزيادات المستمرة فى المعاشات والمزايا المتكررة فى التأمينات الاجتماعية وأشكال الرعاية والحماية لهم . . علاوة على الجهود المخلصة التى تبذل من أجل حل مشكلاتهم وتوفير فرص العمل الجديدة لأجيالهم الصاعدة . .

ان العمال وجماهير شعب مصر فخورون بما تحقق فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك منذ أن تولى سيادته المسئولية خلال الاثنى عشر عاما الماضية وهم حريصون على الاستزادة من هذا الذى تحقق . ودعمه . . واستمرار مسيرة الانجاز فى تقدمها وهو ما يتطلب أن يستمر السيد الرئيس مبارك فى قيادة هذه المسيرة الظافرة فى اتجاه أهدافها المرتجاة لصالح الشعب .

لذلك فإن الارادة الشعبية العارمة تطالب الرئيس مبارك بأن يقبل الترشيح لفترة رئاسة ثالثة . . !!!

ان هذه الارادة نابعة من الحرص على المستقبل لأن استمرار الرئيس مبارك فى قيادة العمل الوطنى هو عن يقين مستقر فى أعماق الشعب .

ذلك : ضرورة لبلوغ الأمل فى أهداف الغد المرتقب !

نعم .. لفترة ولاية ثالثة



بقلم الدكتور :

زكريا عزمى

رئيس ديوان رئيس الجمهورية
وعضو مجلس الشعب

لقد نجح مبارك . . فى اقامة التوازن . . بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية . . ولم يُغَلِّب احداهما على الأخرى . . فلم يصادر حرية لحساب التنمية الاقتصادية . . مؤمنا أن رغيف الخبز يظل مقصورا على اشباع احتياجات الشعب الحيوية . . إذا لم تلازمه الديمقراطية السياسية . . وقد نجح الرجل . . فى اطلاق الحرية الفردية . . مستهلا حكمه . . باطلاق قيادات ورموز الفكر والسياسة . . التى كانت رهينة المعتقل . . فأصبحت التعددية الفكرية والسياسية . . وحرية التعبير والنقد والمعارضة . . حقائق نعيشها . . لإيمانه . . بأن الإنسان المصرى . . هو العملة الصعبة . . وأن العمل الوطنى فريضة على كل مصرى ومصرية . . وهو المضمون الحقيقى للديمقراطية . . ومن ثم فهو ليس مقصورا على أحد .

والديمقراطية . . تعنى عند هذا الرجل . . أن يكون حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب . . فى ظل توازن دقيق بين الفرد والمجتمع . . وبين حقوق الفرد وحقوق المجتمع . . ولعل اقتناعه بأن أهم شروط الديمقراطية . . الاستقرار والثقافة والتعليم وتوافر الموارد الاقتصادية . . ما دفعه إلى التخطيط . . ثم الانتقال بالأهداف والطموحات . . إلى التنفيذ على أرض الواقع . . واضعا جوهر سياسة التحرر الاقتصادى . . وايجاد المناخ الملائم لتوفير ما يلزم المواطن من السلع والخدمات . . بسعر مناسب بقدر الامكان . . وتمكين المجتمع من استخدام أكبر قدر من الطاقة المتجددة فى قوة العمل . . ولا يهمه هنا هوية المنتج . . الذى يقوم بتوفير هذه السلع والخدمات . . وما إذا كان ينتمى للقطاع العام أو الخاص . . لأنه منذ بدأ برنامج التحرر الاقتصادى . . قد خرج بنا من دائرة الانحياز إلى قطاع على حساب قطاع آخر . . فبينما خطا كانت **خطواته واضحة لا لبس فيها . . قوامه أن كلا من القطاعين مصرى . . يعتبر بموارده واستخداماته . . ثروة للمجتمع المصرى كله .**

ولقد آمن مبارك . . بأن الاقتصاد القومى السليم هو أساس قوة الدولة . . فلكى تكون مصر عزيزة قوية . . فلابد أن تكون قوتها مستندة إلى اقتصاد قوى سليم . . وهنا حقق المعجزة الاقتصادية من خلال :

١ ـ اقامة بنية أساسية . . يقوم عليها أى بناء انتاجى أو اقتصادى . . بعدما كانت بنيتنا الأساسية فى شبه خلل تام .

٢ ـ تجديد المصانع التى كانت متوقفة عن العمل . . بطاقاتها الكاملة . . بسبب تهالك الآلات .

٣ ـ اقامة شبكة اتصالات ومواصلات قوية . . تربط جميعها أنحاء البلاد . . بعد أن تداعت تلك الشبكة .

٤ ـ سداد وإسقاط . . الديون المتراكمة . . والتى كانت من أكبر العقبات فى طريق البناء .

٥ ـ كسر جميع القيود . . التى كانت مفروضة . . على الاستثمار .

٦ ـ تحرير الادارة .

٧ ـ زيادة حجم الأموال المستثمرة . . بدخول القطاع الخاص للمشاركة مع بعض شركات القطاع العام . . بطرح جزء من الأسهم لمشاركة المواطنين .

٨ ـ الاهتمام بزيادة الصادرات .

ولقد ساند هذا كله . . أسلوب مبارك . . فى ادارة سياسة مصر الخارجية . . فقد كانت امتدادا لأسلوبه فى ادارته للسياسة الداخلية . . صراحة . . وعملية . . ومحافظة على الاستمرارية والاستقرار . . وخدمة مصالح الشعب والولاء لقيمه . . وفاعلية فى التحرك للمتابعة . . وانتقال إلى مسرح الأحداث لمعالجة القضايا . . والاتصال بالفاعل المؤثر . . والتركيز على الجوهر . . ولقد كانت ركائزه فى ادارة السياسة الخارجية لمصر :

١ ـ التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة . . التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الأساسية . . ولكل أقطار الأرض وصولا إلى مجتمع دولى يسوده التعاون والاخاء .

٢ ـ توظيف التحرك الخارجى . . لخدمة أهداف التنمية والتطوير . . وتأمين المصالح القومية الحيوية .

٣ ـ الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقلة . . ترتبط بالأهداف القومية العليا . . والمصالح الاستراتيجية . . ولا تلتفت إلى صغائر الأمور .

٤ ـ تعزيز التضامن بين الدول . . التى تشكل دوائر اهتماماتنا الأساسية . . وفى مقدمتها الدول العربية والافريقية . . والاسهام فى القضاء على أسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول .

ويتميز أسلوب مبارك . . فى العمل السياسى الوطنى . . بالحركة النشطة . . فكما يتابع الأداء الداخلى . . فى مجالات بناء المرافق الأساسية والتصنيع والتوسع الزراعى . . يتابع أيضا مفردات السياسة الخارجية . . وعلى رأسها قضية السلام . . وتأمين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . . ومن أجل هذا قام مبارك . . بحوالى ٢٢٠ زيارة خارجية . . فى فترتى ولايته . . ربما استغرق بعضها وقت الاجتماعات فقط . . لمعالجة مسائل احتاجت إلى دفعة قوية . . واتصالات على أعلى مستوى . . ومصلحة مصر دائما . . هى الشعار الوحيد الذى يتحرك فى اطاره .

وكان هذا . . شىء من . . حصاد . . فترتى ولاية مبارك . . من العمل المتواصل . . لوضع مصر على طريق النهضة .

ويبقى الكثير من التحديات . . التى تواجهها مصر . . منها . . كبح جماح الزيادة السكانية . . ومواصلة الانتشار العمرانى خارج المواطن التقليدية . . والقضاء على الأمية . . وتحقيق التوازن

الاجتماعى الديناميكى . . واصلاح التعليم . . والسيطرة على باقى الديون الخارجية .

ولأن مبارك . . الرجل الواقعى العملى . . لا يتوه فى النظريات أو التفاصيل . . ولكنها لا تتوه عنه . . فهو حذر . . لا يتعامل بسخونة الانفعالات أو اضطرام العفوية . . يميل إلى الاختبارات الصعبة والضرب فى جذور المشاكل . . ولأنه رجل دولة عصرى . . يتعامل مع السياسة على أنها فن الممكن . . ومع الحكم على انه العدل .

لهذا يبقى احتياجنا . . للرجل . . لمواجهة كل هذه التحديات . . ونعيش ونحق . . عصر الفكر والعمل والاختيارات الواقعية . . عصر تفاعل شعب وزعيم . . بالحب . . والعطاء . . والصبر . . والأمل . . لتحقيق ما نصبو إليه جميعا . . من خير ورخاء واستقرار . . لمصرنا الحبيبة .

نعم لمبارك
من أجل هذا



بقلم الدكتور :

مصطفى خليل

نائب رئيس الحزب الوطنى

أقول نعم لفترة رئاسة ثالثة لحسنى مبارك من أجل :

١ ـ اكمال مسيرة السلام التى بدأها منذ تولى المسئولية وعمل من أجلها فى كل المحافل الدولية وتحمل الجهد الكبير عربيا ودوليا حتى حققت هذه المسيرة خطوات كبيرة فى عهده ومازالت المسيرة محتاجة لجهوده المخلصة فى هذا الشأن من أجل تحقيق السلام والحفاظ عليه .

٢ ـ استمرار جهوده المستمرة فى تنقية الأجواء العربية وانهاء الخلافات الجانبية بين الدول العربية . والعمل من أجل تضامن عربى وتعاون فى كل المجالات خاصة الاقتصادية .

٣ ـ اتمام خطواته الموفقة فى الاصلاح الاقتصادى والتى أتت ثمارها بجهوده المخلصة فى اسقاط نصف ديون مصر وجدولة الباقى بما يتفق وامكانيات مصر فى السداد .

ولقد أثبت النظام وحكومته كفاءة عظيمة فى مواجهة آثار الزلزال والتخفيف عن ضحاياه .

٤ ـ استمرار سياسته فى تشجيع الاستثمارات واتاحة الفرصة للقطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والانتاج والتجارة الخارجية فى اطار خطة شاملة للتحرر الاقتصادى وتحرير وحدات القطاع العام .

٥ ـ من أجل استمرار دعم الديمقراطية وحرية المواطن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتأكيد حرية الرأى والصحافة ذلك المناخ الذى أصبح من سمات عهد مبارك .

٦ ـ استمرار سياسته فى دعم التعليم بكل مقوماته ، الأبنيه التعليمية والمعلم والمناهج من أجل تكوين المواطن الواعى القادر على المشاركة فى كل المجالات .

٧ ـ من أجل الحفاظ على الأمن وضرب كل المحاولات الرامية لتهديد الأمن والاستقرار والاضرار بالسياحة والاقتصاد القومى .

٨ ـ من أجل سياسته فى دعم البحث العلمى وتوفير أحدث الأجهزة العلمية ومراكز التنبؤ بالزلازل لتفادى أية أضرار تحدث للوطن والمواطن فى هذا الشأن .

عشر سنوات ذهبية
فى قطاع الكهرباء



بقلم المهندس :

ماهر أباظة

عضـــــو مجلس الشعب

ووزيـــر الكهـــربـــاء والطـــاقـــة

ان ما تحقق من انجازات خلال السنوات العشر التى تولى فيها الرئيس حسنى مبارك المسئولية لا يمكن حصره . . وسأتحدث عن قطاع الكهرباء والطاقة لنتعرف على العلامات المضيئة خلال هذه السنوات الذهبية على سبيل المثال لا الحصر . . فمن أجل التوسع الكبير فى الشبكة الكهربائية التى امتدت إلى عشرات الآلاف من الكيلو مترات تم انشاء العديد من المشروعات الضخمة فى قطاع الكهرباء .

لقد أولى الرئيس مبارك اهتماما خاصا لقطاع الكهرباء والطاقة انطلاقا من احساسه بمدى أهمية هذا القطاع وعامة فقد وجه كل الاهتمام لضرورة وحتمية اعادة بناء وتجديد البنية الأساسية من تليفونات ومياه وصرف صحى وكهرباء بعد أن ظلت هذه العقبة عشرات السنين تتحمل ما تواجهه من ضغوط . . وكان الفضل للرئيس فى متابعته المستمرة لانجازات قطاع الكهرباء وتذليل كل العقبات والصعاب التى تقف فى طريق انطلاقه . . وزياراته الميدانية المتكررة لمواقع العمل وتشجيعه لكل العاملين مما حقق هذه الطفرة التى نفخر بها جميعا . .

** ففى عشر سنوات تم اضافة ٧٠٠٠ ميجاوات أى ما يعادل ثلاث مرات قدرة السد العالى .

** فى عشر سنوات زاد نصيب الفرد من ٤٣٠ كيلووات ساعة إلى ٨٠٠ كيلووات ساعة سنويا .

** فى عشر سنوات تم استثمار ٥٩٩٠ مليون جنيه فى مشروعات كهربائية عملاقة قيمتها الحالية ١٦٣٥٠ بأسعار عام ١٩٩٠ .

** فى عشر سنوات تم كهربة جميع القرى الرئيسية والتوابع فى مصر .

* الكهرباء هى الدعامة الرئيسية التى ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

* والكهرباء تفى مشروعات صناعية وزراعية واستصلاح أراضى وتعمير واسكان .

* الكهرباء تفى المرافق والخدمات .

* الكهرباء تفى مستوى معيشة مرتفع للمواطنين فى حياتهم اليومية واستخداماتهم المنزلية .

* الكهرباء تفى لتقدم الدولة .

ومشروعات الكهرباء تحتاج إلى تمويل ضخم ومقومات أى خطة هى التمويل . . لقد كان للرئيس مبارك دور بارز وأساسى فى هذا المجال باتصالات مصر ولما لها من مكانة مرموقة بفضل السياسة الخارجية الحكيمة التى تعتمد على الشرعية الدولية والعدل والحق واحترام المواثيق الدولية وانعكاس هذه السياسة على الداخل بنتائج عظيمة بالاضافة إلى سياسة الاصلاح الشامل التى قام

بها الرئيس مبارك فى جميع مجالات العمل الوطنى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقة الهيئات الدولية وأجهزة التمويل الدولية فى نجاح ومصداقية هذه السياسات سارعت هذه الهيئات والأجهزة والدول إلى تقديم التمويل اللازم لمشروعاتنا الضخمة وخاصة فى مجال الكهرباء والسكان ومن هذه المصادر صندوق المعونة الأمريكية حيث حصلت خلال عشر سنوات على ١,٣ مليار دولار كمنحة ، أسهمت فى تنفيذ المشروعات ، كما حصلنا من الحكومة الألمانية على ٨٠٠ مليون مارك ألمانى كمنحة لمشروعات تطوير قطاع الكهرباء والخاصة بمحطات توليد الكهرباء والمحولات والشبكات كما أعطانا البنك الافريقى قروضا ميسرة كثيرة بعد اقتناعه أننا على مستوى المسئولية فى استخدام هذه القروض فى انشاء مشروعات ناجحة وفى زمن قياسى بالاضافة إلى الصندوق العربى للتنمية ، فقد ساعدنا حيث اقتنع الصندوق بضرورة كاملة بأننا على مستوى المسئولية ، وذلك من أجل تنفيذ الربط الكهربائى بين مصر وشقيقاتها من الدول العربية ، كما ساعدنا البنك الإسلامى ، بالاضافة إلى منح من السويد والدانمارك فأخذنا حوالى ٢٢٠ مليون كرونة من الدانمارك لمشروع انشاء مزارع الرياح لتوليد الكهرباء فى المناطق البعيدة عن الشبكة الكهربائية والمناطق الصحراوية والسياحية ، بالاضافة إلى منح من فنلندا وكندا وايطاليا واليابان وقروض ميسرة من بلجيكا وفرنسا وسويسرا .

لقد جاءت هذه المنح ثقة فى مصر وقائدها وبعد آن تكونث هناك فكرة واضحة على نجاح مشروعاتنا وانجازاتنا بشهادة كل المؤسسات العالمية . . أما البنوك فهى تمنح القروض الميسرة بعد أن تيسر لديها تفاصيل المشروعات والدراسات الوافية المتكاملة ، واحترام التنفيذ وكلها عناصر مشجعة على منحنا قروض التمويل اللازمة .

ان ما تحقق من انجازات خلال السنوات التى تولى فيها الرئيس حسنى مبارك المسئولية لا يمكن حصره ، وفى قطاع الكهرباء والطاقة يمكن أن نسمى هذه السنوات بحق « السنوات الذهبية » فعلى سبيل المثال لا الحصر فمن أجل التوسع الكبير فى الشبكة الكهربائية التى امتدت إلى عشرات الآلاف من الكيلومترات تم انشاء مركز التحكم القومى فى الطاقة ومركز التحكم الاقليمى ، وأولت الوزارة عناية كبيرة بالتخطيط العلمى السليم حيث يقدم خبراء ومهندسو القطاع بالتعاون مع العلماء والمتخصصين بانجاز الدراسات وبحوث وتخطيط التوسع فى انشاء محطات التوليد والشبكات الكهربائية بالاضافة إلى اجراء البحوث التطبيقية باستخدام الحاسب والامكانات المعملية الأخرى فى كل من المعامل المركزية ومركز أبحاث الجهد العالى ومرورا على انجازات القطاعات المختلفة لوزارة الكهرباء والطاقة هناك ما حققته هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء باعتبار أن الطاقة المائية تعتبر أرخص وأنظف مصادر الطاقة على الاطلاق ومن بين هذه المشروعات محطة كهرباء أسوان الثانية ومحطة توليد كهرباء اسنا ونجع حمادى وأسيوط ومشروع احلال وتجديد محطة كهرباء العزب ومشروع السطح والتخزين بالعين السخنة . . أما انجازات هيئة كهربة الريف فقد أخذت الهيئة على عاتقها خلال السنوات العشر الأخيرة استكمال تنفيذ المشروع القومى الكبير وقامت باعداد الكوادر الادارية والفنية اللازمة كما تم تنظيم برامج ودورات لتدريبها وقد استطاعت الهيئة تنفيذ مشروعات عملاقة تقدر قيمتها بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه وتبلغ قيمتها بأسعار ١٩٩٠ : ٣٢٠٠ مليون جنيه وقد أسهمت هذه المشروعات فى كهربة القرى الرئيسية والتوابع والاسهام فى كهربة المدن واستصلاح الأراضى .

أما الانشاءات والصناعات الكهربائية التى تقوم بتنفيذ المشروعات الكهربائية وتصنيع المهمات الكهربائية وهذه الشركات قامت بانجاز رائع فى مجال التركيبات وتصنيع المعدات الكهربائية من بينها المحولات قوى وتوزيع ومفاتيح الجهد المتوسط وأكشاك التوزيع والسخانات الشمسية وتوربينات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والبدء فى تصنيع محطات توليد الكهرباء .

وفى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة تم حصر وتقييم مصادر مصر منها ، وتطويز وتطويع التكنولوجيا الخاصة بها ، وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخدامات الكتلة الحية بالمناطق الريفية والحضارية ، وهناك أيضا انجازات هيئة الطاقة الذرية فى مجال البحوث النووية وبحوث وتكنولوجيا الاشعاع ، ومركز المعمل الحار وجهاز التنظيم والأمان النووى وهيئة المواد النووية ويهدف نشاطها إلى البحث والكشف والتنقيب عن المواد الخام النووية فى مصر ، واستغلالها وتصنيعها وتنظيم تداولها باعتبارها من أهم مصادر الطاقة النظيفة والرخيصة ولذلك فالوزارة تدعم تنمية المواقع المكتشفة لمصادر اليورانيوم فى مصر . وهناك الشركة المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية والتى أنشئت عام ١٩٨٣ وتعتبر الشركة الأولى فى مصر المتخصصة فى الأعمال الهندسية والاستشارية لمشروعات نظم القوى الكهربائية وهى بمثابة المكتب الاستشارى التخصصى الذى تعهد إليه الوزارة وهيئاتها وشركاتها بالأعمال الاستشارية ولهذه الشركة نشاط مرموق فى البلاد العربية ، أما قطاع المعلومات فى وزارة الكهرباء والطاقة فيوفر المعلومات المعاونة فى دعم اتخاذ القرارات بقطاع الكهرباء والطاقة وهى تعاونها المثمر مع الدول العربية والافريقية فى مجال ربط الشبكة الكهربائية مع دول المشرق العربى والمغرب العربى وأيضا افريقيا مع دول حوض النيل .

ان العلامات المضيئة فى سجل السنوات الذهبية العشر فى مجال الطاقة والكهرباء هى التى تدفع كل أبناء القطاع أن يطالبوا بفترة ذهبية ثالثة لأن أمامنا انجازات أخرى وأن الانجازات التى تحققت ستتضاعف وتزداد ثالثا إن شاء الله فى السنوات العشر القادمة .

لماذا يبايع قطاع البترول مبارك لفترة ولاية ثالثة ؟



بقلم الدكتور :

حمدى البنبى

وزيــر البتــــرول

شهدت صناعة البترول فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك تقدما كبيرا ، وقد تحقق هذا التقدم انطلاقا من استراتيجية ذات أهداف أربعة هى :

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى للسوق المحلية من كافة المنتجات البترولية مع مراعاة ارتفاع معدل النمو السنوى للطلب المحلى على الطاقة نتيجة لتزايد معدل الزيادة السكانية .

٢ ـ استمرار صناعة البترول فى تحمل العبء الملقى على عاتقها كأحد المصادر الرئيسية للدخل القومى من النقد الأجنبى عن طريق تصدير الفائض من البترول الخام .

٣ ـ دفع مجالات التنمية الاقتصادية الشاملة وبالتالى خلق فرص عمل جديدة للعديد من أبناء الوطن .

٤ ـ دعم الأمن القومى بزيادة كمية المخزون البترولى القابل للانتاج مع الأخذ فى الاعتبار ونه سلعة استراتيجية ناضبة يجب الاحتفاظ بقدر كاف منها لمواجهة احتياجات الأجيال لقادمة .

ونظرا لأن الصناعة البترولية ترتبط بطريقة مباشرة بالمتغيرات الدولية سواء السياسية منها أم الاقتصادية ، فقد كان للتحرك الواسع والمستمر للرئيس حسنى مبارك عربيا ودوليا أثر كبير فى تهيئة الظروف العالمية والعربية التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف الأربعة عن طريق السير فى الاتجاهات التالية :

١ ـ التنسيق الدائم والنشط مع المنظمات العربية والدولية المؤثرة فى سوق البترول العالمى ، وكذلك توسيع دائرة التعاون المتبادل مع الدول العربية البترولية .

٢ ـ تطوير الاتفاقيات البترولية مع الشركات العالمية لتحقيق أكبر عائد ممكن للدولة مع تجنيبها المخاطرة برأس المال الوطنى وتشجيع الشركات على العمل فى مصر ودفع عجلة الاستكشاف والانتاج .

٣ ـ استيعاب التكنولوجيا العالمية المتقدمة بما يضمن تحقيق أعلى معدلات ممكنه للانتاج وزيادة المخزون البترولى القابل للانتاج فى باطن الأرض .

٤ ـ وضع قواعد مرنة لتسويق خام البترول المصرى لتحقيق أكبر عائد ممكن .

٥ ـ تكثيف الجهود المبذولة فى مجال استكشاف وانتاج الغازات الطبيعية بهدف احلالها تدريجيا محل الوقود السائل لزيادة الاحتياطى الاستراتيجى منه وتصديره حسب احتياجات الدولة .

٦ ـ وضع القواعد اللازمة ـ بالاشتراك مع قطاعات الدولة المعنية بالحفاظ على البيئة ـ وتحجيم امكانية التلوث إلى أقل حد ممكن مع إقامة عدة مراكز رئيسية لمكافحة التلوث مزودة بأحدث ما فى العصر من تكنولوجيا .

٧ ـ التوسع فى طاقات معامل التكرير وتحقيق الانتشار الجغرافى لها لتحقيق المرونة فى توفير احتياجات جميع مناطق الجمهورية من المنتجات البترولية .

٨ ـ تشجيع القطاع الخاص على العمل فى قطاع التوزيع حيث لا يتطلب ذلك رؤوس أموال كبيرة أو تقنية متخصصة .

وقد أثمرت هذه الاجراءات مجتمعة منذ بداية الثمانينات انجازات هامة فى كل مجال من مجالات الصناعة البترولية :

ففى مجال الاتفاقيات البترولية :

تم توقيع ١١٤ اتفاقية مع ٤٥ شركة عالمية من ١٦ جنسية وقد أنفقت الشركات المتعاقدة على نشاط البحث فيها ٣٤٣٤ مليون دولار كما دفعت منح توقيع لا ترد اجماليها ٢٠٠ مليون دولار ، كما تم تطوير الاتفاقيات بحيث يتكفل الشريك الأجنبى بأعمال البحث والتنمية لحقول الغاز المكتشفة وانشاء التسهيلات الخاصة بالمعالجة وتوصيل الغازات للشبكة القومية الأمر الذى يتطلب استثمارات كبيرة لا يستطيع الاقتصاد القومى أن يتحمل أعباءها ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن أطوال الخطوط الرئيسية بالشبكة القومية الموحدة قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الأعوام العشرة الماضية لتصل حاليا إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ كيلو متر كما زادت طاقة النقل بها إلى ١,٤ مليار قدم مكعا يوميا .

وفى مجال انتاج الزيت الخام

كان لتزايد الجهود المبذولة فى اكتشاف الحقول الجديدة وربطها بسرعة بتسهيلات الانتاج المطلوبة أكبر الأثر فى الحفاظ على مستويات عاليه للانتاج بلغت ضعف ما كان ينتج فى فترة الستينيات ، وقد تميزت حقبة الثمانينيات بتعاظم هذه الجهود فبلغ عدد الحقول الجديدة المضافة على الانتاج حوالى ٧٠ حقلا كنتيجة مباشرة للسياسات المستقرة والحوافز التى شجعت شركات البترول العالمية على الانفاق لتكثيف عملياتها بمصر ، ويبلغ انتاج مصر الحالى حوالى ٨٧٠ ألف برميل زيت خام يوميا ، وباضافة انتاج الغاز اليومى باستخدام مكافىء الغاز يصل الانتاج الكلى للبلاد إلى أكثر من مليون برميل يوميا .

وفى مجال الاحتياطى

زاد الاحتياطى المؤكد من الزيت والغاز الى ٦,٣ مليار برميل مكافىء بالمقارنة بـ ٤,٢ مليار برميل منذ عشر سنوات بالاضافة الى ٣,٥ مليار برميل تم انتاجها خلال هذه الفترة مما

يعنى زيادة الاحتياطى الكلى لمصر خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالى ٥,٦ مليار برميل بالاضافة إلى ما تم اكتشافه أخيرا فى الصحراء الغربية والدلتا وخليج السويس والتى لم يتم تقييم احتياطيها بعد .

وفى مجال الغازات الطبيعية

فعلى الرغم من أن أول حقل للغازات الطبيعية وهو حقل أبو ماضى بمنطقة دلتا النيل قد تم اكتشافه فى عام ١٩٦٧ فإن هذا النشاط لم يشهد تطورا ملحوظا إلا مع بداية الثمانينيات حيث بدىء فى انشاء العديد من المشروعات لمعالجة الغازات الطبيعية والمصاحبة مما يتطلب عمل العديد من التعديلات فى تصميمات منصات الانتاج البحرية ومد الكثير من الخطوط لتجميع كميات هائلة من الغازات المصاحبة التى كانت تحرق فى خليج السويس ، وقد بلغت جملة الاستثمارات فى مشروعات الغاز حوالى ٢ بليون دولار مما انعكس أثره على معدلات انتاج الغاز السنوية والتى تضاعفت ثلاث مرات خلال الأعوام العشرة الماضية .

وفى مجال المشروعات

أقام قطاع البترول فى خلال الأعوام العشرة الماضية مشروعات هامة للتكرير والتصنيع والتوزيع نوجز الاشارة الى بعضها فيما يلى :

- معمل تكرير أسيوط بتكلفة قدرها ١٩٧ مليون جنيه لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى ووحدات توليد الكهرباء وصناعة الأسمنت بالوجه القبلى .

- مجمع البتروكيماويات بتكلفة قدرها ٥٢٨ مليون جنيه لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الخامات اللازمة لصناعة البلاستيك وتغطية الاستهلاك المحلى من مادة البولى فينيل كلوريد التى تستخدم فى مجالات الزراعة والرى والصرف المغطى .

- مجمع زيوت التزييت بتكلفة قدرها ١٣٨ مليون جنيه لانتاج الزيوت الأساسية للاستغناء عن استيرادها .

- وحدتا تقطير فى السويس والقاهرة بتكلفه قدرها ٥٠ مليون جنيه لتوفير المنتجات الرئيسية للسوق المحلية وتوزيع طاقات التكرير توزيعا اقليميا بما يتفق مع احتياجات الاستهلاك الرئيسية لكل منطقة .

- توصيل الغاز الطبيعى حتى شهر مارس ١٩٩٣ إلى ٤٢٠ ألف وحده سكنية شرق وغرب النيل بتكلفة قدرها ٥١٦ مليون جنيه .

- مد شبكة من خطوط الأنابيب لنقل الخام والمنتجات البترولية من مواقع الانتاج إلى مناطق الاستهلاك بلغت أطوالها ١١٩٢ كيلو مترا بتكلفة قدرها ٣٦٢ مليون جنيه .

ومع هذه الانجازات فإن العمل المستمر والدءوب فى هذه المجالات المختلفة هو السبيل الوحيد لتحسين حاضرنا عن طريق زيادة معدلات الانتاج وهو الضمان الأكيد لرفع مستوى أجيالنا القادمة عن طريق توفير أقصى احتياطى بترولى ممكن مع تكنولوجيا متطورة وراقية وتقديم احتياطى بشرى لقيادات وطنية تتميز بالاخلاص والتفانى فى العمل ومن ثم تستطيع هذه الأجيال استثمار هذه الاحتياطيات فيما يعود عليها بالرفاهية ويضمن لمصرنا الحبيبة دوام التقدم والازدهار .

- من أجل كل هذه الانجازات .
- ومن أجل الحرص على تحقيق الأمن والأمان لكل إنسان على أرض مصر .
- ومن أجل دفع العمل الوطنى لتحقيق التنمية الشاملة .
- ومن أجل استكمال مراحل الاصلاح الاقتصادى .
- ومن أجل رفع الديون الأجنبية عن كاهل مصرنا الغالية .
- من أجل استمرار مسيرة الديموقراطية رغم تجاوزات البعض فى التطبيق .
- ومن أجل تأكيد مكانة مصر العربية ـ الدولية .
- من أجل هذا كله ومن أجل احساسه الدائم بنبض الشارع المصرى يبايع العاملون فى جميع مواقع العمل بقطاع البترول الرئيس محمد حسنى مبارك لفترة رئاسة ثالثة .

مبـــــارك
والتـــاريخ



بقلم :

أحمد محمد عبدالرحيم

وكيل مجلس الشعب

منذ أسابيع وفى زيارة لوفد برلمانى نمساوى لمصر سألنى السيد/ رئيس مجلس النواب النمساوى عما دعانى إلى معاودة نشاطى السياسى بعد توقف إذ انصرفت منذ ١٩٥٣ للعمل القانونى مع قراءات سياسية مكثفة وذلك حتى ١٩٨٤ وقد عجبت حقيقة من معرفته لهذه الواقعة ومدى علمه بها . وأجبته اننى أؤمن بالديمقراطية وأن الثورة فى سنواتها الأولى وقد يكون لها عذرها أشاحت بوجهها للديمقراطية فابتعدت ، وإذ أحسست أن حسنى مبارك مخلص لقضية الديمقراطية يتخذ منها أساسا لحكمه ورمزا لعهده عاودت ممارستى للعمل السياسى . فمرد العودة هو احساسى بصدق مبارك فى إيمانه بالديمقراطية ولكنها ديمقراطية تتناسب مع شعبه فلا يمكن أن تطبق دون مراعاة للبعد الديمقراطى فى جميع مناحى الحياة وإلا سيطرت الأقلية التى تتمسح بالدين والدين منها براء كما حدث فى بعض النقابات المهنية وكما حدث فى الجزائر مما أعاد الشمولية بوجهها القبيح فخطوات مبارك المتئدة على الطريق الديمقراطى بدأت ثمارها وبدأت شعوب العالم الثالث تقتدى بها ومن ثم فإن الحكم على التجربة الديموقراطية المباركية هو فى صالحها وهذا أمر فريد فى التاريخ إذ أن الحكم على القادة يترك للمؤرخين . ليبينوا مدى نجاحها أو فشلها ولكن القدر شاء أن يبين للشعوب أن خطة مبارك الديمقراطية صائبة تستهدف مشاركة شعبه فى الحكم وفى اتخاذ القرار دون أن يترك القائد لتنقلب الديموقراطية إلى فوضى أو عودة للظلمة ، والديمقراطية ينبغى أن تحرس من هؤلاء الذين يتشدقون بها وهم ألد أعدائها يتخذون منها وسيلة ولا يجعلونها هدفا ووسيلة للاستيلاء على الحكم تمهيدا لتحطيم الفوانيس ونشر الظلام واقامة المشانق لكل ذى رأى وفكر .

هذه سمة العهد الأول والرئيسية أما السمة الثانية فهى نظرة للوراء سنة ١٩٨٠ لنرى كيف كنا وكيف أصبحنا فهذا معيار الحكم وسبيل الصدق فليس الأمر مقارنة بين مصر وشعوب سارت فى مسارها الحضارى وتقدمت وإنما للمقارنة الصادقة بين مصر الأمس ومصر اليوم بين مصر التى تتقدم ولا تتجمد مصر التى أخذت طريقها الحضارى .

مبارك ، فترة رئاسية ثالثة .. لماذا ؟



بقلم :
سامى مهران

أمين عام مجلس الشعب

أفصحت الارادة الشعبية عن قرارها فى أكثر من مناسبة بالتمسك بالرئيس محمد حسنى مبارك قائدا ورائدا لمسيرة العبور العظيم .

ولقد بدت الصورة قاتمة أمام الرئيس يوم تولى مسئولية الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٨١ ، كان حصاد الأيام الصعبة والآمال الموءودة ، والخطط المبتورة جبالا عالية من الأنقاض ومشاعر الاحباط ، جعلت من واقع الشعب المصرى أسوارا عالية تحجب أى رؤية متفائلة للمستقبل ، وتباعد بينه وبين أمله فى استشراف الغد الأفضل .

وكأن شعب مصر على موعد مع القدر ، فقد استطاع محمد حسنى مبارك بما امتلكه من مقومات حقيقية للقيادة الحكيمة المستنيرة ، ومنذ اليوم الأول لولايته أن ينسج من أمانيه لوطنه واقعا يفيض بالخير والنماء ، فاختلف أداء الحكم واختلف المسار الاقتصادى واختلفت أفكار المجتمع وعلاقاته وحدث التغيير الشامل فى هيكله وبنيته وعلاقاته الداخلية فاحتلت مصر مكانتها على خريطة العالم العربى والاسلامى ، ونحيت سياسات وعقائد قديمة حرمت المجتمع من جهود وطنية كان يمكن أن تضاعف طاقاته .

وامتدت يد التغيير والانجاز لتواجه مشاكل مصر المزمنة ، تقتلعها من جذورها وترسى أسس البناء الجديد القائم على الدراسة والتخطيط الجيد . وتهيأت مصر لاستشراف القرن الواحد والعشرين وقد انتظمت المسيرة الوطنية وتعمقت أسس الأمن والأمان ، والديمقراطية والحرية كأسلوب حياة ومنهج للتنمية والتقدم وشارفت على الانتهاء من برنامج طموح لاصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى ، واستعادت دورها الريادى داخل عالمها العربى والاسلامى والافريقى وقامت بدور نشط فى توجيه أسس قيام المجتمع الدولى الجديد .

وسأكتفى للتدليل على سياسة مبارك الناجحة باطلالة سريعة على هذه المحاور الثلاثة الهامة .

لاشك أن تعميق التحول الديمقراطى وتوسيع نطاقه ، وتثبيت دعائمه فكرا وممارسة ، يعد من أبرز انجازات فترة ولاية الرئيس مبارك ، تلك الفترة التى شهدت بدايتها عودة سريعة وواثقة للديمقراطية . سرعان ما تحولت إلى انفراجه عميقة ورحبة لها ، وقد كانت ركيزة هذا الانجاز ، هى اليقين الصادق بأن ازدهار الديمقراطية ، لابد أن ينبع من حس يتعمق لدى المواطن بأهمية مشاركته فى صياغة حياة مجتمعة فى جو من الحرية والأمان ، ثم احاطة هذه المشاركة بكافة أنواع الضمانات .

ومن هنا قد سارت الحركة فى اتجاه تعزيز الديمقراطية فى عهد الرئيس مبارك فى ظل مبادىء أساسية ، أهمها تحقيق التوازن بل والتلازم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم مقايضة ، أى منها بالأخرى أو تأجيل أى منها لصالح الآخرى ، إيمانا بأن التنمية والتقدم

لا يصنعها خائف أو متهور ، وأن الحرية لا ينعم بها جائع أو محروم . واحترام الحقوق والحريات العامة وتعزيز حرية التعبير عن الرأى وحرية الصحافة والنشر ، وتوسيع نطاق التعددية ، والعمل على استيعاب القوى الوطنية التى لم تتح لها فرصة المشاركة السياسية فى الفترة الماضية ، واعلاء مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء باعتبار انها السياج الحقيقى الذى يحمى الممارسة الديمقراطية .

وفى اطار هذه المبادىء التى أرساها الرئيس مبارك بالممارسة الديمقراطية ومن خلال الأسلوب الهادىء المتدرج فى تعميق هذه المبادىء ، تحققت لمصر انجازات كبيرة ، لعل أبرزها :

* شيوع مناخ عام غير مسبوق من الحرية واختفاء اجراءات القهر ومصادرة الحريات الأساسية ، والسماح بتعدد حقيقى فى الآراء دون خطر أو خوف .

* احلال مفاهيم المشاركة السياسية محل مفاهيم التعبئة ، وترسيخ مفهوم أن الديمقراطية تتحقق بموافقة الأغلبية ، ولم يعد الاجماع أو شبه الاجماع مفروضا على الشعب فى أى خيار سياسى .

* بروز مفاهيم جديدة فى مجال العمل الحزبى تقوم على أساس أن المعارضة فى اطار الممارسة الديمقراطية هى شريكة فى الحكم وجزء من النظام السياسى الذى ارتضت العمل وفقا له .

* اتساع نطاق التعددية ، بزيادة عدد الأحزاب السياسية ، فبعد أن كان عددها لا يتجاوز أربعة أحزاب عام ١٩٨١ ، بلغ عددها الآن اثنا عشر حزبا ، هذا فضلا عن ممارسة قوى سياسية لم تحظ بعد بالشرعية لنشاط مؤثر على الساحة السياسية وكأنها طرف فى التعددية . وكذلك اتاحة الفرصة أمام النقابات المهنية وجماعات المصالح ومختلف الجمعيات لممارسة نشاطها والتعبير عن آرائها تدعيما لقاعدة المجتمع المدنى ، وهو ما يشكل ضمانة أساسية للديمقراطية .

* أصبحت حرية الصحافة حقيقة لم تعرفها مصر بهذا الاتساع والشمول ، وشهدت حرية الكلمة انتعاشا شديدا وأصبحت الكلمة المقروءة قيمة مضافة للجهود الجماعية .

* إعمال مبدأ المكاشفة والمصارحة فى علاقة رئيس الجمهورية بأبناء شعبه والحرص على عرض الحقائق كاملة ، والبعد عن تزييف الواقع أو رسم صورة غير واقعية للمستقبل .

* تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، بما يستجيب للمتغيرات والمطالبات الجديدة من جانب ، وبما يصحح المسيرة ويحقق الشرعية الدستورية من جانب آخر .

* تأكيد مبدأ سيادة القانون وربطه بتأكيد استقلالية القضاء وهيبته وقد ضربت القيادة السياسية مثلا يحتذى فى الالتزام بهذا المبدأ والتزام الشرعية طريقا للتغيير ، بقبولها بحكم المحكمة الدستورية ، ومبادرتها بحل مجلس الشعب بعد أن قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (٥) مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب .

ورغم كل التجاوزات التى يمكن أن تكون قد اعترضت المسيرة الديمقراطية ، فقد تسيدت أبجدية جديدة فى الحوار تعتمد النقد البناء وسيلة والمصلحة القومية العليا هدفا وغاية ، ولم يزعج الرئيس اندفاع البعض للنقد مهما كانت قسوته ، بل ظل يؤكد أهمية الرأى الآخر والدور الايجابى

للمعارضة ولم يحاول وأد الأصوات المعارضة ، ولكنه ظل يصحح المفاهيم ويشير إلى الانحراف ويحيط المسيرة بسياج قوى يصونها ويعصمها من الهزات والاضطرابات العنيفة .

وبقدر وضوح توجهات وسياسات وأهداف السيد الرئيس بالنسبة للديمقراطية كان وضوح سياساته وتوجهاته الاقتصادية .

فقد بادر بطرح سياسة اصلاح الاقتصاد المصرى بصورة مخططة منذ سنة ١٩٨٢ حيث دعا إلى عقد مؤتمر اقتصادى عام ، حضره صفوة الاقتصاديين المصريين لوضع خطة للاصلاح الاقتصادى الشامل تستهدف استئصال أسباب الخلل الهيكلى الجسيم الذى كان يعانى منه الاقتصاد الوطنى .

وفى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى طرح الرئيس مبارك فى ديسمبر ١٩٩٠ أمام مجلس الشعب مشروع تحرير الاقتصاد المصرى فى ألف يوم وطلب من مجلسى الشعب والشورى وجميع الهيئات والمؤسسات والمفكرين ابداء الرأى والتقدم بمقترحات حول أسس ووسائل تحقيق هذا الهدف .

وقد استقر فى يقين الرئيس أن لا تنمية حقيقية بغير اصلاح اقتصادى ولا اصلاح اقتصاديا بغير حل قضيتين أساسيتين :

ـ الأولى اعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج ، وقد تحقق فعلا فى هذا المجال انجاز ضخم لعله أعظم انجازات مصر فى تاريخها الحديث .

ـ الثانية تسوية مشكلة ديون مصر والتى كانت تستنزف أى تراكم رأسمالى لازم للتنمية ، وقد أثمرت سياسات الرئيس المتوازنة الرشيدة الساعية لمد جسور التعاون مع كل الدول عن تخفيض الدول الأوروبية الصديقة والدول العربية ديون مصر بواقع ٢١,٧ مليار دولار وتم جدولة بقية الديون ، لتقدم دليلا جديدا على تقدير العالم كله لسياسة مبارك .

وقد استهدف الرئيس مبارك أن تحقق سياسة تحرير الاقتصاد عدة مكاسب منها :

ـ انطلاق الاقتصاد المصرى بمعدلات تفوق معدل نمو السكان ، وهو ما تحقق هذا العام فعلا ولأول مرة منذ سنوات طويلة .

ـ القضاء تدريجيا على البطالة بتوفير نصف مليون فرصة عمل سنويا كحد أمان للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

ـ وقد أتاحت استثماراتنا فى شركات قطاع الأعمال فقط والتى بلغت قرابة ٢٢٥ ألف مليون جنيه ، ما يقرب من مليون وسبعمائة ألف فرصة عمل ، فضلا عن فرص العمل التى يتيحها مشروع وزارة الادارة المحلية لنشر الصناعات الصغيرة والحرفية بالمحافظات الذى يوفر أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل . وكذلك ما يتيحه الصندوق الاجتماعى من مشروعات صغيرة تستوعب أعدادا كبيرة من الشباب ، وقدتوافر له رأس مال كاد يصل إلى ٢ مليار جنيه ، بالاضافة إلى ما تتيحه استثمارات خطة التنمية الثالثة من فرص عمل تزيد على ٣,٢ مليون فرصة عمل .

ـ تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار وزيادة أهميته النسبية فى النشاط

الاقتصادى بوجه عام وقد ارتفع فعلا نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ما يقرب من ٥٠٪ مع بداية خطة التنمية الثالثة .

* اعادة التوازن المفقود بين : الادخار والاستثمار ، والاستهلاك والانتاج ، والصادرات والواردات ، والقضاء على العجز التضخمى فى الموازنة العامة للدولة وقد أثمرت سياسة مبارك عن تحويل العجز المزمن فى ميزان المدفوعات إلى فائض يقرب من خمسة آلاف مليون دولار ، وانخفض معدل التضخم من ٢١,٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٪ عام ٩٣/٩٢ وانخفض عجز الموازنة العامة ليصل إلى ٧,١٪ من الناتج القومى ، العام الماضى .

* تضييق الفجوة الغذائية وقد تحقق بالفعل الاكتفاء الذاتى من القمح والذرة واللحوم وبنسبة مرتفعة ، كما تخطينا مرحلة الاكتفاء الذاتى فى العديد من الصناعات ، وصدرنا ما يفيض عن الاحتياجات المحلية .

* تحرير القطاع العام واصلاح المتعثر من شركاته .

وهكذا استطاع الرئيس حسنى مبارك أن يصوغ رؤية جديدة للمسيرة الوطنية تنفتح على كل التجارب السابقة والمعاصرة دون التزام بالنقل عنها بما يتناقض واتجاهات النسيج الوطنى ، كما رفض أن يكون أسير أفكار ونظريات تجاوزها الزمن دون أن يعاديها أو يرفض الاستفادة بما فيها من ايجابيات .

وقد جاء عصر مبارك فى زمن تزايدت فيه التحديات ، فبالنسبة للعالم العربى كانت علاقاتنا الدبلوماسية مقطوعة مع كل الدول العربية عدا ثلاث دول ، وعلاقاتنا بالعالم الاسلامى والافريقى ودول عدم الانحياز علاقات تتسم بالفتور الشديد .

وكان على الرئيس مبارك أن يعيد بناء الجسور المهدمة ، ويبعث الحياة فى الطرق المهجورة ، واستطاع بمهارة نادرة أن يظفر باحترام وتقدير العالم كله والدول العربية والاسلامية والافريقية التى تسابقت غداة مؤتمر عمان فى اعادة علاقاتها بمصر ، وعادت مصر إلى الجامعة العربية ، وعاد مقر الجامعة العربية إلى القاهرة واستردت مصر عضويتها بالمؤتمر الاسلامى . ولايزال صوت القائد يتردد فى كل الدروب العربية مرددا كلماته فى الدار البيضاء فى أول اجتماع يحضره رئيس مصرى بعد انتهاء القطيعة عارضا اقتراحاته لاعادة بناء العلاقات العربية المهترئة ، استمساكا بالمصلحة القومية ودون تفريط فى الارادة المصرية التى اختارت السلام العادل مبدأ ، واحترام قواعد الشرعية ومبادىء وأحكام القانون الدولى ، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتعاون الدولى والاعتماد المتبادل بين الدول ، على أساس من الحق والعدل والشرعية .

وقد ظل الرئيس وفيا لهذه المبادىء تحت أقسى الظروف والملابسات ، تمسك بها وطبقها إلى أبعد مدى فى محنة غزو العراق لأراضى الكويت ، وقبلها عندما تعرضت العراق للاعتداء من ايران ، وخاض معركة دبلوماسية مريرة حتى استردت مصر أرض طابا .

واستطاعت سياسته أن تقنع الذين قاطعوا مصر لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد أن يجلسوا إلى مائدة المفاوضات مع اسرائيل للبحث حول وسائل اقرار السلام فى المنطقة .

وقد تعاظم تقدير الأسرة الدولية والعربية والافريقية لسياسة مبارك الحكيمة المعتدلة الشريفة وعبرت عن هذا التقدير باسقاط جزء من ديون مصر واختيار الدكتور بطرس غالى أمينا عاما لمنظمة الأمم المتحدة كأول عربى وافريقى يتولى هذا المنصب .

كما كان اختيار الدكتور عصمت عبدالمجيد أمينا عاما لجامعة الدول العربية بالاجماع اقرارا باسترداد مصر لدورها الريادى داخل أسرتها العربية بفضل سياسات مبارك المتزنة الحكيمة .

وحرصا على تمسك الصف العربى ودعم تضامنه ، بادر الرئيس بالتوسط بين الشقيقتين العربيتين المملكة العربية السعودية وقطر لانهاء الخلاف الحدودى بينهما ، حيث كللت مساعيه بالنجاح بتوقيع اتفاق المدينة المنورة ، وهو نموذج طيب يحتذى يفتح بابا جديدا لرأب الصدع فى العلاقات العربية .

وقد كان لمشاركة فصائل من القوات المسلحة المصرية فى قوات حفظ السلام فى كل من البوسنة والهرسك والصومال الدولتين الاسلاميتين انعكاس لسياسة مصر الداعية للسلام ، ودعم لدورها المأمول داخل النظام الدولى الجديد .

الآن وبعد هذه الاطلالة السريعة على انجازات مبارك ، أظن أن سؤالنا الذى طرحناه فى البداية قد سقطت من أمامه علامة الاستفهام ، وأعتقد انه نعم لمبارك لفترة رئاسة ثالثة .

سيقولها كل مخلص من أجل الطهارة والاستقامة والاقدام ، من أجل المستقبل والأمن والأمان والديمقراطية والحرية والرخاء .

لماذا نختار الرئيس لفترة ثالثة ؟

بقلم :
فرج حافظ الدرى

امين عام مجلس الشورى



حمل الرئيس محمد حسنى مبارك أمانة المسئولية على مدى الاثنتى عشرة سنة الماضية منذ اختاره الشعب لقيادة مسيرته فى ظروف بالغة الدقة والحساسية ، وبدأ الرئيس عهده باشعار الشعب أن عهدا جديدا قد بدأ ، تسوده الديمقراطية ويتسم بالايمان بالحرية وسيادة القانون ، فأمر بالافراج عمن لم تنسب إليهم جرائم ممن قبض عليهم فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ المعروفة ، أما المتهمون بجرائم فقد ترك أمرهم للقضاء ليقول كلمته فى شأنهم .

كانت هذه هى بداية التحرك وسياسة الحكم فى العهد الجديد الذى بدأه الرئيس محمد حسنى مبارك ، والذى قام على الركائز الأساسية الآتية :

أولا : الديمقراطية

عبر السيد الرئيس عن منهجه فى سياسة الحكم بقوله إن « طريقنا الذى لا رجعة فيه ، ولا ردة عنه ، هى الديمقراطية الصحيحة التى تبنى المجتمع الفاضل ، وتتيح لكل عرق شريف أن ينال حقه مادام يؤدى واجبه » .

وقد ترتب على الإيمان بالديمقراطية منهجا للحكم الإيمان بأن ليس لأى مواطن إلا حقه العادل فى نتاج عمله ، ومن ثم فلا مراكز للقوة ولا شلل تلتف حول مراكز صنع القرار ، تفيد من وجودها حول هذه المراكز ، فلا سيادة إلا للقانون . ولا نزول إلا على حكمه ، لا فرق فى ذلك بين كبير وصغير وحاكم ومحكوم .

ثانيا : إصلاح المسار الاقتصادى

حينما تولى السيد الرئيس أمانة المسئولية وجد أن البلاد تحاصرها من الناحية الاقتصادية تراكمات ضخمة ترسبت على مدى سنوات طويلة فدعا إلى المؤتمر الاقتصادى لتحديد وتوصيف المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وبيان الحلول المناسبة لها . وأوضح بجلاء أن رؤيته « للنظام الاقتصادى الذى يلائم بيئتنا تستند إلى هدفين هما : زيادة الانتاج ، وتحقيق العدالة الاجتماعية « وأن » هدف التنمية هو المزيد من الموارد لكى تكون أداة لتحقيق العدل الاجتماعى فى الخدمات التى تقدمه الدولة للمواطنين ، وفى اتاحة فرص العمل وتوفيرها كاملة للمواطنين ، وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو فى القطاعين الزراعى والصناعى دون تفرقة بين القطاعين العام والخاص » .

ثالثا : التخطيط

آمن السيد الرئيس بضرورة التخطيط الذى يقدم الحلول المستمرة وفقا للأولويات ، ذلك أن قوام التخطيط هو تحديد الأولويات وبيان الأهداف المطلوب تحقيقها وتوجيه الامكانات المتاحة إليها ، وفى عهد الرئيس مبارك وضعت الخطط الاقتصادية والاجتماعية الآتية :

الخطة الخمسية الأولى : ١٩٨٢/ ١٩٨٧

الخطة الخمسية الثانية : ١٩٨٧/ ١٩٩٢

الخطة الخمسية الثالثة : ١٩٩٢/ ١٩٩٧

رابعا : الزيارات الميدانية

حرص السيد الرئيس حسنى مبارك على الاطلاع بنفسه على مختلف أوجه النشاط ، ومن هنا تعددت زياراته الميدانية لمختلف مواقع العمل والانتاج فى الزراعة والصناعة وهما عماد الثروة القومية وخلق فرص العمل للشباب ، ويحرص أثناء هذه الزيارات على التحقق من أمرين :

١ ـ الاطمئنان إلى أحوال العاملين بالموقع من العمال والاداريين .

٢ ـ الوقوف من ادارة الموقع على حجم الانتاج والعمالة وعائد المشروع بصفة عامة .

خامسا : العلاقات العربية

حين تولى السيد الرئيس حسنى مبارك أمانة المسئولية كانت علاقاتنا العربية مقطوعة بجميع الدول العربية ، فأخذ يعمل جاهدا فى سبيل تحسين هذه العلاقات وبدأ ذلك بوقف الحملات الصحفية من جانب مصر حتى لو تعرضنا لحملات من جانب بعض الأقلام العربية ، وآتت هذه السياسة الحكيمة الرشيدة أكلها ، فعادت الجامعة العربية إلى مصر بعد أن كانت قد نقلت من مقرها الرسمى فى القاهرة فى حركة انفعالية غير مسبوقة ، وبالمخالفة الصريحة لميثاق الجامعة الذى ينص فى مادته العاشرة على أن مقرها الدائم هو القاهرة .

وحين وقعت محنة العرب الكبرى بأزمة الخليج فى سابقة غير مسبوقة ، عندما قام النظام العراقى بغزو دولة الكويت وكلاهما عضو فى جامعة الدول العربية وفى المؤتمر الاسلامى وفى الأمم المتحدة ، وقف الرئيس محمد حسنى مبارك وقفته الشجاعة المنتصرة إلى جانب الكويت الشقيقة التى تعرضت لهذا العدوان الغاشم الغادر إيمانا منه بالحق والعدل والشرعية .

سادسا : العلاقات الدولية

عمل الرئيس على توطيد علاقات مصر بمختلف دول العالم إيمانا منه بأن العالم كله وحدة واحدة

وأن كل دولة فيه تؤثر فى غيرها ، وتتأثر بما يجرى فيها ، فتتابعت زياراته لكثير من الدول الأوربية والأمريكية والآسيوية ودول القارة الافريقية ، وتعدد استقباله لمختلف دول العالم ، ذلك أن عالمنا المعاصر لا يمكن لأى دولة فيه أن تعيش فى عزلة عن غيرها ، وأن شيئا يحدث فى ركن ناء من الكرة الأرضية يؤثر مباشرة على الأركان الأخرى ، ووقف السيد الرئيس دواما إلى جانب الحق والعدل والشرعية الدولية فكسبت مصر ـ بهذه السياسة الحكيمة الرشيدة ـ احترام مختلف دول العالم ، وجاء اختياره رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية تتويجا لهذه السياسة وتقديرا لدور مصر فى السياسة العالمية وتأكيدا لانتماءاتها الأفريقية .

وعلى الجانب الشخصى من حياة الرئيس محمد حسنى مبارك فإن الذين يعرفونه عن قرب يلمسون أنه لم يطرأ على حياته تغيير منذ اضطلاعه بالعمل العام ، إذ يتسم سلوكه بالبساطة وطهارة اليد فضلا عن نزاهة القصد والإيمان الراسخ بالحق والعدل ، فلم يعرف عنه أنه اختص أحدا لصلة تربطه به ، وإنما معيار الاختيار لديه هو الكفاءة والمصداقية والإيمان بأن العمل العام تكليف لمن يقومون به رغبة فى الخدمة العامة .

من أجل هذا وغير ذلك كثير . . .

فإن شعب مصر كله يؤمن بقيادة السيد الرئيس حسنى مبارك للبلاد على مدى الاثنتى عشرة سنة منذ حمل أمانة المسئولية فى أكتوبر ١٩٨١ .

ومن أجل هذا سوف يقول الشعب كله « نعم » لانتخاب الرئيس حسنى مبارك ، حين يتوجه إلى صناديق الانتخاب لانتخاب السيد الرئيس للسنوات الست القادمة .

لأن الوفـــــاء صفــــــاتك



بقلم :

أحمد أبو زيد

رئيس لجنــة الاقتــراحــات
والشكــــاوى بمجلس الشعب

ان الاهتمام الكبير بمشكلة الديون والاتصالات المكثفة مع رؤساء الدول الصديقة بهدف الاقناع للوصول إلى حل جذرى شامل لهذه المشاكل يتجاوز مسكنات اعادة الجدولة التى لا تمس أصل المشكلة لذا نبايعك .

إن الحفاظ على التوازن المطلوب للنظام الاقتصادى الدولى ومطالبة أمريكا للدول الدائنة الأخرى بأن تتخذ خطوات ملموسة فى اسقاط الديون لذا نبايعك .

إن توفير المناخ لتكثيف النشاط الاقتصادى وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه بعد القضاء على التناقض الذى كان قائما بين **القطاعين** العام والخاص .

الاصلاح الهيكلى الشامل بالتحرك على أصعدة مختلفة فى نفس الوقت منسق وعلى نحو متجانس لذا نبايعك .

نبايعك لأنكم لا تفرضون اختيارات معينة ولا تغلقون باب الاجتهاد أمام الأفكار الجديدة أو البديلة ولا يصادر حق أى مواطن فى أن يضيف من مفاهيم أو يتصدى لها بالتعديل والمراجعة .

استيعابه لحقائق العصر ومسلماته وإحكام العقل والمنطق وادراك أن التفاوض فى حد ذاته لا يضعف مركز هذا الطرف أو ذاك ولا يدفعه إلى التفريط فى حق أو تنازل عن مطلب وإنما هو وسيلة اتبعتها الغالبية العظمى من الدول لتسوية المنازعات طبقا لضوابط ومبادىء معينة وتحت مظلة الشرعية والقانون .

نبايعك لأنكم أعدتم الدول العربية إلى مصر الأم والارتفاع فوق الخلافات وتجاوز ما يفرقها من عوامل الشقاق والضغينة عندما يتعلق الأمر بمصير الأمة ورسم طريق المستقبل .

ان الانجازات كثيرة قدمتها لبلدك العزيز فى تاريخه الحديث مما جعله فى مصاف الدول الكبرى فى المحافل الدولية لذا نبايعك .

ان انتهاء الكلام فى هذا المجال قطعا لمختار الكلام حامدين الله سبحانه على ما مَنَّ به علينا من رعايتك لرعيتك .

إننا نبايعك لفترة ثالثة لأنكم أنجزتم وتنجزون ما لم يقدر عليه غيركم فأنتم لمصر ومصر من ورائكم وانا لنطمع فى هذا الأمر وأن يسهل لكِ الصعب ، فمبايعتك لابد منها ولا دفع لها .

قال سيدنا على رضى الله عنه « ان من أصلح سريرته أصلح الله علانيته » .

قال سبحانه وتعالى : « ولا تنسوا الفضل بينكم » .

نبايعك . . لأن الوفاء من صفاتك والوفاء توأم الصدق . . فالصدق والوفاء قريبان فى المنشأ لا يسبق أحدهما الآخر فى الوجود ولا فى المنزلة .

أقيموا على شئونكم والزموا طريقتكم ولا تلتفتوا إلى الصغائر .

نبايعك لأنك تعفو عمن ظلمك ، وتعطى من حرمك وتصل من قطعك ، عارف بالحق قبل أن يشهد عليك ، لا تنابز بالألقاب ، ولاتضار بالجار ، ولا تشمت للمصائب ، ولا تدخل فى الباطل ، ولا تخرج من الحق وأن بغى عليك ، صبورا حتى يكون الله هو المنتقم لك ، نفسك منه فى عناء .

فليس تباعدك بكبر وعظم ولا دنوك بمكر وخديعة أن أَحَبٌ الأمور إليك أوسطها فى الحق وتعُممها بالعدل وتجمُعِها لرضا أهل مصر .

فأنت ممن لا يزدهيه اطراء ولا يستميله اغراء فأولئك قليل .

فلا عجلة بالأمور قبل أوانها ولا تتهاون منها عند امكانها أو الوهن عنها ، إذا استوضحت فتضع كل أمر موضعه فإن اختيارك لحسن الظن منك ، وكلٌ قد استرعيت حقه فإننا منك واثقون .

الانجازات :

نبايعك لأنك أشد الناس إيمانا بالديموقراطية والتزاما بها وهى أفضل السبل لترتيب الأوضاع السياسية فى البلاد .

نبايعك لإيمانك بالأهداف القومية التى ارتضتها أغلبية الشعب والنزول على رغبة الجماهير الحاشدة لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا تتوافق ارادتها إلا على الحق والخير .

نبايعك لطهارة الذمة ونقاء الممارسة .

نبايعك لأن الشعب يريد وأنت معه فيما يريد من وحدة فى الأهداف والغايات تحمى مسيرة الوطن .

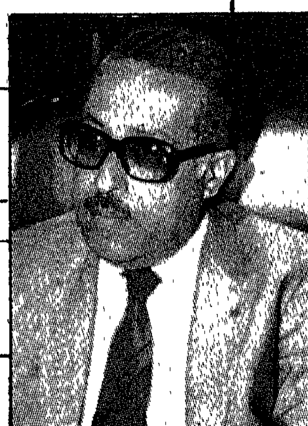
نبايعك لاصلاح النظام الاقتصادى فى مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره لارساء اقتصاد قوى قادر على تحقيق تنمية شاملة لتلبية الآمال المشروعة لأهل مصر وهذا هدفكم النبيل .

نبايعك لاهتمامك بتوفير احتياجات الأسرة المصرية من سلع وخدمات ضرورية بصرف النظر عن الضرورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تبرر ذلك والاهتمام بالاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته .

نبايعك لاهتمامك بمشاكل التعليم فى شتى المراحل ابتداء من القبول فى المراحل الأولى حتى النزول إلى معترك الحياة .

نبايعك لاهتمامك باعادة بناء البنية الأساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج والتجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصادى المتمثلة فى شبكات المرافق والطرق والموانىء والمواصلات ومحطات الكهرباء وخطوط المياه وقد تحقق ذلك فى زمن قياسى وأنه ليعد انجازا ضخما لعله أعظم انجازات مصر فى تاريخها الحديث .

فتــــرة
ثالثــــة



بقلم الدكتور :
ماهر مهران

مقـــرر المجلس القومى للسكـان
وعضـــو مجلس الشـــورى

إن حسنى مبارك هو أقدر من يقود مصر - فى خضم التيارات العاتية التى تحيطه بها - بحكمة شديدة وقدرة فائقة إلى أن يرسو بأبنائنا وأحفادنا إلى بر الأمان والاستقرار .

- أخرج مصر من عزلتها ووضعها فى موقع الصدارة فى المنطقة العربية بحكمته وأسلوبه الدبلوماسى الرفيع .

- أعاد طابا إلى مصر بملحمة سياسية وأسلوب حضارى ضاربا للعالم المثل فى حل المشاكل بين الدول .

- عمق وجود مصر افريقيا فاكتسب احترام وتقدير الدول الافريقية فانتخب رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، أنجز خلال فترة رئاسته انجازات شهدت بها كل دول أفريقيا .

- أصبحت مصر فى عهده مركز الثقل السياسى فى منطقة الشرق الأوسط كما أصبحت طرفا مشاركا فى حل أخطر القضايا الدولية لما يتمتع به الرئيس حسنى مبارك من احترام وتقدير قيادات الدول الكبيرة وفى عهده أصبح السكرتير العام للأمم المتحدة مصريا وكذلك أصبح أمين عام الجامعة العربية مصريا .

- أول رئيس جمهورية يتصدى بشجاعة واصرار لمواجهة أخطر قضية تعرقل مسيرة التنمية وهى مشكلة الزيادة السكانية فأنشأ المجلس القومى للسكان فى عام ١٩٨٥ ومنذ ذلك التاريخ ومعدلات الزيادة الطبيعية فى نزول مستمر إلى أن وصلت إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩٠ .

- أول من تصدى بحزم لمشكلة التعليم فى مصر وفى عهده تم انشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة الذى وضع الاستراتيجيات والسياسات لتنشئة جيل جديد قادر على دفع عجلة الإنتاج .

- فى عهده أصبحت السياحة موردا أساسيا بجانب قناة السويس وتعيش مصر عصرا سياحيا مزدهرا يبشر بالخير العميم فى المستقبل .

- هو الذى رفع شعار صنع فى مصر فأصبحت المنتجات المصرية تنافس السلع المستوردة بل وسلع الدول المتقدمة فى الخارج .

- ولأول مرة فى عهده تتقدم معدلات النمو الاقتصادى على النمو السكانى وأصبحت مصر على وشك اجتياز عنق الزجاجة والانطلاق اقتصاديا إلى آفاق مستقبل سعيد .

وإذا كنا ندعو لفترة ثالثة للرئيس حسنى مبارك فهذا يعنى فترة ثالثة للسيدة الفاضلة سوزان مبارك التى قادت العمل الاجتماعى فى مجال الطفولة والأمومة والتعليم ورعاية المعوقين والاهتمام بطفل القرية ونشر المكتبات الثابتة والمتنقلة والتى كرمتها الأمم المتحدة لجهودها فى محنة الزلزال .

لكل هذا فإن مصر ستنتخب حسنى مبارك رئيسا لها لفترة ثالثة .

من أجل أمل مشرق



بقلم :
عبدالوهاب قوطة

وكيل اللجنة الاقتصادية
بمجلس الشعب

لن أبايعه من أجل انتصارات الماضى وحدها . .

لن أبايعه من أجل انجازات الحاضر فحسب . .

ولكنى أبايعه من أجل أمل مشرق يبدو فى آفاق المستقبل القريب . . أمل تخطى حدود الأحلام . . وبدأ يستقر على أرض الواقع . . تراه الأعين وتلمسه العقول الواعية .

أبايعه قائدا لمسيرتنا . . التى اقتربت من شاطىء الأمان . . شاطىء التنمية والديمقراطية والاستقرار . . شاطىء ازدهار الوطن والمواطن . . أقول لربان سفينة مصر . . ابق معنا . . لنجنى معك ثمار ما زرعت بالعرق والجهد على مدى ١٢ عاما حفلت بالتحديات والآمال والانجاز .

الأوراق تضيق عن حصر انتصارات الماضى وانجازات الحاضر فى عهد مبارك . . فالأعوام الاثنا عشر الماضية سجلت الكثير والكثير . . تعميق المسيرة الديمقراطية وفتح صفحة جديدة فى العلاقات مع القوى السياسية . . استكمال تحرير سيناء . . رفع علم مصر عاليا فوق طابا بعد استعادة آخر حبة تراب لمصر فى أعقاب مارثون طويل من التفاوض والتحكيم أمام هيئة التحكيم الدولية . . عودة مصر للعرب وعودة العرب لمصر . . رفع علم الجامعة العربية فوق مقرها الدائم بالقاهرة . . استعادة مصر لمكانتها اقليميا وافريقيا وعالميا . . اختيار مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها عام ٨٩ . . وقوف مصر إلى جانب الحق والشرعية فى مواجهة العدوان العراقى حتى تحررت الكويت وعادت قيادتها الشرعية . . اختيار الدكتور بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة اعترافا بحجم الدور المصرى وتقديرا لمكانة قائدها . .

كما قلت الانجازات والانتصارات يستحيل حصرها . . ولكنى هنا سأتحدث عن جانب واحد فقط . . هو : الاصلاح الاقتصادى .

عندما تولى الرئيس حسنى مبارك قيادة مصر عام ١٩٨١ . . كان أمامه أحد طريقين للتعامل مع المشكلة الاقتصادية فى مصر التى ظلت سنوات طويلة مستعصية على الحل . . إما العلاج الجذرى مع صعوبته ومرارته . . وإما العلاج بالمسكنات وهو الأسلوب الذى اتبع مع اقتصاد مصر على مدى السنوات التى سبقت ولاية مبارك .

واختار مبارك الطريق الأول . . اختار العلاج الجذرى . فهو بطبيعته يرفض استخدام المسكنات التى تؤدى إلى تحسن ظاهرى على المدى القصير ، بينما تتفاقم صعوبة الحالة على المدى البعيد لتصيب مستقبل الأجيال القادمة فى مقتل !

اختار مبارك الطريق الأول . . وكانت البداية عقد المؤتمر الاقتصادى . . فمبارك يؤمن بالعلم

والتخطيط اسلوبا لحل أى مشكلة الحل الأمثل .. وبدأت الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٨٢ ..

كان مبارك بعمق خبرته وبعد نظره يعرف أن المستقبل للاقتصاد الحر .. قبل أن تثبت الأيام والأحداث فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق تلك الحقيقة بسنوات .. كان يعرف أن التحول ضرورة .. وأن القطاع الحكومى والقطاع العام لن يستطيع أن يستوعب الأعداد الهائلة من الخريجين كل عام .. وأن عجلة التنمية لن تستطيع يد الحكومة وحدها أن تدفعها خاصة مع الزيادة المطردة فى عدد السكان .

من هنا بدأ مبارك يشجع القطاع الخاص .. لايجاد فرص العمل لأبناء مصر ودفع عجلة التنمية وتلبية احتياجات الشعب وزيادة الانتاج والحد من الاستيراد من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب .. وكان مبارك يعرف أن جذب الاستثمارات سواء من القطاع الخاص المصرى أم الاستثمارات الأجنبية يتطلب بنية أساسية قوية وسليمة .

وكانت البنية الأساسية فى مصر متهالكة .. الكهرباء تنقطع يوميا بالساعات .. الاتصالات التليفونية بين أحياء القاهرة غاية فى الصعوبة ، ناهيك عن الاتصالات الدولية التى كان أسهل لاجرائها أن يسافر المستثمر إلى دولة قريبة مثل قبرص أو اليونان حتى يتصل ببلده فى أوربا أو أمريكا ثم يعود .. الاسكان يعانى من أزمة خانقة .. شبكات مياه الشرب والصرف الصحى لم تحظ بأدنى رعاية منذ ٦٠ عاما .. الطرق والسكك الحديدية .. الفنادق الكبرى محدودة العدد .. أزمة المرور فى العاصمة مستحكمة ..

وبدأ مبارك حملة ضخمة لاعادة بناء البنية الأساسية .. وفى خلال سنوات الخطتين الأولى والثانية أقيمت محطات الكهرباء وتضاعفت الخطوط التليفونية عدة مرات .. وأقيمت المدن الجديدة فى مختلف أنحاء مصر .. وانتهت المراحل الأولى لأضخم مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وأنشئت الكبارى والأنفاق العديدة فى العاصمة والمبنى الجديد لمطار القاهرة والمرحلة الأولى لمشروع مترو الأنفاق .. وغيرها وغيرها .

وبالتوازى مع حملة البناء .. تم استصدار تشريعات تيسير الاستثمار من أجل جذب رؤوس الأموال واقامة المشروعات .. فامتلأت المدن الجديدة فى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان بالمصانع الانتاجية الخاصة .. وفى نفس الوقت لم يهمل مبارك مشروعات القطاع العام فهو يؤمن أن القطاعين العام والخاص هما جناحا الاقتصاد الوطنى ، وتمت أكبر مشروعات لتجديد واحلال مصانع شركات القطاع العام لتؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى .

وبدأت معركة الاصلاح الاقتصادى بالمفاوضات الشاقة والمضنية مع صندوق النقد الدولى .. طالت المفاوضات عدة سنوات وكان يمكن أن تتم فى أشهر معدودة .. فقد كان مبارك يحرص على أن يكون الاتفاق مع الصندوق متدرجا يراعى البعد الاجتماعى ومصلحة أبناء الشعب ، لأن الجرعة الزائدة من الدواء قد تصيب المريض بالمضاعفات .

وتم التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد ، ودخلت مصر نادى باريس واتفقت مع الدول الدائنة على اسقاط ٥٠٪ من ديونها على مراحل ، فى الوقت الذى نجحت فيه سياسة مبارك

الخارجية فى أن تسقط جميع الديون العربية والديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة .. ولنرى حجم ما تم التنازل عنه من ديون مستحقة على مصر وهو مبلغ سبعة آلاف مليون دولار ديونا عسكرية للولايات المتحدة أى ٢٠٪ من اجمالى ديون مصر وهى ١٠ آلاف مليون دولار بالاضافة إلى الديون الخاصة بالدول العربية التى تصل إلى ٦ آلاف مليون دولار أى ان اجمالى تلك المبالغ تصل إلى ٢٣ ألف مليون دولار أى ثمانين ألف مليون جنيه مصرى .. واسقاط هذه الديون لمكانة مبارك ومصر بين دول العالم .. **ولولا هذه المكانة ما تحقق هذا الحلم .**

وقد تحقق نتيجة لذلك موارد أجنبية لمصر ودخل خزانة البنك المركزى حوالى ١٢ ألف مليون دولار وهذا ما أدى إلى استقرار سعر العملة الأجنبية وثبات قيمة الجنيه المصرى لمدة تزيد عن العامين فى مواجهة العملات الأجنبية .

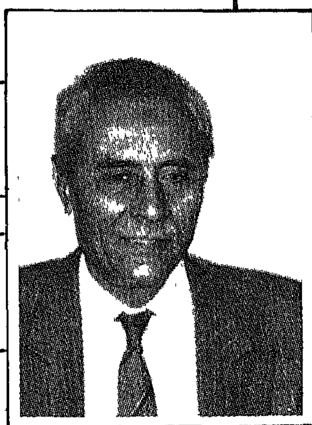
وصدر قانون قطاع الأعمال العام ليحقق قفزة لهذا القطاع فى مجال الادارة والانتاج وتبدأ مرحلة جديدة لصالح الاقتصاد المصرى ولصالح العاملين .

ومع اجراءات الاصلاح الاقتصادى .. حرص مبارك على زيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاعين العام والخاص لمواجهة آثار الاضلاح .. فزادت المرتبات على مدى السنوات الست الماضية بنسبة تزيد على ١٠٠٪ .. وكان الهدف هو المواطن المصرى وتحسين مستوى معيشته ..

والآن .. تبدأ مصر فى الخروج من عنق زجاجة مشكلتنا الاقتصادية .. ويعد مبارك شعبه بأن يتحقق الازدهار والطفرة الاقتصادية فى منتصف ١٩٩٤ .. بعد نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى الذى شهدت به مؤسسات التمويل الدولية وسجلت تقديرها للحكومة المصرية على الخطوات الكبيرة التى قامت بها فى هذا الصدد .

تنظر للماضى بتقدير للانجاز .. ونعمل فى حاضرنا بكل جهد .. من أجل مستقبل لمصر مبارك نثق فى أنه أكثر اشراقا وأملا لأبناء هذا الشعب الأصيل .

تسألنى لماذا ؟
وهذه هى الاجابة



بقلم المهندس :
طلعت مصطفى

وكيل لجنة الاسكان
بمجلس الشعب

سألنى سائل ما بالك فى اصرار الشعب على ضرورة التجديد لرئاسة مبارك لفترة ثالثة . وأجبت بأن الحكم واستقراره على أسس تحترم مصالح الأمة وتسعى إلى مصالحها حاضرا ومستقبلا وتزيل عن كاهلها ما كبلها ماضيا لهو هدف أسمى يستحق تقدير من يقوم عليه ـ وخاصة أن تاريخه خلال الفترتين السابقتين قد أكد ذلك ولم تعلق به أى شائبة مما تشوب طوال مدة الحكم وخاصة فيها لمسناه من ماض قريب

هذا الهدف السامى الذى تحقق يستحق أن يكون الحرص عليه كما قلت وعلى قائد مسيرته أمرا من الأمور الواجبة الاهتمام بل والالحاح على استمراره مادام قبل ذلك صاحب الشأن . وأما إذا تردد فمن حق الأمة أن تضع فى عنقه مقدارتها كما سبق أن وضعتها وأن تطالبه بالحاح أن يستمر فى أدائه المتميز والذى أنتج لمصر ما شهد به العالم خارجيا فى كل مناسبة تستدعى شهادة عالمية مثل تخفيض الديون والتنازل عن جزء كبير منها ودعم مواقفه السياسية الشجاعة واقبال العالم على الاستثمار فى مصر بعد أن كانت احدى البلاد التى يهرب منها المستثمر ولا يضعها فى مجال مروره بأجوائها .

وأما أداؤه الداخلى فلم تر مصر فى تاريخها القريب أو البعيد حاكما أو رئيسا قد تميز بما كان عن عيوب غيره ويتمثل ذلك فى أمور وتصرفات شخصية تتصل بذاته وأسرته والمحيطين به والعاملين معه فهو يعود فى فكره فى اختيار معاونيه إلى ما قررته أنظمة الحكم النظيفة وما أصله نظام الحكم فى الاسلام من أن من يطلب الولاية لا يولى ومن يكون حاشية أو شلة فتنزع منه الولاية وهى مسألة تختلط فيها بعض المسائل عند ذوى التفكير السطحى ، أما المفكر الواعى فيؤمن تماما أن شعور الرئيس أو الحاكم بأنه يحكم ملكا خاصا له أو أنه عمدة أو صاحب ضيعة أو قائد عصابة كل ذلك سمة المتخلفين من الحكام .

اما حسنى مبارك الذى لم يجنح خلال اثنى عشر عاما إلى شىء من ذلك بل كان على العكس تماما يتميز بحساسية مرهفة حادة وشديدة نحو الشللية أو العائلية المستغلة أو الانعامات والاغداقات على حساب الأمة أو اغلاق الأفواه بالاتخام فى الانعام أو الكبت حتى بالاجرام .

فلم نر صاحبا أو قريبا استفاد بل لدى الدلائل على عكس ذلك ـ ولم نر عدوا ناله سجن أو تعذيب أو تغريب .

لن أتحدث عن صلابة الرئيس حتى عادت إلينا طابا ومن قبلها عادت سيناء كاملة لنا . وتحققت لمصر نتائج العبور . . العبور الذى بدأ بالرئيس قائدا للنسور ولن أتحدث عن صاحب الفضل فيما نعتز به اليوم من ممارسة ديموقراطية . . وحرية تعبير وسيادة قانون وقطف ثمار سياسة الاصلاح الاقتصادى . . وسأقصر حديثى على مثلين مازلنا نعيش أحداثهما . . الأول حينما باغت الزلزال

مصر فجأة وعلى غير توقع وما كان لأحد أن يتوقعه بعد أن عجز العلم عن التنبؤ سلفا بزمان الزلزال ، ومكانه . . ولا يسعنى ألا أن أشيد بالموقف الوطنى الرائع للرئيس حسنى مبارك فى مواجهة هذه المحنة فقد أبى إلا أن يقطع رحلته التى كان يقوم بها فى الخارج وأن يسارع بالعودة إلى الوطن بعد رحلة شاقة ليقف إلى جوار مواطنيه وليقود جهود الانقاذ والاغاثة وازالة الآثار الناجمة عن الزلزال وواصل العمل ليل نهار حتى استطاع مع رجال حكومته وفى زمن قياسى أن ترفع جميع الأنقاض ويعالج جميع المصابين وتعويض الأغلبية من المنكوبين وأن تهيأ الاقامة لجميع من فقدوا مساكنهم فى هذه الكارثة . لم يهدأ للرئيس مبارك بال إلا بعد أن تم تسكين كافة الأسر التى أضيرت وتم اصلاح وترميم المساجد والآثار الاسلامية التى أضيرت . . وهكذا خلق الرئيس فى المجتمع روح العزم والارادة والتحدى فى مواجهة هذه الأزمة .

المثل الثانى لروح التفانى والتضحية فى خدمة الوطن ظهر حينما استغل قلة المناخ الديموقراطى الذى تعيشه فحاولوا هز الاستقرار الداخلى والتأثير على بعض الموارد القومية التى أصبحت تمثل مصدرا أساسيا للدخل القومى كالسياحة . . حاول هؤلاء الموتورون ضرب هذه الصناعة والهجوم على سيارات السائحين . . وجاءت هذه المحاولات فى وقت تسير فيه مصر بثبات فى طريق الاصلاح الاقتصادى جاءت تلك القوى المعادية لانطلاقة مصر لتضرب حريتها ضد سلام البلاد واستقرارها لاجهاض الأمل وتبديد حصاد العمل المضنى فضرب الارهابيون بلا تمييز رموز الدولة من رجال الأمن والمسلمين والأقباط والسائحين .

وأصبح الوضع يمثل كارثة بالنسبة لصناعة السياحة فى مصر . . ويفاجئنا الرئيس مبارك بزيارات لمناطق السياحة فى مصر . . والالتحام بالسائحين والتحدث معهم غير عابىء بأى مخاطر . . واضعا نصب عينيه تفويت الفرصة على هؤلاء المخربين ونقلت وكالات الأنباء العالمية الخبر بالصوت والصورة . . ويتغير المفهوم العالمى لأمن مصر وأمانها . . وتبدأ من جديد قوافل السياحة تتدفق إلى مصر .

ويقف مبارك بكل شجاعة لمواجهة الارهاب ويطلق نداءه الوطنى القوى « مالم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد تدافع عن الارهاب وترفضه وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه فسوف تكون النتيجة وبالا على الأمة بأكملها . . وهكذا عمل مبارك على تحريك المجتمع كله ضد الارهاب وهيأ الرأى العام للمشاركة الجماعية فى هزيمة قوى التطرف وهيأ الرأى العام العالمى بأن مصر واحة الأمن والأمان .

ان كل الأمور تسير بقضاء ونقاء واتزان . . أفلا نرى بعد ذلك كله اجابة على سؤالك .

لقد أوضحت لماذا أطالب وألح على الرئيس مبارك أن يقبل منا عبء فترة ولاية ثالثة لاستكمال المسيرة . . مادام مكنه الله صحة وتوفيقا .

وكأنــه ....
يقــرأ الغــد

بقلم :
أحمد خيرى

وكيل لجنة العلاقات الخارجية ووكيل
جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية



تولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم فى مصر بعد ظروف عصيبة مرت بها البلاد ، فقد تولى الرئيس مبارك الحكم بعد حادث المنصة الذى راح ضحيته الرئيس أنور السادات وكان من الممكن أن يتجه الرئيس بعد توليه إلى القمع وكبت الرأى ووأد الديمقراطية الوليدة بحجة انقاذ مصر من أيدى الارهابيين الذين طالت أيديهم رئيس الدولة الراحل .

لكن ثقة مبارك بنفسه وبشعبه جعلته يتصرف بعكس ذلك تماما . . فقد فتح مبارك الأبواب . . كل الأبواب . . أخرج المعتقلين من سجنهم والتقى برموزهم من كبار رجال الصحافة والسياسة ، وأرسى سيادة القانون وفتح الباب على مصراعيه أمام حرية الصحافة . . وفى اطار سياسة عامة للانفتاح فى كل المجالات على العالم . . جاء الانفتاح الاقتصادى أو الاصلاح كما يفضل الرئيس أن يطلق عليه . لقد آمن أن الانغلاق فيه أكبر الضرر لمصر لأنه يحجب العلم والتقدم . . بينما فتح مجالات التعاون مع العالم فيه أكبر فائدة ـ وكانت وجهة نظر صائبة بالفعل ـ وقد أدرك مبكرا مؤشرات المستقبل وكأنه يقرأ الغد . .

ويصعب على المرء أن يتخيل حالة مصر إذا لم يكن الرئيس حسنى مبارك بفكره المستقبلى قد اتخذ قراره بضرورة تحقيق الاصلاح الاقتصادى . لقد سبقت مصر بهذه الخطوة المصيرية دولا كثيرة وكبيرة فى العالم مازالت تتعثر فى خطواتها الأولى فى هذا المجال . حتى انه أشاد البعض فى المجر خلال زيارة وفد مجلس الشعب بسياسة مصر التى استشعرت مبكرا ضرورة الاتجاه إلى تحرير الاقتصاد .

ولقد حقق الاصلاح الاقتصادى نجاحا فى ظل قبول وطنى ودولى مما ساعد على سرعة المضى فى تطبيقه وتحقيق نتائج ايجابية ملموسة ومن أبرز هذه النتائج اتجاه سعر صرف الجنيه المصرى نحو الاستقرار بعد تحريره وتوحيده وتحول ميزان العمليات الجارية من عجز إلى فائض مما ساعد بدوره على اعادة بناء الاحتياطات من النقد الأجنبى وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض نسبة التضخم وزيادة الايرادات السيادية وتحقيق انخفاض نسبى فى سعر الفائدة بعد الارتفاع المتواصل الذى تحقق فى أعقاب تحريرها .

ان سياسة الاصلاح الاقتصادى لها ثمنها كما يقول الخبراء الاقتصاديون ، وهذا الثمن يدفعه الشعب خاصة الطبقات الفقيرة . . لكن الرئيس مبارك كان حكيما عندما طلب أن يكون التطبيق بدون صدمات أو قرارات مفاجئة تخل بالموازين الاجتماعية . . وأصر الرئيس دائما على أن يراعى هذا عند تطبيق الاصلاح وعدم الاخلال بالعدل الاجتماعى باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الإسلام الاجتماعى وكذلك عدم الاخلال أو نقض التعهدات بعدم الاضرار بمصالح العمال وتقوم الدولة بعمل التدريب التحويلى للراغبين فى تغيير خبراتهم ووظائفهم حتى تتمشى مع تطوير قطاع الأعمال واستيعاب الجديد فى الحركة الاقتصادية لتنشيط دور القطاع الخاص والشركات المساهمة .

إننا عندما نقول نعم للرئيس مبارك لفترة ثالثة فى الحكم فإننا نذكر فقط خطوة واحدة ضمن عشرات بل مئات الخطوات والاجراءات التى اتخذها الرئيس لصالح الوطن . . وهذه الخطوة هى جهده منذ أوائل التسعينيات من أجل تنفيذ مجموعة من اجراءات الاصلاح المالى ومن أهمها الالتزام

عند وضع الموازنة العامة بعدد من المحددات أبرزها الالتزام بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الاطار العام لبرنامج الاصلاح الاقتصادى.حتى نواكب الوضع الاقتصادى العالمى الجديد وألا يسمح لأى نشاط باحتكار أى نوع من النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمهارى وكذا الخدمات .

لقد تم فى عهد الرئيس مبارك انهاء التعدد فى سعر الصرف وأصبح هناك سعر صرف واحد للجنيه المصرى لكافة المعاملات مما سمح بافساح المجال للتعامل فى العملات الأجنبية خارج البنوك وذلك بانشاء شركات الصرافة . . ولقد كان لانشاء السوق المصرفية الحرة آثار ايجابية سريعة إذ أدت إلى زيادة موارد الجهاز المصرفى من النقد الأجنبى بزيادة التحويلات النقدية على حساب التحويلات العينية للعاملين بالخارج فضلا عن استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار على مدار عامين تقريبا .

ولقد شهد حجم التداول فى الأوراق المالية ارتفاعا متزايدا خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة الجهود المبذولة لتهيئة المناخ المناسب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى خلق جو من الطمأنينة والثقة وبالتالى استمرار ارتفاع حجم التعامل فى سوق الأوراق المالية ليصل عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٥ أضعاف ما كان عليه عام ١٩٨٥ كما تضاعف عدد الشركات المسجلة فى البورصة عن نفس الفترة .

ومن أكبر الانجازات التى تمت فى عهد الرئيس مبارك تخفيض حجم الدين الخارجى لمصر إلى النصف تقريبا وذلك على أثر الجهود الدؤوبة والمضنية التى بذلها الرئيس من أجل تخفيض عبء المديونية الخطيرة التى أثقلت كاهل مصر ومعها العديد من الدول النامية . . تلك الجهود التى عبرت عن حكمة وقدرة مبارك فى استثمار الظروف والمستجدات الدولية لصالح مصر . . كما أبرزت تقدير العالم لوزن مصر الاقليمى ومساندتها للشرعية الدولية والسلام وسياستها الخارجية المتوازنة .

ولقد ظهر حرص الرئيس على صيانة ما تحقق من مكاسب فى هذا المجال ونجاح فى خطوات الاصلاح الاقتصادى . . عندما قرر وقف أى اقتراض من الخارج يكون لأسباب أو أغراض استهلاكية وقصر القروض على المشروعات الانتاجية التى من شأنها زيادة قدرة البلاد على خدمة الدين الخارجى وتمويل الواردات مع امكانية سداد هذه الديون .

لقد اهتم الرئيس حسنى مبارك بقضية التصدير وأكد كثيرا انها حيوية بالنسبة لمصر . . بل ان سياسة التحرر الاقتصادى ترتكز أساسا على زيادة الاندماج فى السوق العالمى حتى تستطيع التجارة الخارجية أن تضطلع بدورها فى جنى ثمار المزايا النسبية وما يستتبعه ذلك من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حصيلة الصادرات المصرية . . ذلك أن معالجة العجز المزمن فى الميزان التجارى أصبح ضرورة حتمية لاعادة التوازن بين الصادرات والواردات ، وقد انخفضت نتيجة هذه السياسة الواردات .

وكان الاهتمام المبكر من جانب الرئيس بالمشروعات الصغيرة والحرفية يبرز استشعاره بما هو اكثر ملاءمة لظروف المجتمع المصرى وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية وقد كان من نتائج هذا الاهتمام تسهيل القروض للشباب وبناء مدن الحرفيين وزيادة مشروعات تشغيل الخريجين وتسليم الأراضى المستصلحة إليهم وتبنى الصندوق الاجتماعى للصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة ولقد ساهمت جمعيات رجال الأعمال وخاصة فى الاسكندرية بالتعاون مع المعونة الأمريكية بالكثير فى هذا المجال للآن خاصة الحرفيين . وبهذه الاجراءات يمكن القول أن المشروعات الصغيرة ستكون خلال السنوات القليلة القادمة من أهم ملامح المجتمع الانتاجى والتجربة المصرية للتنمية والتقدم .

ان ما ذكرته لا يمثل إلا جزءا ضئيلا جدا مما يجب أن نذكره عن الرئيس محمد حسنى مبارك وما تحقق فى عهده من خطوات واجراءات خاصة فى المجال الاقتصادى لتحقيق زيادة الانتاج والتنمية .

لكى تصل السفينة
إلى بر الأمان

بقلم الدكتور :

محمد عبداللاه



رئيس لجنة العلاقات الخارجية
بمجلس الشعب

قد يتساءل البعض لماذا الحديث عن فترة رئاسة ثالثة لمبارك . وبداية اسمحوا لى أن أقرر حقيقة لا يختلف عليها اثنان ، ألا وهى أن الرئاسة ليست ترفا وانها تكليف لا تشريف ، كما أنها مسئولية وأمانة لا يتحملها إلا القادرون عليها . . المقدرون لتبعاتها ومسئولياتها .

والرئاسة الصادقة مع نفسها وشعبها لابد أن تكون فى جوهرها انصهارا مع تفاعلات الأمة ، واستلهاما لتطلعاتها ، وتوحدا مع خصوصيتها ، وحارسا أمينا على مقدراتها .

وان نظرة موضوعية لطبيعة الرجل الذى قاد سفينة العمل الوطنى خلال هذا البحر العاصف من التحديات منذ تولى زمام السلطة فى أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن ، ولحجم ما تحقق فى عهده من انجاز ، سوف تبرز أن الرئيس مبارك كان وبحق هو الرجل المناسب الذى اختاره القدر لتولى أمانة المسئولية فى هذه الظروف العصيبة ، وأن ما تحقق بالفعل فى عهده من انجاز هو بكل المقاييس شىء رائع ويدعونا إلى التطلع إلى استكمال المسيرة به ومعه من أجل أن تصل السفينة إلى بر الأمان ، ومن أجل أن يتحقق المزيد من الانجاز الذى تتطلع إليه شعوبنا العربية والإسلامية والافريقية ، ومن أجل أن يعم السلام والأمن والاستقرار ربوع العالم الذى نعيش فيه .

فالرئيس مبارك رجل صادق مع النفس ومع الغير . . مستقيم القصد لا يعرف الالتواء . . لا يظهر غير ما يبطن . ولقد لخص ببساطة شديدة أسلوبه الواضح والصريح فى المعاملة فى عبارة قالها عقب توليه أمانة المسئولية وهو يخاطب حشدا من مستمعيه فى الولايات المتحدة ، إذ قال سيادته : « ان سياستى هى التحدث بصراحة وأن أصرح بما يدور فى خلدى ، كما اننى لا أحب أن أحوم حول الأشياء أو أن أغلف آرائى بمعسول الكلام . . اننى أؤمن بالاجابات المباشرة على الأسئلة » . . تلك إذن هى مفاتيح شخصية الرئيس مبارك ومنهجه فى التعامل ، ولقد طبقه بأمانة فى كل تعاملاته سواء فى الداخل أو الخارج فاكسبه الثقة والمصداقية .

والرئيس مبارك رجل واقعى وعملى يعلم أن السياسة هى فن الممكن ، وأن أساس الحكم هو العدل ، وأن مقصد التنمية هو الإنسان ، وأن المسئولية الوطنية مشاركة ، وأن الوطنية ليست حكرا على جماعة دون أخرى . ومبارك رجل التوازن والحل الوسط الأمثل .

ولهذا فقد استطاع أن يصون مصر ويحفظ لها سلامها الاجتماعى وأمنها الوطنى وسط جو عاصف بالعنف والأخطار الجسام . . وهو لم يصنها منغلقة على الذات ، محجوبة عن التطور ، محرومة من التقدم ، بل صانها دولة محورية فاعلة فى اطارها الاقليمى . . ذات مصداقية واحترام ودور ورسالة على الصعيد الدولى ، تشق طريقها بنجاح من أجل التنمية وبناء الرخاء برغم كل الصعاب . . يصنع شعبها الحر بسواعد أبنائه وعلمه وتحضره المستقبل الأكثر كرامة للإنسان والوطن .

ولاشك أن مبايعة الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة تستند إلى أسباب موضوعية عديدة يأتى فى مقدمتها حرص الرئيس فى الداخل على اقامة التوازن بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية واطلاق الحرية الفردية الخلاقة وتعزيز السياج الاجتماعى لها وتحقيق التوازن والاعتدال فى سياسة مصر الخارجية مما أكسبها مساحات متزايدة من الصداقات والاحترام والثقة والمصداقية بين دول العالم .

وحتى لا يتوه الحديث أو تتشعب دروبه ومسالكه فسوف نقصره على جانب واحد فقط ، ألا وهو جانب السياسة الخارجية فى حكم الرئيس مبارك .

وإذا قلنا أن السياسة الخارجية لأى دولة لابد أن تكون فى تحركاتها وممارستها لمسئولياتها انعكاسا صادقا وأمينا لمتطلبات تحقيق أمنها القومى وحماية مصالحها الحيوية المشروعة ، فإنه انطلاقا من هذا المفهوم الحضارى وتكريسا له ، نجد أن سياسة مصر الخارجية فى عهد الرئيس مبارك ، وأن كانت تعكس اهتماما بارزا بعلاقات مصر الدولية ، إلا أن رخاء الإنسان المصرى وتحقيق رفاهيته ، بكل ما يعنيه ذلك من تأكيد لحريته وأمنه وسلامه ، يظل هو الغاية المنشودة والمحور الأهم الذى تدور حوله جهود العمل الوطنى فى الداخل والخارج على السواء ، وتتكرس من أجله جهود العمل الدبلوماسى على مختلف الساحات الاقليمية والدولية .

ولقد تميزت سياسة مصر الخارجية هذه بالوضوح والثبات والاتزان ، فكانت على الصعيد الوطنى تعبيرا عن نبض الشارع المصرى وانعكسا صادقا وأمينا للحس الوطنى ولاستقلال الارادة المصرية فى مواجهة مختلف التحديات والصعاب ، وعلى الصعيد العربى استمساكا بأعلى درجات الصدق القومى ، وعلى الصعيد الدولى التزاما باحترام قواعد الشرعية ومبادىء القانون الدولى فجاءت أقوالها متسقة مع أفعالها ، واكتسبت بذلك المصداقية وانتزعت احترام الجميع . . العدو قبل الصديق .

وانتهجت مصر دبلوماسية ايجابية نشطة ، فكانت فاعلة لا مشاهدة فى كل ما يشهده العالم من تطورات وتحولات ، وسعت فى اتصالاتها مع مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أم النامية الى استثمار ما تتمتع به مصر من رصيد حضارى وتاريخى . . وثقل سياسى استراتيجى من أجل طرح تصوراتها وأفكارها وتقديم مساهماتها الايجابية ، ليس فقط فيما يتصل بأوضاع المنطقة التى نعيش فيها ، بل أيضا فى كيفية معالجة العديد من القضايا التى تتصل بموضوعات السلم والأمن الدوليين ومشكلات التنمية فى العالم بأبعادها المختلفة ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ولقد كان هذا الاسهام الايجابى من مصر فى مختلف الشئون الدولية موضع تقدير العالم أجمع سواء على المستوى الاقليمى أم الدولى ، وعبر عن تقديره هذا باختيار اثنين من أبناء مصر ليتوليا منصبى أمين عام الجامعة العربية وأمين عام الأمم المتحدة .

ومما لاشك فيه أن وصول شخصيتين مصريتين إلى هذين المركزين المرموقين إنما يؤكد مدى ما تتمتع به سياسة مصر الخارجية فى عهد الرئيس مبارك من ثقل ومصداقية على المستويين الاقليمى والدولى وتفاعل دائم مع مختلف القضايا الدولية والاقليمية .

ولقد أرست مصر فى علاقاتها الدولية نماذج مشرقة ومضيئة للصداقة المثمرة والتفاهم المتبادل

والتعاون الخلاق رسخت الاتجاه إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية وأكدت على أن الامن والسلم الدوليين فى ظل التحديات القائمة هما مسئولية جماعية يتحمل الجميع ، شمالا وجنوبا ، أعباءهما والتزاماتها ، وعملت على تأكيد مسئولية الأمم المتحدة بوصفها المعبرة عن ارادة المجتمع الدولى فى دعم السلام ، بل وفى صنعه وفرضه - إذا اقتضى الأمر - من خلال حشد الارادة الجماعية لتنفيذ قراراتها ، والتأكيد كذلك على أن التعاون الدولى والاعتماد المتبادل بين الدول على أساس من العدالة والانصاف واحترام السيادة وعدم التدخل فى شئون الدول هو السبيل إلى عالم أفضل .

وكانت هذه الممارسة الحضارية المساندة للحق والعدل والشرعية محل ثقة واحترام وتقدير العالم أجمع وكان لها مردودها الايجابى متمثلا فى الاسهامات البناءة التى قدمت إلى مصر باسقاط جانب كبير من ديون مصر الخارجية دعما من الجماعة الدولية لانجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادى إيمانا منها بأن مصر القوية هى ركيزة للسلام والأمن والاستقرار ، ومتمثلا كذلك فى مساندة الجماعة الدولية لجهود مصر لدفع مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ، وفى مواقف أخرى كثيرة كان آخرها الوقوف إلى جانب الشعب المصرى لمواجهة آثار الزلزال الذى تعرضت له البلاد فى الثانى عشر من أكتوبر ١٩٩٢ .

ولقد التزمت مصر بخط ثابت لسياستها الخارجية منذ تولى الرئيس مبارك أمانة المسئولية يستند إلى ركائز ثابتة ، أكدت الأيام والممارسة سلامة وصدق توجهاته .

وتتمثل الركائز التى يقوم عليها هذا الخط فيما يلى :

أولا : التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر ولكل دول وشعوب العالم وبخاصة الدول التى تدخل فى دوائر انتمائنا ، وصولا إلى مجتمع دولى يسوده التعاون والأخاء ، وتختفى منه الحروب وعوامل الدمار والخراب . ويرتبط بهذا مساندتنا النشطة للجهود المبذولة للحد من سباق التسلح والقضاء على كل أسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية فى حاضرها ومستقبلها وتنذر بتقويض كل ما أقامه المجتمع الإنسانى من عمران وحضارة بالاضافة إلى استنزاف موارد التنمية فى وقت أحوج ما تكون فيه البشرية إلى كل ما يساعد على دفع عجلة هذه التنمية من أجل خيرها وتقدمها ورفع المعاناة التى يرزح كثير من الشعوب تحت كاهلها .

ثانيا : توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية وتأمين المصالح القومية الحيوية باعتبار أن التحدى الأكبر الذى يواجه الأمم على اختلاف قدراتها وظروفها هو تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائها وتحقيق استقلالها الاقتصادى والذى بدونه لا يكتمل الاستقلال السياسى .

وان إلقاء نظرة موضوعية على تحركنا الخارجى طوال سنوات حكم الرئيس مبارك سوف توضح إلى أى مدى كان تركيزه على الجانب الاقتصادى إلى حد كبير من خلال انتهاج دبلوماسية نشطة للتنمية عملت على خدمة أهداف التنمية سواء من خلال العمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة ، أو من خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع ، أو بالعمل على جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الانتاج فى مصر وادخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات .

ثالثا : الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعلقة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولا تلتفت إلى صغائر الأمور . ويظهر تطبيق هذا المبدأ فى اقامة علاقات صداقة وتعاون مع كافة الدول التى تحترم سيادتنا وحقوقنا وتجنب الدخول فى عداء مع أى دولة لا تهدد أمننا القومى أو مصالحنا الحيوية ، وعزز هذه الخطوة الترفع عن الدخول فى معارك اعلامية أو مبارزات كلامية مع أى دولة من الدول .

ولقد حرص الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليه مسئولية الحكم على الالتزام بهذا الخط ، فأصدر أوامره بوقف الحملات الاعلامية المضادة التى كانت مستعرة على الساحة العربية ، وعمل على نبذ الخلافات العربية ، وسعى لرأب الصدع فى العلاقات السياسية بالتفاهم والمصالحة والمناداة بحتمية التضامن العربى ، ولقد أكدت هذه الممارسات عمق التوجه العربى لقيادة الرئيس مبارك .

ولقد وظفت القيادة المصرية ـ وبتحرك ايجابى ـ العديد من المتغيرات لخدمة توجهها القومى ولم تتوقف فى انتظار أن يتحرك إليها الآخرون إيمانا منها بأن المصير العربى واحد ، فمدت يد العون والمؤازرة لمن احتاجها ، ووقفت إلى جانب الحق والعدل والشرعية ، وساندت قضايا الأمة العربية الرئيسية وفى مقدمتها قضية الشعب الفلسطينى العادلة فى الحرية وتقرير المصير وقضية الدفاع عن الأمن القومى العربى ضد كل المحاولات الرامية لزعزعة استقراره .

ولم تكن ممارسات سياستنا الخارجية على مختلف دوائر انتمائنا الأخرى ، الإسلامية والافريقية واللاانحيازية والدولية إلا انطلاقا من هذا الخط الثابت الواضح .

رابعا : تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية ، وفى مقدمتها الدول العربية والإسلامية والافريقية وبلدان عدم الانحياز مع التأكيد على مبادىء حسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل والاعتماد المتبادل والاسهام فى القضاء على أسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول انطلاقا من إيماننا بعدم وجود تناقض حقيقى فى المصلحة بينها ، وادراكا للفائدة الكبيرة التى تعود عليها جميعا من مضاعفة التعاون فيما بينها فى شتى المجالات .

ولقد ثَبّتتْ مصر سياسة خارجية واقعية تقوم على أساس من الموضوعية وترتكز على مبادىء ومفاهيم واضحة لا تتلون ولا تتبدل ، وحرصت فى كل مجالات تحركها الدبلوماسى على تأكيد هذه المبادىء وترسيخها ، الأمر الذى ساهم فى تأكيد ودعم مكانة مصر الدولية ومحورية دورها وامتداد قدرتها على التأثير الفعال .

واستطاع الرئيس مبارك أن يكشف بتوجهه القومى وسياساته العربية الناجحة عن الوجه الحقيقى لمصر . ولقد أثمرت جهوده المثابرة طيلة الثمانينيات عن عودة العلاقات المصرية العربية بعد قطيعة دامت عقدا من الزمان ، بل ونمو هذه العلاقات وتطورها ودخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لصالح شعوب الأمة العربية .

وتوجت جهود الرئيس مبارك العربية بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية فى مايو ١٩٨٩ وعودة الجامعة العربية إلى مصر ، فعادت بذلك مصر إلى مكانها الطبيعى فى النظام العربى . . مكان القلب النابض لأمته والأخ الأكبر الذى يقدره ويحترمه الجميع لأنه يتعامل مع الجميع بعيدا عن

الهوى والغرض . . وإلى مكان الريادة . . ريادة المسئولية والواجب فى مواجهة كل التحديات التى تعترض طريق الأمة العربية أو تهدد أمنها . . وريادة القيام بالمهام التى ينبغى عليها أن تقوم بها من أجل حاضر كريم ومستقبل عزيز لأمتنا .

ومن هذا المنطلق وقفت مصر إلى جانب العراق فى حربه مع ايران . ومن المنطلق ذاته ودفاعا عن الشرعية العربية والدولية وقفت مصر إلى جانب الكويت فى مواجهة العدوان العراقى على أرضه .

وإذا كان العدوان العراقى على الكويت قد أصاب الشرعية العربية والدولية فى مقتل ووجه طعنة نافذة إلى التضامن العربى وأثر تأثيرا سلبيا هائلا على مكاسب الحركة العربية سواء فى مجال الأمن القومى أو بناء الثقة بين دول وحكومات العالم العربى أو فى مجال التكامل الاقتصادى بين شعوب الأمة العربية ، فلقد بذلت مصر مبارك قصارى الجهد لاستعادة الثقة فى محيط الأسرة العربية وعملت على تعزيز الأمن الفردى والجماعى لدول المنطقة على أسس جديدة تقوم على روابط حقيقية من الاخوة العربية والمصالح المشتركة التى تأخذ الدرس والعبرة من كل تجارب الماضى والحاضر القريب .

ومن منطلق إيمانه العميق بأن تنقية الأجواء العربية وبناء الثقة بين أبناء الأمة الواحدة وحل الخلافات بين وحداتها القُطْرِيَّة وبخاصة خلافات الحدود هى ضرورات تمهد للعودة إلى طريق العمل العربى الموحد ، فقد قام الرئيس مبارك بوساطته الناجحة لإزالة أسباب الخلاف الحدودى بين الشقيقتين قطر والسعودية والتى أسفرت عن الاتفاق الذى جرى توقيعه مؤخرا فى المدينة المنورة بين البلدين وبحضور مصر .

ولقد عملت مصر مبارك على مناصرة قضايا الحرية وحقوق الإنسان فى كل مكان . ومن هنا كان وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطينى فى قضيته العادلة من أجل الحرية وممارسة حقه المشروع فى تقرير المصير . ولم تحظ قضية أخرى من وقت واهتمام الرئيس مبارك سواء فى الداخل أم الخارج بمثل ما حظيت به القضية الفلسطينية كما كان وقوفنا إلى جانب الحقوق الأساسية المشروعة للإنسان الافريقى فى وجه كل الممارسات العنصرية غير الإنسانية .

ومن منطلق ما نؤمن به من مبادىء الحق والعدل والشرعية جاء وقوفنا بجانب الكويت لرد العدوان العراقى ، ويجىء وقوفنا إلى جانب دولة الامارات فى مواجهة محاولات الهيمنة والسيطرة الايرانية ، وتجىء مساندتنا لجمهورية البوسنة والهرسك فى مواجهة العدوان الصربى وأعمال التطهير العرقى ، ويجىء تحركنا لتسوية الأزمة الليبية الغربية ، كما كان اسهامنا فى تسوية العديد من المنازعات الاقليمية والدولية ، كما كان تحركنا لاقرار السلام العادل الشامل الدائم فى منطقتنا .

واقتناعا من مصر مبارك بأهمية دعم الأمم المتحدة لكى تستعيد فعاليتها وممارسة الدور المنوط بها كأداة الشرعية الدولية مسئولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين ، بل والمساهمة فى صنعه من خلال المشاركة النشطة فى عمليات وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، فقد شاركت مصر بقوات عسكرية لحفظ السلام فى سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك وأخرى لحفظ السلام فى الصومال وبعدد من المراقبين فى كرواتيا ، كما تشارك بقوات من الشرطة ضمن قوات الأمم المتحدة لضمان

انتقال السلطة فى كمبوديا ، وشاركت كذلك ضمن قوات الأمم المتحدة لمراقبة انتخابات أنجولا واجراء استفتاء الصحراء الغربية .

ولسوف يسجل التاريخ بحروف من نور أن قوات مصر قد خرجت من أرضها لا لتشن عدوانا ولا لتحتل أرضا أو تغتصب حقا وانما لارساء قواعد الحق والعدل والشرعية وخدمة قضايا السلم والأمن الدوليين .

واسمحوا لى إن أقول أن انجازات سياسة مبارك الخارجية تحتاج إلى سجلات وسجلات وانه يصعب على المرء حصرها فى سطور قليلة كهذه ، وانها كلها نجاحات ناصعة سوف يحفظها التاريخ فى أجل وأسمى مواضعه كخير ما تكون القيادة والريادة لصالح الشعوب والأمم .

ولقد تميزت سياسة مبارك على مختلف الأصعدة العربية والإسلامية والافريقية والدولية بالحرص الكامل على التمسك بالقيم والمبادىء والمثل العليا التى تتفق وقيم مصر وتقاليدها الأصيلة وتاريخها العريق .

ولهذا فإننا تمسكا بمبادىء وطنية وقومية رفيعة سادت وتأصلت ، وحرصا على منجزات عظيمة تحققت . . وتطلعا لاستكمال مسيرة من العطاء الفياض أشرقت . .

ومن أجل حاضر يرفض الزيف ومستقبل يشع بالأمل والثقة والرخاء ، وغد موفور بالعزة والحرية والكرامة للوطن والمواطن ، ومن أجل الحفاظ على مصرنا الحبيبة مصونة من حقد الحاقدين وعبث الموتورين الباحثين عن بطولات زائفة .

من أجل هذا كله وغيره الكثير نقول ان فترة رئاسة ثالثة لمبارك هى ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع المحلية والمعطيات الاقليمية والتحولات الدولية من أجل استكمال مسيرة العطاء والنماء وتكامل البناء . . بناء السلام والديموقراطية والرخاء .

المباركية
أصبحت أسلوبا

بقلم المهندس :
عبدالعال خليف



وكيل لجنة الصناعة .
بمجلس الشعب

لقد عرف المصريون مبارك أولا كقائد منتصر ومخطط استراتيجى استطاع أن يوجه ضربة جوية لأقوى سلاح طيران فى دول العالم الثالث قاطبة وهو سلاح الجو الاسرائيلى ومن هنا فهو بالنشأة يختلف عمن قبله من قادة مصر .

وبدأ مبارك منذ توليه يواجه المشكلة الاقتصادية التى كان الجميع يتخوف من مواجهتها فكان المؤتمر الاقتصادى فى الثمانينيات ٨٢ فالمشكلة الاقتصادية بحساسيتها تؤثر فى كل مواطن فى مصر ومواجهتها بأسلوب واضح صريح كانت مشكلة المخطط وصانع القرار مثل مبارك ذلك لأن المواجهة تتطلب تضحيات لم يكن الشعب مهيأ لها من قبل مبارك وبالتالى كانت القيادة السياسية تتجنب الدخول فى مواجهة حقيقية لتلك المشكلة .

وفعلا بدأ اعادة بناء الهيكل الأساسى للبنية التحتية من اتصالات ـ طرق ـ مياه ولأجيال قادمة .ومن هنا فإن مبارك قد فعل متحديا ما عجز غيره عن مواجهته وطالب الشعب بأن يتحمل بعد أن صارحه بكل الحقائق وأشركه فى صناعة القرار . وهذه قمة المسئولية وتحمل مسئولية القرار .

أما المواجهة الحقيقية الثانية فهى اقامة أبعاد واضحة للبرنامج الديمقراطى الحر .

وهذه حقيقة . . نحن كأعضاء مجلس الشعب نقول ما نريد ونعترض على ما نريد دون أدنى حساسيات أو خوف ، هذه الروح لم تكن موجودة فى الفترة السابقة . . فقد كان البعض يضع لنفسه خيوطا وخطوطا تكبله ولا يتعداها .

ومن هنا أستطيع القول بأن اقامة حياة ديمقراطية سليمة وهو المبدأ السادس لثورة يوليو لم يتحقق إلا فى عهد مبارك ، والرئيس مبارك رجل واسع الصدر ونطالبه دائما أن يتسع صدره أكثر ، فهذا فى رأيى هو العلاج الحقيقى لتجاوزات الديموقراطية ونتمنى أن يتحمل أكثر فى هذا المجال فالتاريخ سيذكر له هذا دائما .

أما عن الانجاز الثالث للرئيس مبارك فهو الاهتمام بقاعدة صناعية قوية لمصر مكونة من القطاعين العام والخاص وبلا حساسيات بينهما والاتجاه نحو التخصيصية .

ومن هنا فقد حدثت طفرة كبيرة فى انتاج القطاع العام والخاص فى مصر ، وتعتبر الزيارات الميدانية التى قام بها الرئيس للكثير من مواقع العمل والإنتاج بمثابة قوة دافعة نحو المزيد من الابداع والتطوير ، وهنا أتساءل وبوضوح مَنْ مِنْ رؤساء مصر السابقين أنجز مثله على المستوى الاقتصادى

وسط أزمات عالمية متلاحقة وألا يكفى هذا لأن نطالبه بالمزيد من الانجازات ، من استطاع أن يُكسب اسم مصر أبعادا جديدة على المستوى العالمى . . والعربى وهل تحقق مثل هذا لمصر من قبل ؟

إن المباركية أصبحت اسلوبا واضحا فى التصدى للمشكلات المختلفة أسلوبًا تميز بالصراحة والوضوح والشجاعة فى ابداء الرأى وتقبل النقد فهل هناك مزايد . . ؟

وبالنسبة لمشروع مصر الحضارى فإن حضارتنا النابعة من عقيدتنا . . وشريعتنا الإسلامية ، هى أساس مشروع مصر الحضارى الذى أطالب كافة قوى مصر أن تبدأ الآن فى الاعداد له . . فإننا إذا دخلنا فى عملية تقييم مع الغرب وأخذنا أساسا لنا مقياس التقدم والتأخر لوجدنا أن المقارنة فى غير صالحنا .

أما بالمعيار الإنسانى ، أى ماذا استفادت الإنسانية من حضارة الغرب المادية . . ؟ فإننا نقول بكل ثقة أن الحضارة الغربية لم تضف للإنسانية سعادة بقدر ما أضافته من كوارث عليها نفسيا وماديا ، أنظر إلى خريطة العالم الآن تعرف تماما ماذا أقصد !؟ إن المذابح التى ترتكب فى أوروبا فى البوسنة والهرسك هل يرتكب مثلها فى الشرق المسلم مثلا ؟

لقد أكد الرئيس مبارك أن أساس مشروعنا الحضارى هو شريعتنا الغراء والتى شهدت فى عهد سيادته اهتماما كبيرا ، كما أكد مبارك على أنه لن يخرج من تحت قبة مجلس الشعب قانون يخالف الشريعة الإسلامية الآن وحتى تكتمل الصورة المشرقة فإن المنطق يستدعى مراجعة ما سبق اصداره من قوانين مخالفة للشريعة الغراء وذلك حتى لا تكون هناك فرصة لمزايدة من كائن أيًا كان .

لقد حقق مبارك عنصر الاستقرار واعيا للهدف المرجو من كل عمل وطنى ، وهو تمكين الشعب من تحقيق التقدم المستمر فى شتى المراحل ، وتمكين الدولة من التجاوب مع متطلبات العصر وتحديات المستقبل ، فالاستقرار الاجتماعى ، والحفاظ على الأمن القومى للبلاد وسلامة الجبهة الداخلية هى القاعدة التى يرتفع عليها أى بناء وبدونها لا أمل فى أى بناء .

ويجب أن نفهم جميعا ان اعلان مبارك تحرير الاقتصاد إنما هو اعلان لبرنامج سياسى . . فلا يوجد تحرير اقتصادى بدون ديموقراطية سياسية وعدالة وتنمية شاملة وتعميق صناعى وتطوير تكنولوجى ، كما أن أساس الديموقراطية تكثيف الجهود الشعبية لدعم خطة التنمية الشاملة . . وهنا نؤكد على ضرورة أن تسهم الجماهير فى صياغة المجتمع بالاسهام الواعى الحر ، وبتغليب المصالح القومية العليا على المصالح الحزبية وكفالة الحقوق والحريات للمواطن مع دمج القيم الديموقراطية فى اطار قيم المجتمع .

إن شواهد الجهد الجبار الذى تبذله مصر الآن واضحة للعيان على امتداد مصر كلها فالأرض الجديدة تزحف بالخضرة والخير على رمال الصحراء والمدن الجديدة تعمر بصناعات حديثة متنوعة

والطاقة الانتاجية ، فى الأحياء السكنية الجديدة الملحقة بكل مدينة ومركز فى البنية الأساسية التى تجددت كل شبكاتها ، فى صناعة السياحة التى تزدهر فى طفرة تدعو إلى الاعجاب . . وشواهد صدق لا يستطيع أن ينكرها إلا من كان فى قلوبهم مرض . . شواهد الجهد الجبار الذى بذلناه معا ماثلة أمام العيون تكبر يوما وراء يوم وتكبر معها آمالنا فى أن تستطيع مصر من خلال خطتها الخمسية الجديدة أن تواجه قضايا الموازنة بين الأجور والأسعار والانتاجية وأن ترفع مستوى الخدمات .

انني أتذكر كلمات الرئيس مبارك « ان الانجاز الذى تحقق لمصر خلال السنوات الأخيرة هو بكل المعايير قفزة كبيرة ، ما كان يمكن أن يتحقق دون مشاركة المجتمع ومبادرات أفراده ، فى مناخ مستقر آمن ، أعاد الثقة للجميع وفتح كل الأبواب دون عائق أمام كل مستثمر جاد ، وهيأ كل الفرص لمن يريد أن يسهم أو يشارك ووضع فى قائمة أولوياته رعاية الإنتاج الوطنى ، ورعاية كل المنتجين .

إن السياسة الرشيدة للرئيس مبارك تجعل من السهل مواصلة خطط التنمية وصولا لتحقيق النهضة والرخاء ، لذلك نريده لفترة رئاسة ثالثة ، بل نريده رئيسا لنا مدى الحياة .

نتمسك بهذه الزعامة
لاستكمال المسيرة



بقلم :
أحمد ميرغنى أحمد

عضو مجلس الشعب ورئيس
شركة النحاس المصرية

يتجه النظام العالمى الجديد إلى الاهتمام أساسا بالنواحى الاقتصادية وحل المشاكل الداخلية للشعوب .

ولقد كان تفكك الاتحاد السوفيتى وظهور التكتلات الاقتصادية فى أوربا والشرق الأقصى بل والتغيير السياسى الأخير فى أمريكا دليلا واضحا على اهتمام الشعوب بالسعى إلى تدعيم اقتصادها وحل مشاكلها الداخلية وأداتها فى ذلك زعماؤها وأجهزتها الحكومية .

ويتميز هذا العصر أيضا بحدة الصراع بين الشعوب والقوميات لاثبات الذات والتغلب على الأزمات والبحث عن مكان وسط هذه التكتلات ومن هنا تبرز أهمية الزعامات والقيادات الواعية التى تقود شعوبها وأمتها فى ظل هذا الخضم الهائل من تحديات العصر والتى تصارع من أجل البقاء والتغلب على الأزمات والمشاكل الموروثة التى تواجه الشعب وتهدد حاضره ومستقبله .

ولقد كان للقيادة الواعية للسيد الرئيس حسنى مبارك فى هذه المرحلة الحاسمة لتغيير النظام العالمى الجديد الاصرار على العبور بمصر إلى آفاق التقدم الاقتصادى والتغلب على ما يواجه المواطن المصرى من مشاكل وأزمات بعد أن كان له دور أساسى فى العبور بمصر إلى آفاق الكرامة والانتصار فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وكانت أهم الملامح الأساسية التى تميزت بها فترة رئاسته الاهتمام بالنواحى الداخلية والخارجية معا لتحقيق الأهداف القومية وهى النهوض بمصر وأن يكون لها مكان بين الدول المتحضرة ورفع مستوى معيشة المواطن المصرى وكان له أسلوبه المتميز لتحقيق هذه الأهداف :

أولا : فى النواحى الداخلية :

١ ـ اطلاق الحريات وتدعيم الديمقراطية بتعدد الأحزاب وصدور صحف المعارضة دون المساس بحرية كاتب أو صحفى .

٢ ـ تطبيق فلسفة واعية تميزت بالمواجهة الجذرية للمشاكل المتراكمة وذلك بوضع الخطط لاصلاح البيئة الأساسية للمرافق المختلفة من مياه وصرف صحى وكهرباء وتليفونات وطرق وسكك حديدية ومترو الأنفاق وغيرها والتى أنفق عليها مليارات الجنيهات باعتبارها قاعدة الانطلاق الحضارية التى بدونها يستحيل أى تقدم اقتصادى .

٣ ـ الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى والانفتاح على العالم واتباع أسلوب الخصخصة لتدعيم الاقتصاد القومى .

٤ ـ الاهتمام بالزراعة باستصلاح الأراضى وتوزيعها على الخريجين وزيادة المساحة المزروعة والاهتمام بزراعة القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتى والاهتمام بالمحصول الرئيسى وهو القطن وتحرير سياسة تصريفه باحياء بورصة القطن .

٥ ـ الاهتمام بالصناعة وزيادة الانتاج بتحرير القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية ومنحها التسهيلات المختلفة للاستثمار وخاصة فى المدن الصناعية الجديدة فى العاشر من رمضان ومايو و٦ أكتوبر ولقد ظهر ذلك واضحا من الزيارات الدورية للسيد الرئيس لمواقع الانتاج المختلفة للتشجيع على الانجاز والتطوير .

٦ ـ الاهتمام بالصادرات ورفع شعار صنع فى مصر للخروج بالمنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية والحصول على العملات الحرة لاستخدامها فى أغراض التنمية .

٧ ـ الاهتمام بمصادر الدخل الأساسية فى مصر من العملات الحرة وذلك بصيانة وتطوير قناة السويس والاهتمام بمجالات البحث والتنقيب عن البترول وتنمية الثروة البترولية . والاهتمام بالسياحة فى كل أنحاء مصر باقامة القرى والمدن السياحية بالساحل الشمالى الغربى والمشاريع السياحية بأماكن الآثار المصرية ونظرا لأهمية السياحة كأحد مصادر النقد الأجنبى فى مصر وحرص السيد الرئيس على الحفاظ على هذا المصدر الذى كاد يتأثر أخيرا بأحداث التطرف الدينى قام السيد الرئيس بزيارة الأقصر والالتقاء بالسياح والتحدث معهم ليرى العالم مظاهر الأمن والأمان الذى يستمتعون به وهم يزورون كنوز الآثار المصرية ، فى هذا الجو الدافىء لشمس مصر ومعاملة المصريين وذلك ردا على الحملات المغرضة فى أجهزة الاعلام الخارجية لضرب هذا المصدر الحيوى الذى تعتمد عليه التنمية فى مصر .

٨ ـ الاهتمام بمشكلة التعليم وتحديث العملية التعليمية وضرورة ربط التعليم بخطط التنمية وحاجة السوق المصرية . ولقد استثمر علاقة الصداقة بزعماء العالم لتطوير التعليم الفنى بمصر وظهر ذلك واضحا فى اتفاقية مبارك ـ كول مع ألمانيا الغربية .

ـ كما اهتمت السيدة قرينة الرئيس عقب كارثة الزلزال برعاية الخطة القومية لبناء المدارس ولقد نجحت هذه الحملة نجاحا كبيرا والتى سينتج عنها بناء العديد من المدارس الحديثة التى تتوافر فيها كل المقومات الحديثة للعملية التعليمية بالمفهوم الحضارى إلى جانب اهتمامها بتطوير وتحديث العملية التعليمية بما لا يرهق الأبناء والأسرة المصرية وسيعقد مؤتمر قومى لتحقيق هذا التطوير .

٩ ـ الاهتمام بالقوات المسلحة من منطلق أن السلام لابد أن تصونه قوات مسلحة قوية تأخذ بكل الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة نظرا لأهمية دورها فى أوقات الحرب والسلم معا .

١٠ ـ الاهتمام بالمجال الاعلامى عربيا وافريقيا وعالميا فلقد تم انشاء العديد من القنوات التليفزيونية الاقليمية بالاضافة إلى القناة الفضائية التى تربط مصر بشقيقاتها وانشاء قناة شبكة المعلومات لتدعيم النواحى الثقافية والاعلامية .

ويمكن القول أن أهم ما تميزت به هذه الفترة الأخيرة من تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى كما

اتضح من بيان الحكومة أمام مجلس الشعب هو نجاح هذه السياسة فى الخروج بمصر من عنق الزجاجة . والتدرج فى علاج الأزمات الاقتصادية التى يواجهها المواطن المصرى بدلا من اتباع سياسة الصدمات والانتقال المفاجىء شديدة العواقب التى عانت منها شعوب كثيرة بانفلات زمام الأمور وتصاعد نسب التضخم للسلع الضرورية والاختناقات فى أحوالها المعيشية .

فلقد نجحت سياسة الحكومة فى خفض نسبة التضخم وخفض العجز فى ميزان المدفوعات والمحافظة على قوة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية وعدم تدهوره كما حدث للعملات المحلية فى العديد من الدول .

ثانيا : فى النواحى الخارجية :

١ ـ لقد تميز عهد السيد الرئيس حسنى مبارك بتدعيم علاقات مصر بكل دول العالم وأصبح لمصر ثقلها بين دول العالم ولقد استثمر السيد الرئيس صداقته بالعديد من زعماء العالم لخدمة القضية الأساسية لمصر وهى تدعيم اقتصادها ورفع المعاناة عن أبنائها وقد تجلى ذلك واضحا فى حل مشكلة الديون الخارجية وفوائدها والتى كانت سببا فى زيادة التضخم والعجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة . فلقد استطاع الحصول على موافقة أغلبية الدول على تخفيض ديونها لمصر بل وإلغاء العديد منها .

كما استثمر هذه العلاقات الممتازة فى خدمة القضية العربية ودفع عملية السلام .

٢ ـ الاهتمام بفتح الجسور بين مصر وأمتها العربية ولم الشمل العربى وأصبح لمصر مكانة كبيرة بين شقيقاتها العربيات . ولقد زاد من تدعيم هذه العلاقات المواقف الحكيمة والواعية للسيد الرئيس خلال الأزمات التى تتعرض لها الأمة العربية وقد ظهر ذلك واضحا خلال أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت الشقيق وموقف مصر من القضية العربية ودفع عملية السلام وأخيرا زيارته الخاطفة لمنطقة الخليج لحل الخلاف بين الأشقاء فى السعودية وقطر لانقاذ مجلس التعاون الخليجى من التمزق والحفاظ على وحدة الصف العربى .

ولقد ساعدت هذه العلاقات الممتازة لمصر بدول العالم وبشقيقاتها العربيات على تشجيع الاستثمار فى مصر وتدفق المساعدات والتعاون الدولى لخدمة أغراض التنمية فى مصر ودفع عجلة الاقتصاد القومى .

وهذه نبذة قصيرة لما قام به السيد الرئيس حسنى مبارك فى سنوات حكمه لمصر فى الداخل والخارج وما قام به لاعلاء شأن مصر بما يوجب تمسكنا بهذه الزعامة لاستكمال المسيرة التى قادها السيد الرئيس للتغلب على المشكلات الموروثة والمتراكمة والخروج بمصر من عنق الزجاجة إلى مرحلة الانطلاق للوصول بمصر إلى المكان اللائق بها بين الدول المتقدمة . وتوفير الرفاهية لأبناء الشعب .

نعم تعنى
الاستقرار والديموقراطية



بقلم :
أحمد يحيى عبدالفتاح

مدير عام المصرف العربى

حينما استفتى الشعب فى ١٩٨١/١٠/١٥ على رئاسة حسنى مبارك ذهبت ملايين الجماهير بتلقائية بالغة إلى صناديق الاستفتاء لتقول نعم لحسنى مبارك .

ولا للارهاب والاغتيال والتطرف فقد كانت هذه الجماهير ترفض الاغتيال السياسى وترفض التطرف والخروج على القانون فى أسيوط فى ذلك الوقت .

وكانت نعم لحسنى مبارك تعنى نعم للاستقرار والديموقراطية .

وحين قالت الجماهير نعم لحسنى مبارك وقبل حسنى مبارك المسئولية فقد كان هذا عهدا منه بالقضاء على الارهاب وانهاء التطرف واحلال الاستقرار والديمقراطية ولاشك أن حسنى مبارك قد التزم بعهده ولايزال ملتزما بعده ، فمن أجل الاستقرار والأمان ومن أجل القضاء على الارهاب والتطرف والاتجار بالدين ومصادرة الحريات نقول نعم لفترة رئاسة ثالثة لحسنى مبارك ، لأنه ماض على العهد ، عهده للشعب الذى عقده معه فى ١٩٨١/١٠/١٥ .

ومن أجل تبنيه لقضايا البسطاء والكادحين ومحدودى الدخل للعمل على رفع مستوى معيشتهم .

من أجل دعم الاستثمار وخلق فرص العمل الحقيقية لمشروع كبير للقضاء على البطالة العدو الأكبر للاستقرار ، ولكى يظل كل مواطن فى هذا البلد يشعر بالأمل فى الغد .

ولكى يشعر كل مواطن دائما انه فى ظل رئاسة حسنى مبارك يشارك فى مسئوليات الحكم التى يتحملها مخلص من هذا الشعب يحس كل فرد أنه أب وأخ وصديق له .

مصر فى حاجة إليك يامبارك



بقلم :

عبدالرحيم الغول

رئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب

ان شعب مصر بكل قطاعاته ، وبكل طوائفه ، وبكل رجاله ونسائه وشبابه ليقدر لزعيمه ، وقائد مسيرته المظفرة الرئيس حسنى مبارك بوصفه قائدا لركبه وربانا لسفينته يقودها بحكمة الشيوخ ، وصلابة وقوة الشباب وحنكة المجرب ، ومن هنا فالكل أجمع على أن يظل هذا القائد زعيما لأمتنا ، وقائدا لمسيرتنا لفترة رئاسة ثالثة .

وان التفاف الجماهير من حوله وتشبثها به وتمسكها بقيادته لم تكن وليدة صدفة ، ولا موقف عاطفى ، ولا حكم متسرع ولكن نقولها بكل افتخار وبكل قوة نريده لفترة رئاسة ثالثة .

وذلك لأنه رجل طاهر اليد والقلب عف اللسان ، ولأننا عرفناه نعم القدوة وخير الأسوة ، ولأنه خير مثل لشبابنا يحتذى به فقد عرفنا عنه فى شبابه المقاتل الجسور والبطل الشجاع ، والعسكرى المنضبط فهو بطل الحرب والسلام ، وعرفناه قائدا لسلاح الطيران الذى حطم بطلقاته اسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر ، وذلك فى معركة العبور ومعركة استعادة الشرف والكبرياء لشعب مصر والعالم العربى حيث أعاد أرض طابا الى مصر الحبيبة ، وعرفناه هماما مقداما فى كل مواقفه وكل مواقعه وعرفناه متمما ومكملا لمبادىء الثورة الستة فحقق فعلا لا قولا لمصر جيشا قويا ، وقد أرسى مبارك الديمقراطية السليمة بكل أبعادها وأركانها من حرية للرأى والفكر والتعددية الحزبية وتحرير العقل والقلم المصرى من كل القيود فكانت المشاركة السياسية والاقتصادية للشعب المصرى فى صنع القرار والمشاركة الايجابية فى مسيرتنا الديمقراطية .

وعرفناه محررا للاقتصاد المصرى من كل عوائق التقدم والانطلاق وعرفناه مقتحما لمشاكل مصرنا بكل شجاعة وإقتدار ، ودون تردد فتحقق على يديه تقدمنا فى كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية ، والخدمية ، ووضع حلولا جذرية لكل هذه المشاكل والمعوقات بنهج علمى وعصرى .

حقا وفعلا هو جدير بثقتنا لكى يكمل المسيرة الناجحة والتى ظهرت جلية فى مكانة مصر عالميا ورفع شأنها فى كل المحافل الدولية فأعاد لمصر وجهها المشرق ومكانتها الرفيعة السامية بين الدول ، ففى عهده المبارك ولعظمة مصر وقدرها الرفيع فاز نجيب محفوظ بجائزة نوبل ، وأصبح بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة كأول مصريين يخطوان لهذه المناصب نحو العالمية بهذه الثقة وهذا الترحيب ، وقد عرفناه موحدا للصف العربى ، ومجسدا لشعار توحيد الصف العربى ، ان شعبنا المصرى ، وشبابنا فى مقدمته ليؤكد أن هذا الرجل الصادق الأمين ، والوفى الشجاع المخلص لربه ولوطنه وشعبه يستحق منا أن نرفعه فوق هاماتنا هاتفين ومرددين أن مصرنا فى حاجة اليك يامبارك لتبارك مسيرتها على الدوام والله أسأل أن يمد فى عمره وأن يمتعه بالصحة والعافية « ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » والله أكبر وتحيا مصر فى ظل قائدها وزعيمها الرئيس مبارك .

مبارك .. الصفات والانجازات



بقلم :

بدرالدين خطاب

نائب النزهة السابق

طرحت على نفسى سؤالا هو : لماذا نؤيد بحماس ترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك ؟

أطرقت برهة . . ثم أجبت على هذا السؤال ، بسؤال آخر هو : هل أنا وحدى الذى يؤيد تجديد الترشيح لفترة رئاسية ثالثة ؟! ثم تابعت التفكير فى الأمر ، لعلنى أصل إلى إجابات محددة ، عن هذا السؤال ، وقلت فى البداية ، إن الأمة لا تجمع على باطل ، ومادام الجميع يؤيدون هذا الترشيح ، فلابد أن كل واحد يعرف المبررات والأسباب التى تجعله مقتنعا بهذا التأييد .

ولكن عقلى النهم لقراءة كل ما يكتبه الصحفيون والكتاب فى صحف المعارضة وفى الصحف القومية عاد يعاندنى بقوله : أخشى ما أخشاه أن يكون تصرفك هذا نابعا من عاطفة قوية شكلتها أجهزة الاعلام الحكومية .

قلت : ولكن قولك هذا قد يكون صحيحا ، فى تلك الفترات التى كان فيها الجميع يسبحون بحمد الحاكم آناء الليل وأطراف النهار ، ولكن كيف يكون هذا الكلام صحيحا فى وقت تشتط فيه المعارضة لدرجة انها تمتلىء بالأكاذيب والمفتريات ، والتى تتضح لأى قارىء مدقق يقرأ ما بين سطورها من مغالطات .

وحتى أخرج من هذه المناقشة البيزنطية ، التى بدأت تدور رحاها داخل تجاويف عقلى أخذت ورقة وقلما ، وأخذت أسطر فيها كل الانتقادات التى توجه إلى الحكومة ، ثم بدأت أنظر فيها ولكن للأسف ، خرجت من ذلك كله بانطباعين اثنين :

الأول : أنها جميعا تنطلق من عموميات غير محددة ، وتعكس قدرا هائلا من الأحقاد ، ورغبة دفينة فى تشويه الانجازات ، كما انها تتضمن بين سطورها أساليب للاثارة والتحريض .

وللأسف فاننى لم أجد بين هذا الكم الهائل من السطور انتقادا بناءً ، يهدف إلى معالجة خطأ ، أو إلى تصحيح مسار ، أو يقدم اقتراحا هادفا بناء .

الثانى : إن وجود هذه السطور فى حد ذاته يعكس حرص هذا النظام على مناخ الحرية الموجود ورغبته فى أن تصحح تيارات المعارضة مسارها ، لأنها لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية فى سرد هذه الأكاذيب المتكررة ، كما أن ذلك من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وأن يبعد الجماهير عنها .

ولقد خرجت من ذلك كله بانطباعات محددة تعكس رغبة القيادة السياسية فى استمرار نهجها لبناء دولة المؤسسات ، إيمانا منها بأن التجربة الحزبية لابد أن تنضج مع الأيام ، وهو أمر يعكس مدى ثقة هذه القيادة فى اخلاص توجهاتها ، من أجل تحقيق مصالح جماهير المواطنين .

ولعل وصولى إلى هذه النقطة ، هو الذى أدى بى إلى أن أسطر ما حوته ذاكرتى من الانجازات التى تحققت لهذا الوطن خلال السنوات التى مضت ، من ولايتى الرئيس الأولى والثانية .

وعندما انتهيت من تسطير هذه الانجازات بدأت أسجل صفات هذا القائد ، لأنظر إذا ما كنت على صواب فى تأييدى لمبايعته لمدة رئاسية ثالثة ، أو كنت غير ذلك .

والحقيقة انى نظرت إلى هذه الانجازات ، وتلك الصفات ، فى ضوء التقلبات العنيفة التى تحدث على الساحة الدولية ، وفى ضوء التغيرات التى حدثت ، وفى ضوء معرفتى بطبيعة التركة الثقيلة التى بدأ بها الرئيس محمد حسنى مبارك سنوات حكمه الأولى ، والتى لم تتجل فقط فى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى بدأت تضرب أعناقنا جميعا ، بل نظرت أيضا إلى نتائج سياسات الترقيع التى استمرت خلال ثلاثين عاما ، لينتهى بعدها العمر الافتراضى للكثير من مرافقنا الأساسية ، سواء فى مجال النقل والمواصلات ، أو فى مجال شبكات المجارى أو المواسير الممتدة لنقل مياه الشرب ، أو خطوط التليفونات المتشابكة ، والتى تتعطل شبكاتها الأرضية من حين إلى آخر ، أو غياب الصيانة والترميم عن شبكات الطرق ، وعن الكبارى والجسور إلى غير ذلك من مشكلات عديدة شاهدناها ولمسناها جميعا .

لقد نظرت إلى ما تم من انجازات ، وأمام عينى صورة بلادنا فى الثمانينيات ، حينما وصلت أوضاعنا الاجتماعية إلى شكل هرمى مقلوب ، لتبدأ مع الانفتاح الاستهلاكى معايير وقيم جديدة حتى وصلت قمة المأساة فى ذلك الوقت ، حينما ذابت البقية الباقية من الطبقة المتوسطة ، حيث ارتفع بعضها مع القوائم الجديدة لرأسمالية بيع لحوم القطط والكلاب ، وغيرهم من أباطرة الانفتاح أما البقية الباقية من هذه الطبقة فقد أسلمت أمرها لما أصابها من إحباط ، وظلت قابعة فى القاع ، تلعق بلسانها الجراح التى أصابتها .

وفى ظل هذه الظروف ، وفى ظل هذا المناخ ، بدأ الرئيس محمد حسنى مبارك ، يسير بمراكبنا الوطنية ، وسط العديد من الأمواج والأعاصير .

ورغم ما كانت تشاهده وتلمسه الأغلبية ، إلا أن روحا من الاحباط بدأت تسرى بين النفوس وبدلا من أن تبذل المعارضة جهودها لتحريك ايجابيات هذه الفئة ، فإنها بدأت بحرب الاثارة وتصفية حساباتها مع عهود مضت وانقضت دون أن يجرؤ واحد منهم على أن يتفوه بكلمة واحدة ومع ذلك ، استغل هؤلاء مناخ الحرية القائم ، وبدلا من الالتفاف حول القائد فى هذه الظروف التى يمر بها الوطن ، بدأ هذا البعض محاولاتهم اليائسة لتحقيق مكاسب شخصية ، فى ظل هذه الظروف ليعوضوا بها ما يعتقدون انهم خسروه فى عهود ماضية .

لم ينظر أحد من هؤلاء إلى الظروف التى يمر بها الوطن ، ولم تتحرك ضمائر هؤلاء وهم يسكبون البنزين على نار الغلاء التى اشتعلت نتيجة تخصيص الجزء الأكبر من موارد الدولة لتحقيق الاصلاحات الجذرية العاجلة والضرورية .

ورغم محاولات هذا البعض ، فلقد استمرت المسيرة ، وتحققت انجازات عديدة أرى أن عجزى عن الاحاطة الرقمية بها لا يمنعنى من الاشارة إليها ، خلال تقييمى للأسباب الموضوعية

التى دفعتنى بل ودفعت العديدين غيرى للاستعداد لتأييد ترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك لفترة رئاسية ثالثة .

ولعلى ألخص هذه الانجازات فيما يلى من نقاط :

* زيادة الطاقة الكهربائية من خلال انشاء محطات كهربائية جديدة ، مع زيادة طاقة عدد من المحطات القديمة بعد تجديدها وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الكهرباء ، بالمدن والقرى على حد سواء ، خصوصا بعد انتشار الثلاجات والسخانات والمراوح وأجهزة التكييف فى مختلف المدن والقرى ، وهو أمر يعكس فى ذاته ارتفاع الدخول .

وقد ساهمت الجهود المبذولة فى مضاعفة حجم الطاقة الكهربائية لعدة مرات خلال السنوات العشر الماضية ، فى تزويد العديد من القرى بالطاقة الكهربائية ، فضلا عن قدرة هذه الطاقة المضافة على تلبية احتياجات التوسع الصناعى والزراعى .

ولقد تكلفت هذه الاضافات والتحسينات مليارات الدولارات ، لاستيراد هذه المحطات ، فضلا عن مليارات الجنيهات التى تم انفاقها محليا لتصنيع بعض الأجزاء ، ولمواجهة تكاليف الانشاءات والتجهيزات والتركيب والتشغيل .

* التوسع فى شبكات الخدمة التليفونية ، والتى تزايدت كما ونوعا ، فضلا عن التوسع فى تركيب أجهزة الفاكس والتلكس وتطوير وتحديث الخدمات البريدية ، مع زيادة عدد المكاتب البريدية وتنوع الخدمات التى تقدمها على الصعيدين المحلى والدولى ، مع تطوير أساليب الفرز والتوزيع بعد ادخال الأجهزة الآلية الحديثة .

ولقد ساهم ذلك فى تنشيط المشروعات الاستثمارية والسياحية والتجارية كنتيجة طبيعية لتحسن خدمات الاتصال ، ولقد تكلفت هذه المشروعات مليارات الجنيهات والدولارات .

* التوسع فى مرافق السكك الحديدية ، من خطوط وقاطرات وعربات للشحن والركوب ، فضلا عن تحديث وتطوير مرافق ومركبات النقل الداخلى بشقيه البرى والنهرى ، فضلا عن تطوير الموانىء البحرية والمطارات وزيادة عدد السفن والطائرات . وانشاء مشروع مترو الانفاق ، مع زيادة العربات وتقصير فترات «التقاطر» وزيادة أعداد السيارات التى تنقل المواطنين بين المحافظات وفى داخل المدن .

وقد تم انفاق عدة مليارات من الدولارات والجنيهات لتحقيق هذا الهدف ، الذى لمس المواطنون جميعا نتائجه وآثاره .

* إنشاء طرق مزدوجة جديدة امتدت لمئات الكليومترات بين المحافظات ، اضافة لاصلاح ورصف الطرق القديمة وانشاء العديد من الكبارى الجديدة ، سواء داخل القاهرة أو فى المحافظات المختلفة .

ولقد تم انفاق مئات الملايين من الجنيهات لتحقيق هذا الهدف ، الذى تنعكس اثاره على المشروعات الاستثمارية الجديدة ، كما يؤدى إلى تنشيط التجارة والسياحة ، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين .

* إنشاء آلاف الشقق الجديدة ، فضلا عن المدن العمرانية الجديدة ، والتى فتحت آفاقا جديدة للمشروعات الصناعية ، كما ساهمت إلى حد كبير فى القضاء على المشكلة الاسكانية ، والتى ظلت مستحكمة لعدة سنوات .

ولقد تم انفاق عشرات المليارات لتحقيق هذا الهدف ، وهو توفير المساكن الصحية النظيفة مع توفير مرافق الخدمات الضرورية لها .

* التوسع فى انشاء محطات تنقية المياه الصالحة للشرب ، مع تجديد مواسير المياه المتآكلة داخل القاهرة والاسكندرية ، وفى عواصم المحافظات ، وزيادة شبكات المياه ، لتلبية احتياجات القرى التى لم تكن قد دخلتها المياه النقية ، مع تلبية احتياجات المدن العمرانية الجديدة . ولقد تكلفت هذه المحطات وتلك الشبكات عدة مليارات من الجنيهات .

* تجديد شبكات المجارى بالقاهرة والاسكندرية ، وعواصم المحافظات ، مع انشاء شبكات جديدة للمجارى فى عدد من المدن . وقد تم انفاق عدة مليارات من الجنيهات لانشاء محطات التنقية اللازمة ، فضلا عن تكاليف هذه التمديدات التى بلغت عدة آلاف من الكيلومترات .

* السير بخطوات حثيثة لتطوير التعليم ، وتحسين أحوال المدرسين وتطوير المناهج ، وزيادة كفاءة الأبنية التعليمية ، مع تحديث المعامل المدرسية لها وادخال بعض النظم والأساليب التعليمية .
ولعله لا يخفى على أحد أن الميزانية المعتادة لوزارة التربية والتعليم تبلغ عدة مليارات من الجنيهات سنويا ، فضلا عن تكاليف التطوير الجديد ، والانشاءات الجديدة بالجامعات الاقليمية .

* إنشاء مستشفيات جديدة ، وزيادة عدد الأسرة بالعديد من المستشفيات القائمة ، مع ادخال الأجهزة الطبية الحديثة لعلاج الأورام والفشل الكلوى ، وأمراض الكبد فضلا عن تحديث أجهزة التشخيص ، وتوفير أقصى الاعتمادات الممكنة لأقسام العلاج المجانى بتلك المستشفيات .

ورغم عدم كفاية الامكانيات المتاحة لتلبية احتياجات جميع المواطنين ، فإن حجم الانفاق السنوى فى وزارة الصحة يبلغ أيضا عدة مليارات من الجنيهات ، إذا أخذنا فى الاعتبار تكاليف الإنشاءات الجديدة ، والأجهزة الطبية الحديثة .

* مضاعفة رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين ، رغم تضخم أعداد العاملين بالجهاز الادارى بالدولة ، وذلك لتقليل معاناة الموظفين الناتجة عن ارتفاع الأسعار .

* ازالة العقبات وفتح المجالات ، وتهيئة كافة الظروف المؤدية إلى زيادة الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية ، لفتح مجالات جديدة للعمل أمام أبناء الوطن .

* تهيئة الظروف المناسبة للتوسع فى انشاء الصناعات الحرفية الصغيرة ، مع تقديم التسهيلات الممكنة أمام الشباب للتدريب والاقتراض ، وتشجيعه على انشاء هذه المشروعات الصغيرة ، مع مساعدته على تسويق منتجاته لتوسيع نشاطه ، واستيعاب أكبر عدد ممكن من شباب الخريجين .

* اضافة مساحات جديدة من الأراضى المستصلحة ، لتهيئة الفرصة المناسبة أمام الخريجين الراغبين فى المساهمة فى زيادة الانتاج الزراعى .

* مواصلة الجهود السنوية لتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح فى تحقيق هذه الغاية حيث تم تخفيض العجز فى الموازنة من ٢٨٪ عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٤٪ فى العام الحالى .

ومازالت الجهود تبذل لتنفيذ الخطط والسياسات الانتاجية والتصديرية والاستيرادية لمواصلة العمل على خفض العجز فى ميزان المدفوعات .

* متابعة الجهود المستمرة لرفع متوسطات الدخول ، من خلال برامج تنظيم النسل ، والتى تسير جنبا إلى جنب مع خطط وبرامج زيادة الانتاج الصناعى ، فضلا عن دعم الأنشطة التصديرية والسياحية ، واتباع الأساليب العلمية الحديثة للتوسع رأسيا فى الانتاج الزراعى ، مع العمل باستمرار لاضافة مساحات جديدة من الأراضى المستصلحة .

* توفير احتياجات المواطنين من السلع التموينية الضرورية ، من خلال زيادة الانتاج المحلى مع تدبير موارد النقد الأجنبى اللازمة لاستيراد ما ينقصنا من هذه السلع .

والحمد لله فقد تم تمويل استيرادنا من القمح نقدا ولأول مرة منذ فترة طويلة .

* الجهود المستمرة لتبسيط التشريعات القائمة وتحديثها ، بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات المستجدة ، فضلا عن التوسع المستمر والمنتظم فى تهيئة المناخ الملائم لانضاج التجربة الديمقراطية رغم إساءة البعض من التيارات السياسية لمناخ الحرية السائد ، نتيجة استثمارهم له ، لتحقيق أغراض ومصالح شخصية ، من خلال حملات الاثارة والتشكيك المكثفة والمنظمة ، والتى تقدم تبريرات غير منطقية لتصرفات فصائل المتطرفين .

وإذا كانت المشاكل الداخلية تستحوذ على اهتمام الرئيس محمد حسنى مبارك ، فإنه يبذل أيضا جهودا مضنية على الصعيد الدولى وذلك لتحسين علاقات مصر مع الدول العربية والصديقة .

ولقد لمسنا ذلك فى تخفيض نصف ديون مصر ، كما لمسناه أيضا خلال الزلزال الذى تعرضت له مصر ، كما كنا نلمسه قبل ذلك ونحن نشاهد نمو العلاقات التجارية المصرية مع العالم الخارجى ، ومعاونته لها ، فى احتلال مكانتها المتميزة على الصعيد العربى والافريقى والدولى والذى تمثل فى استعادتنا لجميع أراضينا المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك طابا ، وعودة الجامعة العربية والعديد من المنظمات الاقليمية المنبثقة عنها إلى المقر الدائم لها بالقاهرة فضلا عن عودة مصر إلى احتلال مقاعدها فى منظمة المؤتمر الإسلامى والمؤسسات المنبثقة عنها .

وإذا كانت هذه الالماحة السريعة لما تحقق لنا من منجزات خلال الفترة الأولى والجزء الذى انقضى من الولاية الثانية للرئيس محمد حسنى مبارك ، فإن ما يتحلى به من صفات شخصية ، وسمات قيادية مكنته من قيادة السفينة الوطنية ، فى أحلك الظروف ، هى التى جعلتنى أسطر هذه الصفات ، والتى خرجت منها بهذه الإجابة عن السؤال الذى طرحته على نفسى ، وهو : لماذا أؤيد ترشيح الرئيس لفترة رئاسية ثالثة ؟

وإذا كنت قد اقتنعت شخصيا بعقلانية إجابتى عن هذا السؤال ، فاننى بعد أن أسرد هذه الصفات ، أترك الحكم للقارىء كى يقف مع نفسه ليجيب عن نفس هذا السؤال .

ولعله بعد أن يقتنع بصواب رأيه فى تأييد هذه المبايعة ، يقوم بتجنيد نفسه للدفاع عما تحقق من منجزات ولتهيئة الظروف المواتية لتحقيق المزيد من المكاسب الوطنية فى الفترة القادمة من خلال التصدى بالعقل والمنطق ، لمن سلب الشيطان عقولهم ومنطقهم .

وفيما يلى أوضح هذه المقومات والصفات التى استطعت استخلاصها من خلال متابعتى المستمرة لجهود الرئيس وتحركاته الداخلية والخارجية :

** الثقة بالله ، والاخلاص فى العمل : ويتجلى ذلك خلال اضافاته أو تعقيباته التى تخرج إلى الميكروفون دون تزويق ولا تنميق ، والتى تعكس صفاء قلبه ونقاء هدفه ، ونبل مقاصده .

** الالمام الواسع بطبيعة المتغيرات الدولية ، وتأثيراتها على البيئة العربية والمحلية .

** الإيمان العميق بقضايا الحرية والديمقراطية ، واعتبارها الأساس الصحيح لتحقيق التقدم الاقتصادى والسلام الاجتماعى .

** القدرة على الحكم الدقيق على الوقائع والأشخاص والأشياء ، وقد لمسنا ذلك فى حسن اختياره لمستشاريه ، ومعاونيه ، كما لمسنا ذلك خلال زياراته الميدانية للمواقع الإنتاجية ، وما سمعناه من تعليقات وتعقيبات واستفسارات خلال هذه الزيارات .

** التريث فى اصدار الحكم ، وعدم التدخل فى أعمال السلطتين القضائية والتشريعية .

** الصلابة فى مواقفه الوطنية مع الصبر والمثابرة مع متابعة جهود معاونيه ، مع القدرة على تحريك طاقاتهم الابداعية لتقديم المزيد من العطاء والعمل ، والذى ينعكس بالخير على المواطنين .

** القدرة على الجمع بين الالتزام فى اتخاذ القرار ، والانضباط الواجب خلال مراحل الأداء ، مع القدرة على الاستجابة السريعة والمرنة ، لمواجهة المتغيرات التى قد تطرأ خلال مراحل التنفيذ .

** ولقد تجلت هذه الصفات وتلك المقومات خلال المسئوليات والمهام الجسام التى تقلدها سيادته خلال حياته العملية الحافلة بالكثير من المعطيات ، التى توجت بهندسته للضربة الجوية الأولى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم استمرت خلال أعماله المدنية كنائب لرئيس الجمهورية ثم كرئيس للدولة خلال أحد عشر عاما اكتسب خلالها العديد من الخبرات ، وقاد سفينتنا ، ومازال يقودها بقوة واقتدار ، فى أصعب المواقف وأحلك الظروف .

** وأعتقد ان ذلك كله هو ما دفعنى إلى الاجابة بنعم عن السؤال الذى طرحته على نفسى كما أتصور أن كل من تابع منجزات الرئيس ووقف على صفاته ومقوماته إلى نفس الاجابة فهل نعمل جميعا بما يمليه ذلك علينا من واجبات فى هذه المرحلة ؟!!

وانى أترك الاجابة لضمير كل من وصل بعقله إلى ادراك تلك الحقيقة .

والله من وراء القصد .

لماذا فترة ثالثة للرئيس مبارك

بقلم الدكتور :
أحمد هيكل

وزير الثقافة السابق
وعضو مجلس الشعب



أعتقد أن أى مخلص لمصر حريص على استقرارها وازدهارها ، يرجو من صميم قلبه أن يستمر الرئيس محمد حسنى مبارك متحملا لمسئولية الرياسة لفترة ثالثة . . وهذا الاعتقاد يقوم عندى على خمس دعائم . . وأولى هده الدعائم التى يقوم عليها هذا الاعتقاد هى :

صفاته الشخصية :

ومن أهم هذه الصفات ، أن محمد حسنى مبارك سليل أسرة من أوساط الشعب ، تنتمى الى أصوله وأصالته ، وتعيش مثل غالبية أبناء الشعب فى عصاميته وبساطته . . ومن أهم هذه الصفات كذلك ، تلك النشأة المحافظة السوية ، التى صقلتها التربية الأسرية ، ونماها التدرج فى المراحل لتعليمية القومية ، ثم اتمام الدراسة العالية فى الكلية الحربية ، والتخصص فى العسكرية الجوية ، مما طبع الشخصية بطابع الانضباط ، وأشربها روح الكفاح ، وعودها ـ من ممارسة الطيران ـ دقة النظرة وشمول الرؤية والتحرى الدقيق قبل اتخاذ القرار . . ومن أهم هذه الصفات أيضا الانتماء الوطنى القوى ، وقد جاء هذا نتيجة لخوض معارك الدفاع عن مصر ، والحرب من أجل الحفاظ على أرضها وصون كرامة شعبها ، وقد وصل مبارك فى هذا المجال الى قمته ، حين تولى قيادة الطيران فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، حيث كان صاحب الضربة الأولى ، التى مهدت الطريق امام قوات مصر المسلحة لتحقيق أعظم نصر عرفته مصر وعرفه العرب فى العصر الحديث . . على ان من أهم صفات محمد حسنى مبارك بعد كل ما تقدم ، اتسام شخصيته بالطهارة والاستقامة ، لصراحة والصدق ، والتشبع بالايمان والصبر ، والروح الرياضية والبساطة الشعبية . .

وثانية الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بان أى مخلص يرجو من صميم قلبه أن يستمر الرئيس رك لفترة ثالثة ، هى :

مبادئه فى السياسة الداخلية :

ومن أبرز تلك المبادىء ، ايمانه بالديمقراطية ، هذا الايمان الذى دفعه الى أن يشجع الأحزاب ، ويطلق الحريات ، ويحترم الرأى الآخر ، ولا يضيق بالمعارضة ، حتى ولو مسه بعض التجاوز من بعض كتابها . . كذلك من أبرز مبادئه فى السياسة الداخلية ، ايمانه بسيادة القانون ، فهو يحكم القانون ويرضى بأحكامه ، بل انه يحترمه وينفذه حتى ولو جاء بعضه ناقضا لبعض قراراته . . ومن أبرز مبادىء الرئيس مبارك أيضا ، الايمان بالاستقرار ، اعتقادا منه بأن الاستقرار هو المناخ الذى تصح فيه التنمية . والتنمية بدورها من أهم مبادىء مبارك فى السياسة الداخلية ، لأنها هى السبيل الى تقدم الشعب وارتقاء الوطن . ولهذا يتصدر مبدأ السلام قائمة مبادىء حسنى

مبارك ، لأن السلام هو الذى يحقق الاستقرار ابتداء ، ويتيح الفرصة لنجاح أية تنمية . فالحرب دماء وخراب وموت وفناء ، ومن هنا كان تجنبها ـ بحل كل المشكلات حلا حضاريا عن طريق التفاوض واللجوء الى الشرعية ـ هو أسلم الطرق لمن يريد أن يستقر وطنه ويأمن شعبه وتنهض أمته . . وليس معنى الأخذ بمبدأ السلام فى سياسة حسنى مبارك ، التفريط فى أى حق من حقوق الوطن ، أو الاهمال فى الحفاظ على جيش مصرى قوى . بل انه مع حرصه على مبدأ السلام يحرص كل الحرص على أن يظل جيش مصر دائما جيشا قويا قادرا على حماية السلام ، وصون تراب مصر من أن يمس ، وحفظ حقها من أن يضام . . ويأتى بعد ذلك مبدأ هام من مبادىء مبارك فى سياسته الداخلية ، وهو الايمان بالتطور الهادىء والتغيير المتأنى لأن الطفرة فى رأيه تسبب العثرات ، وقد توقع فى النكسات وأعتقد أنه محق فى الأخذ بهذا المبدأ . والدليل واضح مما نشاهده من تجارب دول أخرى ، لجأت الى الطفرة فتعثرت بل تمزقت .

وثالثة الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بأن أى مخلص يرجو استمرار مبارك لفترة ثالثة ، هى :

سياسته الخارجية :

وأبرز ملامح هذه السياسة ، اقامة علاقات طيبة ومتوازنة مع كل الدول الأجنبية ، وتوثيق الروابط بين مصر وكل الشقيقات العربية ، ثم مناصرة اخوتنا من أبناء الشعوب الافريقية ، ومساندة كل الأشقاء من أبناء البلاد الاسلامية . . وقد أثمرت هذه السياسة الخارجية أطيب الثمار ، فأصبحت مصر موضع احترام كل دول الغرب ، وتجلى ذلك فى مواقف عديدة ، من أهمها اختيار دبلوماسى مصرى أمينا عاما لهيئة الأمم المتحدة ، وهو الدكتور بطرس غالى . ومن أهمها كذلك اسقاط دول غربية مقادير كبيرة من ديونها على مصر . . وفى المجال العربى استعادت مصر مكان الصدارة من أمتها ، فعادت الجامعة العربية الى مقرها فى القاهرة ، واختير الأمين العام لهذه الجامعة من بين رجالات مصر ، وهو الدكتور عصمت عبدالمجيد ، كما تنازلت دول عربية عن مقادير كبيرة من ديونها على مصر ، وأسهمت فى مساندة شعب مصر لكى يجتاز بعض الأزمات واستجابت دول عربية كذلك لوساطة رئيس مصر فى حل خلافات بين الاشقاء ، دعما للصف العربى وحفاظا على قوة العرب .

ورابعة الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بأن أى مخلص يرجو استمرار مبارك لفترة ثالثة ، هى :

انجازاته :

ومن أوضح هذه الانجازات ، الاصلاح الاقتصادى ، بدءا من المؤتمر الذى عقده عقب توليه الرياسة للمرة الأولى ، وانتهاء بالتحول الى الاقتصاد الحر ، ومرورا بوضع خطط خمسية يسير عليها الاقتصاد المصرى على هدى وبصيرة ، وبطريقة علمية مستنيرة ، ثم مرورا أيضا بالعمل على اسقاط نحو نصف ديون مصر ، واستقرار سعر الصرف ، وخفض العجز فى الموازنة ، واعتدال ميزان المدفوعات لصالح مصر ، ومن أهم انجازات الرئيس الى جانب ذلك ، الاهتمام بالصناعة ، والعمل على زيادة الانتاج وجودة المنتج وتصدير الكثير مما تنتجه مصانع مصر الى الخارج . . ومن

أهم الانجازات التى مهدت لتقدم الصناعة ، الاهتمام بالبنية الأساسية تجديدا واحلالا وتوسيعا . ومن أمثلة ذلك ما حدث فى مجالات الكهرباء والطرق والتليفونات والمياه والصرف الصحى . . على أن من أبرز انجازات عهد مبارك ، ماتم فى ميدان التعمير ، حيث أنشئت مدن جديدة كاملة ، ضمت آلاف الوحدات السكنية ، وأسعدت ملايين القاطنين من المواطنين . . كذلك من أهم انجازات عهد مبارك ، ماتحقق فى ميدان الزراعة ، فقد زادت الرقعة الزراعية ، واستزرعت مناطق كبيرة من الأراضى الصحراوية ، وتطورت بعض المحاصيل وزادت كما وكيفا . وأخيرا تحررت معظم الحاصلات من سيطرة التوريد وقهر التسعير ، وترك أمرها للفلاح يحقق من وراء جهده فيها مايستحقه من عائد . . ولا يمكن أن ينسى ميدان السياحة فى مجال رصد ما تحقق فى عهد مبارك من انجازات . فقد تقدمت تقدما غير مسبوق ودرت عائدا يعد اضافة كبيرة للدخل القومى . وقد تم ذلك من خلال التشجيع على الاستثمار فى المجال السياحى ، حيث أنشئت قرى سياحية عديدة ، فى سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالى ، الأمر الذى يعد تعميرا وتقدما وتحضيرا ، بل احياء لمناطق من الوطن كانت مواتا وبورا . .

وخامسة الدعائم التى يقوم عليها الاعتقاد بأن أى مخلص يرجو استمرار مبارك لفترة ثالثة ، هى :

ظروفنا فى مصر :

فنحن فى مرحلتنا هذه نحتاج أول مانحتاج الى الاستمرارية حتى يتم تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ، المكملة للخطتين السابقتين . كما أن ظروفنا لا تحتمل المنافسات والمنازعات فضلا عن الصراعات والانقسامات ، التى يجر اليها بالضرورة اللجوء الى تغيير القيادة أو محاولة هذا التغيير . هذا بالاضافة الى أن الحياة الحزبية فى مصر لم تفرز بعد من يمكن أن يكون بديلا ولا حتى منافسا أو قريبا من مكان المنافس للرئيس مبارك . فالرئيس مبارك أصبح رجل خبرة كبيرة ، وصاحب تجربة طويلة ، وله رصيد ضخم من الممارسة المتعمقة المحيطة الواعية ، الى جانب رصيد عظيم من الانجازات والنجاحات وقوى الصلات بقيادات العالم . .

ولا يمكن الاحتجاج بالتغيير الذى يحدث فى بلاد أخرى ، مع تمتع من يقع عليه التغيير برصيد كبير من الانجازات والانتصارات ، لا يجوز الاحتجاج بذلك ، لأن ظروف تلك البلاد الأخرى ظروف خاصة ، تجعل التغيير لا يسبب صراعات خطيرة تهدد الاستقرار وتعطل التنمية ، وقد تسلم الى التخبط والتردى والضياع . .

حفظ الله مصر الحبيبة ، وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار ، ووفق رئيسها ليتم على يديه الرخاء والازدهار .

نعم نبايع مبارك
للرئاسة الثالثة



بقلم :
ثريا لبنه

عضو مجلس الشعب - وكيل
لجنة الشئون المدنية والاجتماعية

لا أعتقد ان أحدا يختلف على أن الحقائق الثابتة الواضحة هى خير الدلائل على اصدار الأحكام . . والحقائق لا تقبل المجاملة أو المساومة ونحن عندما نتحدث عن هذا الاجماع الشعبى فى مبايعة الرئيس محمد حسنى مبارك للدورة الثالثة فإنما نعتمد على الحقائق الملموسة الواضحة التى تعرفها كل الجماهير ولا يتنكر لها إلا أعداء النجاح وخفافيش الظلام وأصحاب المصالح الخاصة التى يرعبها الاصلاح وتخاف الطهارة وتكره الصدق .

ولاشك ان تاريخ الرئيس مبارك يؤكد أن دوره الطليعى والنضالى فى حرب أكتوبر وقيادته لضربة الانتصار الأولى للطيران وفكره التخطيطى والعلمى ورجاحة تفكيره وصلابة أعصابه فى مواجهة الأخطار والعواصف كل هذا يؤكد أن الرئيس مبارك قيادة وهبها الله كل مقومات القيادة القادرة على التفكير الهادىء المنظم .

ولاشك أن دوره الطليعى فى السياسة الخارجية والداخلية أثناء توليه منصب نائب رئيس الجمهورية كان محل تقدير قيادات العالم وكان بداية لتعميق الصداقات فيها بينه وبينهم وظهرت نتائج ذلك بعد تولى سيادته رئاسة الجمهورية حيث دعم هذه الصداقات والعلاقات مما جعلنا نفتخر بسياسة مصر الخارجية واحترام وتقدير كل رؤساء وملوك العالم للرئيس مبارك واعتزازهم بصداقته التى بناها معهم بصراحته المعروفة وصدقه الدائم وتعاونه الصادق .

لذا فإن مبايعتنا له تأكيد على نجاحاته فى سياسته الخارجية التى حققت مكاسب التنازل عن بعض الديون وجدولة البعض الآخر بما يناسب ظروف مصر واحتياجاتها كما دعمت هذه السياسة العلاقات الخارجية فى كل مجالات التعاون الدولى سواء اقتصاديا وتجاريا وصناعيا وفوق كل ذلك سياسيا .

ولعل من أهم ما تميز به الرئيس محمد حسنى مبارك هو دعمه لحرية الرأى والديمقراطية وهذا وسام على صدره حيث لم يقصف فى عهده قلم ولم يخبت رأى وأتاح الفرصة لكل الاتجاهات للتعبير كما وقف بصلابة أمام كل انحراف وأنه لا يتهاون فى مواجهة كل منحرف أو مستغل مهما كان مركزه وهذه بلاشك دعوة للطهارة ونظافة اليد ونقاء الضمير .

ومن أبرز ما يدفعنا لمبايعة الرئيس مبارك حرصه الشديد على دعم الصناعة وزياراته المتعددة لمواقع الانتاج المختلفة وازالة العوائق أمام العملية الانتاجية وأمام التصدير مما قضى على العديد من المشاكل وأعطى الفرصة للوصول إلى الجودة فى « الكم » و« الكيف » وحقق المزيد من فتح الأسواق العربية والعالمية للمنتج المصرى مما كان له عائد على زيادة الاستثمار والحصول على العملة الصعبة .

ولاشك أيضا أن المتابعة الموضوعية الجادة للرئيس مبارك للحكومة وتوجهاته الدائمة المستمرة

للوزراء خاصة وزارات الخدمات بالعمل على رفع المعاناة عن الجماهير وحل مشكلات المرافق وتطوير الخدمة لتحقيق الهدف منها حقق هذا كله طفرة كبيرة فى تقدم الخدمات .

والرئيس محمد حسنى مبارك يتميز بثقافة واسعة دعمها بالخبرة الكبيرة فأصبح قادرا على اجتياز ومواجهة كل العقبات وهو يجمع أيضا بأعماقه أحاسيس انسانية نلمسها فى مواقفه التى نراها أثناء تفقده وتجواله بين الجماهير فى المحافظات وفى مواقع الانتاج والخدمات فنرى الأبوة الحانية والتواضع الصادق والشعور بما فى داخل ونفس المواطنين الكادحين ومعرفته بكل مشاكلهم وحرصه الدائم على علاجها والقضاء عليها .

وفى عهد الرئيس مبارك وأثناء توليه الحكم وصلت الاستثمارات فى الانتاج الى ٣٦٠ مليار جنيه وتحققت انجازات ضخمة فى النقل والمواصلات والسياحة هى أقرب إلى المعجزة كما تحققت اصلاحات اقتصادية جريئة عدلت الوضع المعكوس وأكد أن أسهم الصرح الصناعية لن تباع إلا للمصريين وقام بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال وهو هدف أصيل تدعمه الدولة وفى عهد الرئيس مبارك عرفنا الحلول الجذرية ونبذنا المسكنات وأكد سيادته أن التقدم الاقتصادى لن يتحقق بعيدا عن الاستقرار والأمان لذا كان دائما يخطط ويعمل من أجلهما .

وفى عهد الرئيس مبارك تم انشاء ١٢ مدينة سكنية جديدة ، ١٢ مدينة أخرى فى طريقها إلى الوجود .

وفى عهد الرئيس مبارك عاد العرب إلى مصر وعادت لها الجامعة العربية وبفضل مصر جاء السلام الذى كان مستحيلا وأثبتت الأيام صحة الرؤية المصرية فى السياسة الخارجية وأصبح الدكتور بطرس غالى أول من يعتلى منصة الأمم المتحدة .

وفى عهد الرئيس مبارك عادت سيناء كاملة إلى أحضان مصر وأصبحت سيناء مصدر نماء بعد أن كانت البوابة الشرقية لهجمات المعتدين .

وفى عهد الرئيس مبارك تحققت ثلاث خطط خمسية أبعدت مصر عن حافة الخطر وتحققت عدالة اجتماعية أعادت الاتزان للميزان المختل وكانت ومازالت مبادئه الواضحة هى الوقوف مع الشرعية مهما كانت .

وفى عهد الرئيس مبارك انطلقت التأمينات الاجتماعية فزاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشا عند التقاعد من ١٠,٧ مليون إلى ١٢ مليون مواطن وبذلك أصبحت ١٢ من بين ١٣ أسرة فى مصر مؤمنا عليها ويستحق عائلها معاشا عند التقاعد كما تم التوسع فى مظلة التأمين الصحى للعاملين فى القطاع العام وقطاعات من العاملين فى الحكومة فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٣,٦ مليون فرد يمثلون ٢٦,٤٪ من اجمالى قوة العمل فى مصر كما تم تحقيق التأمين على أبنائنا طلاب المدارس كما تم التوسع فى رسالة العدل الاجتماعى حيث تتحمل الدولة عبء تقديم عدد كبير من الخدمات المجانية أو المدعمة كما يتم تقديم دعم لأسعار السلع التموينية الأساسية ودعم للأقمشة الشعبية ودعم لبعض أصناف الأدوية وألبان الأطفال ودعم للاسكان الشعبى والتعليم

ونقل الركاب بوسائل النقل العامة ودعم للخدمات الصحية ودعم للأسمدة والمبيدات ومستلزمات الزراعة .

اننا نؤيد ونبايع الرئيس مبارك للدورة الثالثة لأننا لا نبدأها من فراغ بل نحن ماضون فى ملء كل فراغ وليس هناك انفصال بين الماضى والحاضر والمستقبل ومسئولية الرئاسة الثالثة هى فصل جديد من كتاب التطور وهو دور نضيفه إلى البناء القائم .

وانى كامرأة لا يمكن لى أن أنسى الجهد الرائع الذى تقوم به السيدة سوزان مبارك حرم سيادة الرئيس فى تبنيها لأهم المشروعات الوطنية والاجتماعية وقيادتها لأهم جمعيات العمل الاجتماعى والانسانى ومنها الهلال الأحمر وجمعية الرعاية المتكاملة وأصبحت بكل الحب أما لكل أطفال مصر كما أصبحت أمل الأطفال المعوقين الذين خصصت لهم عاما كاملا لرعايتهم وقد أثبتت انها سيدة عظيمة وزوجة رجل عظيم وحقا وراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة ولا يمكن أن ننسى جهدها الرائع ونحن نؤكد على مبايعتنا للرئيس محمد حسنى مبارك للدورة الثالثة لرئاسة الجمهورية خاصة جهدها فى مجال تطوير التعليم وبناء المدارس .

ولأنــــــه ..
ولأنـــــــه



بقلم :
محمد محمود على حسن

عضــــــو مجلس الشعب
ورئيس الشركة القومية للتشييد

لأنه . . يستطيع أى مواطن مصرى هذه الأيام أن يخرج إلى الهواء الطلق ، ويملأ رئتيه برياح الديمقراطية المنعشة ويتنفس عبير الحريات العامة ، ولأنه قد تم اعادة الاعتبار لحقوق الإنسان وفتح الباب واسعا لكل من يريد أن يشارك أو يساهم برأى ، وحرية اصدار الصحف وتكوين الأحزاب مكفولة للجميع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

ولأنه . . جعل سيادة القانون قدسا لا يمس .

ولأنه . . لو مشينا على طريقه الإنسانى لاستوقفتنا مئات المآثر الإنسانية المتلألئة التى قل توافرها فى زعيم مثله ، فقلبه واحة يستظل فيها الكثيرون ممن لفحت جباههم مآسى الحياة .

ولأنه . . أعاد التوازن لعلاقات مصر الدولية وحقق لمصر مكانة فاعلة فى عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل ورسخ دور مصر فى زعامة العالم العربى بمواقفه الشجاعة وعلاقاته الخارجية الوثيقة مستشرفا آفاق عصر جديد .

ولأن . . المكانة التى تحققت لمصر فى عهده كانت المفتاح الرئيسى لكى ينال نجيب محفوظ جائزة نوبل العالمية والتى يستحقها . . وكان هذا أيضا اعترافا بدور مصر الثقافى كما انتخب الدكتور/ عصمت عبدالمجيد أمينا عاما للجامعة العربية اعترافا بدور مصر العربى وانتخب الدكتور/ بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة اعترافا بدور مصر العالمى .

ولأن . . مصر فى عهده تبنت برنامجا شاملا للاصلاح الاقتصادى الهيكلى يغطى كافة المجالات وتم تحرير الاقتصاد من جميع القيود وتبنى سياسة تشجيع العرض والطلب وزيادة الانتاج والانتاجية وخلق فرص عمل منتجة تستوعب القوى البشرية .

لأن . . فى عهده شهدت مصر طفرة تنموية رائعة تمثل بكل المقاييس اعجازا فى الانتاج ففى مجال استصلاح الأراضى تضاعفت الأرض الزراعية وزادت مساحتها إلى ٨ ملايين فدان وفى مجال التعليم قفز نصيب الخدمات التعليمية وزاد عدد المدارس والجامعات وتم توفير فرص التعليم للجميع حيث وصل عدد المتعلمين إلى ٢٥ مليونا .

وفى مجال الصحة زادت الاستثمارات السنوية للصحة وزاد عدد المنتفعين بالتأمين الصحى إلى أكثر من ٤,٥ مليون مواطن وهبط معدل الوفيات وزادت المستشفيات والوحدات الصحية . وزاد انتاج الطاقة الكهربائية إلى ضعف الانتاج عام ٨١ وتم كهربة كل القرى والريف ، وزادت خطوط التليفونات حيث أضيف أكثر من مليون خط إلى شبكة التليفونات وهو ما يعادل مرة ونصف مرة ما أنشىء منذ أن عرفت مصر التليفونات .

ولأنه . . فى مجال الاسكان تم مواجهة المشكلة بواقعية حيث تم بناء أكثر من مليونى وحدة

سكنية بالاضافة إلى انشاء ٧ مدن جديدة اجمالى مساحتها ٢٠٨٧,٦ كيلومتر ويبلغ عدد المصانع بها ١٧٠٣ مصانع مما ساهم فى خلق فرص عمل والقضاء على البطالة .

ولأنه . . تم تدعيم شبكات المياه وتنقية شبكات الصرف الصحى فى كل مدن ومراكز الجمهورية . .

ولأنه . . صاحب فكر مرن ومتحرر وأسقط كل القيود على الاستثمار وتم ازالة العقبات التى كانت تحول دون انطلاقه ودفع عجلة الاستثمار إلى الأمام ، وتدفقت رءوس الأموال المصرية والأجنبية فى الداخل والخارج وتدبير فرص عمل تصل إلى أربعمائة ألف فرصة كل عام .

ولأنه . . قائد فذ يتسلح برؤية شمولية وتجربة نضالية غنية جعلته مكرسا فى ضمير أمته يوزع اشراقات الأمل . . ويزرع ومضات التفاؤل .

ولأنه . . بعد النجاح الباهر الذى حققته مسيرته وحتى نستعد لتحقيق قفزة جديدة .

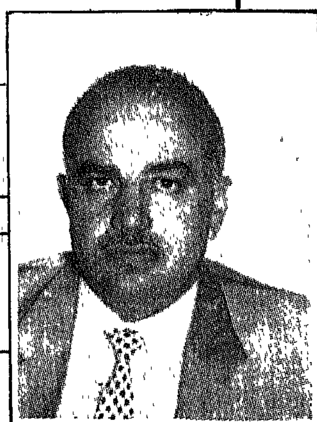
لأنه سيظل بسمة تترقرق فوق الشفاة . . ونور أمل يتلألأ فى حدقات العيون .

ولأنه فى طليعة الملبين لنداء الوطن .

ولأنه يسكن هموم شعبه .

فمرحى لمبارك . . ومرحى لفترة رئاسة ثالثة .

نعـــم ..
لمبـــارك



بقلم .

مصطفى عثمان عبدالعزيز

عضـو مجلـس الشـعب

نعم لمبارك . . ولأننا فى عهد ـ مصرنا المباركة بمبارك ـ أصبحنا تاريخا يتحرك ، وأمة تبنى الحاضر والمستقبل بفكر ـ مبارك ـ الذى يستمد مضامينه : من ماض لم يعد ، وحاضر باسم ـ ومستقبل جديد : يسود العالم . . تنتصر فيه إنسانية الإنسان وتصان فيه حقوق المواطن ـ باعتباره ـ أعز كائن خلق على وجه الارض وتنتصر فيه ـ الديمقراطية ـ التى تصفق للرأى والرأى المعارض فى آن . . لهذا نقول لمبارك : نعم لفترة رئاسة ثالثة . . لتعبر بنا مرحلة النهضة إلى مرحلة الرفاهية . . فكم علم شعبه أن المحن والشدائد لا تحترم الا من يحملها على احترامه . . وهكذا ـ كنت عبر ـ مرحلتين تناضل وتحاصر وتهزم الشدائد . .

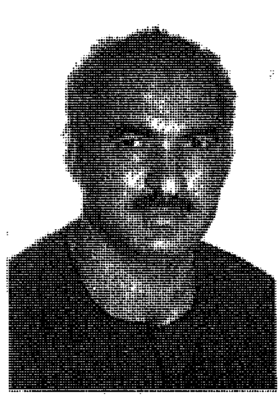
ومنذ اليوم الأول : ظل موقفه عنيدا حتى عبر سيناء ليرفع العلم فوق طابا . وكم شعرنا نحن المصريين بما كان يعانيه لحماية العراق والكويت ولكن العراق ـ حاكما ـ جرى وراء نزوات شيطانية شخصية دفع ثمنها ودفعت معه أمتنا الثمن الفادح . . . ومع هذا ـ يقف مبارك ـ يقظا ليظل العراق عربيا . . دون ان تمس أراضيه بالتقسيم ونعم لمبارك لفترة رئاسة ثالثة : إذ يكفيه : أنه طوق آثار الزلزال فى مدة قياسية ـ وباحتياطى هائل ـ من المدن الجديدة . . حماية للمواطن المصرى . . . فلم يعد مواطنا فى العراء أو فى الايواء . .

ونعم لمبارك : الذى ـ ربى فى شعبه ـ خلق الحماسة حماسة الحياة . . فراح الشعب يعبر معه : بالعطاء والفداء والمال . . إثر الهزة الأرضية . . . وفى نفس الوقت ـ يطوق الارهاب ـ فى كل مكان لتسلم مصر وتسلم معها السياحة . . ويعم الأمن والاستقرار . . . فيعمل الوطن مع أهله حين يعملون من أجله . . وهكذا ـ القائد فهو المعلم الأول والقدوة : ولولا ذلك ما توافر فى ـ مبارك ـ ما يحرك الشعب . . أو على الأقل لتباطأ الشعب فى مواجهة الشدائد والمحن . . فمفتاح صلاح مصرنا من مرحلة النهضة إلى مرحلة الرفاهية فى بيعة ثالثة لمبارك قائدا ورئيسا لمصر الكنانة . . . التى أخذت مكانتها على الساحة الدولية فى الأمم المتحدة ، وفى مجلس الأمن ، وبين دول عدم الانحياز وفى القارة الأسيوية والافريقية والأوربية وأصبحت ـ قواتها المسلحة ـ رمزا لصيانة السلام فهى الآن تحميه فى البوسنة والهرسك وفى الصومال ومن قبل فى الكويت لتناصر الشرعية الدولية وتصون انسانية الإنسان . . قائد على هذه الصورة من الوفاء والعلاء والعمل والبذل والعطاء والبصيرة الخارقة والقدوة الطيبة لجدير بالمبايعة لفترة رئاسية ثالثة . . كما يعبر بمصرنا . . . نحو الرفاهية . . ونحو قهر الصحراء استصلاحا واستزراعا وتعميرا وانتاجا وتصنيعا . لتترامى مصرنا . . . من جديد كشمس الشموس ونحن معه وحوله وأمامه وخلفه نردد : بلادى بلادى لك حبى وفؤادى . وأخيرا نعم لمبارك . . نعم . . نعم . . نعم لمبارك .

نقاط مضيئة غيرت مجرى التاريخ

بقلم :
عبدالرحمن راضى

عضو مجلس الشعب



ليس فى نيتى ان اكتب فى مقالى هذا عن معالم مسيرة مصر خلال حكم الرئيس حسنى مبارك ـ فإن ذلك يحتاج إلى مجلدات لتسجيل حجم الإنجاز مع القائد والزعيم . . لكنى ربما أكون قد قصدت الاشارة مجرد الاشارة إلى بعض . . مجرد بعض النقاط المضيئة التى غيرت مجرى التاريخ فى مصر . .

وليس فى مصر إثنان يختلفان على مبارك وعلى مقوماته كزعيم . . وقائد عملى لا يتوه فى النظريات أو التفاصيل . . ولا تتوه عنه هذه النظريات او التفاصيل مبارك الذى لا يتعامل مع قضايا المصير بسخونة الانفعالات او اضطرام العفوية . . مبارك الذى يجنح إلى الاختبارات الصعبة والضرب فى المشاكل عند الجذور . . رجل الدولة العصرى . . الديمقراطى الذى يعلم ان السياسة هى فن الممكن وان اساس الحكم هو العدل وان مقصد التنمية هو الانسان . . وان المسئولية الوطنية مشتركة .

إن مبارك بالدرجة الأولى هو رجل التوازن والحل الوسط الامثل . . فقد حرص فى الداخل على إقامة التوازن بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية فلم يجعل لاحدهما غلبة او سبقا على الآخر . . جنب البلاد مخاطر الانزلاق فى فوضى الكلمة التى تسبق رغيف الخبز فتصادر على امكانية توفيره بسبب الانقسام الوطنى والتشرذم السياسى واحتمالات تدخل قوى الخارج . . ولم يصادر الحريات العامة لحساب التنمية الاقتصادية لان رغيف الخبز الذى لا تصنعه وتلازمه الديمقراطية السياسية يظل قاصرا عن إشباع احتياجات الناس الحيوية والازلية للحرية .

وفى اطلاقه للحرية الفردية اقام التوازن المنشود بتعزيزه السياج الاجتماعى لها . . فقد استهل حكمه بإطلاق سراح كل قيادات ورموز الفكر والطبقة السياسية المصرية التى كانت رهن الاعتقال . . إلتقى بها وحاورها وتشاور معها فى القضايا القومية العليا . . واصبحت التعددية الفكرية والسياسية وحريات التعبير والاجماع والنقد والمعارضة حقائق معاشة . . ازدهر الرأى الآخر تحميه مؤسسات حزبية ودستورية استقرت خلالها ممارسة ممتدة طوال عقد . . وليس على حرية الفكر او التعبير فى عهد مبارك من قيد إلا ذلك السياج الاجتماعى الذى يسمح بتعميق واستمرارية الممارسة الديمقراطية ذاتها . . قال مبارك نعم صريحة للحوار وللتعدد ولا . . صريحة للارهاب الخارج على إطار الشرعية الذى لا يريد الديمقراطية ولايريد إلا فرصة واحدة تسمح له بالانقضاض عليها وعلى كافة أطرافها لينفرد هو بشمولية غيبية ومطلقة وبمصادرة كل الحريات فكرا وممارسة .

إن الديمقراطية هى عماد كل الشعب فى سعيه للحياة مؤمنا بحقوقه متطلعا إلى بنا مستقبل مشرق يفيض بالخير والرخاء ويوفر الامن والاستقرار والحياة الكريمة لكل مواطن . وإذا كانت حرية الرأى هى التى تؤكد معنى الديمقراطية فإن ممارستها يجب ان تكون فى ضوء الانتماء والولاء الوطنى لترتفع مصالح الوطن فوق كل المصالح . فالحرية المسئولة هى الوحيدة القادرة على البناء وتحقيق التقدم ومسئولية الحرية تنبع من الضوابط التى تأخذ بها نفسها حتى لا تنحرف عند التطبيق إلى الفوضى وتستغل لتعويق البناء وتخريب ما أنجز الشعب .

ولقد آمن ومازال حسنى مبارك يؤمن بأن الشعب هو مصدر كل السلطات وان الممارسة الديمقراطية هى اعظم مدرسة لتعليم افراد الشعب وتدريبهم وتعويدهم على ممارسة حقوقهم الساسية ، لكن البعض مازال يتصور الديمقراطية مسخا مشوها من الفوضى فى السلوك والمواقف . وربما تكون الانفراجة الديمقراطية التى يحرص الجميع عليها قد اسهمت فى توفير هامش اكبر للحركة للقلة الخارجة عن الشرعية والتى تستخدم العنف والارهاب لاهدار حقوق الانسان ، لكننا نؤكد ان مصر التى لم تعرف على مدى تاريخها الطويل العنف او الصراع الدموى لسوف تواجه الارهاب ولن تتراجع عن منطق الحوار والديمقراطية .

ولقد جاء حكم مبارك بعد فترة أهترأت فيها العلاقات العربية ـ المصرية . . وصاغ مبارك رؤية جديدة للتضامن العربى . . رؤية عصرية تؤمن بأن العرب لم يعودوا فى حاجة إلى وصى وأنهم رغم اختلاف انظمتهم السياسية والاجتماعية فإنهم يشكلون جميعا وحدة قومية متصلة فى التاريخ والجغرافيا والثقافة وأنه يمكن بالتالى صياغة أسس من العمل الجماعى الذى يقوم على أساس توافر الحد الأدنى المشترك من المصالح والمخاطر . . تلك الصيغة قائمة على الحل الوسط . . ولقد نجحت هذه الصيغة . وقد إلتزمت مصر فى علاقاتها مع شقيقاتها الدول العربية بمبادىء حسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدتها الاقليمية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

ويؤمن الرئيس حسنى مبارك بأن تحقيق التضامن العربى هو المعبر الواقعى والوحيد امام الامة العربية لاحتلال مكانتها اللائقة فى النظام الدولى الجديد . . لذلك عمل دائماً وبإخلاص على تضميد الجراح الغائرة وتحقيق التوازن المطلوب بين المصالح القطرية والمصالح القومية وكذلك يعمل على ان تكون هناك استراتيجية شاملة للامن القومى العربى لمواجهة التهديدات التى تواجه الامة .

اما فى الجانب الاقتصادى . . فقد كان حرص الرئيس على التوازن واضحا لان الاقتصاد المصرى مختلط يتعايش فيه القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص . . كما ان مقتضيات التنمية الشاملة تحتاج إلى تحرير الاقتصاد مع الحرص على تحقيق العدل الاجتماعى . . وقد أمكن تحقيق العديد من الخطوات الأيجابية فى إطار تحرير الاقتصاد المصرى من أبرزها اتجاه

سعر صرف الجنيه المصرى نحو الاستقرار وتحول ميزان العمليات الجارية من عجز إلى فائض وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وإنخفاض نسبة التضخم وزيادة الايرادات السيادية وتحقيق إنخفاض نسبى فى سعر الفائدة . وكلنا أمل ان يتحقق ما يأمل الرئيس مبارك فى تحقيقه وهو ان يسير برنامج الاصلاح الاقتصادى فى الاطار المخطط له وان يتمكن بإمكانياته الذاتية من مواجهة المشاكل واستيعابها وتهيئة المناخ ا لمناسب لبلوغ هدف التنمية وتعظيم الانتاج وتوفير الحياة الكريمة للشعب .

ولقد كان للجهود الدءوبة والمضنية التى بذلها الرئيس اثرها فى تخفيف عبء مشكلة المديونية الخارجية الخطيرة التى أثقلت كاهل مصر . . تلك الجهود التى جاءت مواكبة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى . . تخفيض ديون مصر الخارجية بنسبة ٥٠٪ وهذا ما يعتبر تقديرا لحكمة وقدرة الرئيس مبارك واستثماره الظروف والمستجدات الدولية لصالح مصر كما يعتبر تقديرا لوزن مصر الاقليمى ومساندتها للشرعية الدولية .

ولا يجب ان ننسى فى إطار الحريات التى توافرت فى عهد الرئيس مبارك . . حرية الصحافة وإنجازات الاعلام . . فقد وفى الرئيس بوعوده ولم يقصف قلما فى عهده وتمتعت الصحافة بحرية لم تتمتع بها من قبل فى اى العصور . . اما فى مجال الاعلام فلا نستطيع إلا ان نسجل له سلسلة من النجاحات من حيث كفاءتها وادائها المتميز والارتفاع لمستوى الاحداث . وقد ساهمت اجهزة الاعلام فى تركيز الضوء على الدور الايجابى الذى يمكن ان يقوم به المواطن لتحقيق التنمية كما استطاعت ان تحقق نجاحا كبيرا فى تغطية الاحداث والملاحقة الفورية لها وتعميق القيم الاصيلة والتقاليد الراسخة والارتفاع بالمستوى الثقافى والتعليمى للمواطن المصرى وتبصيره بالقضايا الاساسية فى مجتمعه . كما قام الاعلام بدوره فى تحفيز المبادرات والابداعات لاثراء العمل الوطنى وحشد الطاقات وراء التطلعات المشروعة .

وكما قلت فى بداية مقالى . . لو أننا أردنا حصر إنجازات حسنى مبارك لاحتجنا الى مجلدات . . لكننا أشرنا فقط لبعض النقاط . . وأود أن أقول ان الشعب المصرى . . بمختلف فئاته وطوائفه . . يجمع على ان المسيرة تحتاج إلى القائد . . وتحتاج إلى الاستمرار . . ولذلك فإننا نقول نعم لحسنى مبارك .

قلبـــوا الأوراق
ســـتجدوا الاجابة

بقلم :

السيد محمود الشريف



عضــو مجلس الشـــعب

لماذا الرئيس مبارك لفترة ثالثة ؟

لا أعتقد أن أحدا لا يجد اجابة على مثل هذا السؤال . . فنحن جميعا نعلم أن مصر فى حاجة لهذا الرجل الذى صحح الأوضاع فى كل مجالات الحياة فى بلدنا . .

ولنقرأ الأوراق ونرى ماذا تقول . .

لقد كانت الديمقراطية أعظم انجازات الرئيس حسنى مبارك . . وقد خطت خطوات واسعة فى مصر بفضل إيمانه بأن الشعب مصدر كل السلطات وأن الممارسة هى أعظم مدرسة لتعليم أفراد الشعب وتدريبهم على ممارسة حقوقهم السياسية . . وعلى تنمية شعورهم بالانتماء للوطن . وأصبح مناخ الحريات الذى تعيشه مصر حاليا غير مسبوق رغم ما نجده من خصوم لها من أصحاب الفكر المتعالى والآراء التى لا تجد صداها فى أرض الواقع . ومن المنطقى والضرورى أن يتواكب مع الديمقراطية تحقيق مبدأ سيادة القانون الذى يحرص عليه الجميع لتحقيق الحياة الآمنة فى رحاب حقوق المواطن التى كفلها الدستور .

أما فى مجال السياسة الخارجية فقد حقق الرئيس مبارك نجاحا يشهد به الجميع . . لقد اعتمد فى الأساس على التزام مصر فى علاقاتها الدولية بمختلف دوائرها بمبادىء القانون الدولى والشرعية وفى مقدمتها مبادىء حسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدتها الاقليمية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وبالحرص على صون السلم والأمن الدوليين . . كما انها تعمل على ضرورة حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والبعد عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . . والعمل على دعم مبادىء الحق والعدل واحترام حقوق الإنسان .

إن مصر تتمتع بمصداقية وثقة على المستويين الاقليمى والدولى بصفة عامة فى عهد الرئيس مبارك . . وقد حظيت مبادرات الرئيس بالترحيب فى كل المجالات وأشاد الجميع بمبادرته التى دعمت التضامن العربى بحل مشكلة الحدود بين السعودية وقطر . كما أن قرار الرئيس مبارك بمشاركة قواتنا المسلحة ضمن قوات حفظ السلام الدولية فى الصومال لاعادة الهدوء والاستقرار إلى هذا البلد الافريقى المسلم وجد تأييدا كبيرا .

ان الدبلوماسية المصرية التى يقودها الرئيس مبارك تسعى إلى استثمار ما تتمتع به مصر من رصيد حضارى وتاريخى وثقل سياسى من أجل طرح تصوراتها وأفكارها ليس فقط فيما يتصل بأوضاع المنطقة التى نعيش فيها إنما أيضا فى معالجة القضايا التى تتصل بموضوعات السلم والأمن الدوليين ومشكلات التنمية فى العالم بأبعادها المختلفة .

إننا جميعا نشيد بالوضوح والاتزان الذى تتميز به هذه السياسة وبالواقعية فى التعامل مع الأحداث والتطورات العالمية وتبنى منهج يتسم بالاعتدال ويلتزم بالمصداقية .

ان كل ذلك لم يشغل الرئيس مبارك فى الاهتمام بالداخل . . بل انه وظف امكانياته وعلاقاته واتصالاته فى سبيل تحقيق الاصلاح الاقتصادى الذى حقق ايجابيات واضحة أبرزها استقرار سعر صرف الجنيه المصرى ، وتحول ميزان العمليات الجارية من عجز إلى فائض مما ساعد على اعادة بناء الاحتياطات من النقد الأجنبى وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض نسبة التضخم وزيادة الايرادات السيادية وتحقيق انخفاض نسبى فى سعر الفائدة .

بجانب ذلك هناك اهتمام الرئيس مبارك بالتعليم الذى اعتبره المشروع القومى لمصر فى السنوات الباقية من هذا القرن . . فهو يرى أنه يمثل التحدى الذى يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب ، وقد أثمرت هذه السياسة عن تطوير المناهج الدراسية والارتقاء بمضمونها وترميم وبناء المدارس والنهوض بالتعليم الفنى واصلاح أحوال المعلمين وادخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة فى التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب .

ولم يكن ممكنا للرئيس أن ينسى الشباب الذين تحتل قضيتهم مكانا بارزا فى خططنا القومية . . فالشباب كما يؤمن الرئيس هم القوة الحقيقية الدافعة لتطور المجتمع وتقدمه وهم عماد قوته العاملة المنتجة وهم عدة الوطن وعتاده وأمله فى المستقبل . . لذلك فإن استراتيجية مواجهة مشاكل الشباب جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة . . ويسعى الرئيس لحل مشكلة الشباب الاقتصادية وانقاذهم من البطالة . . لذلك كان مشروع مبارك للخريجين الذى يمتلك فى اطاره الشباب الأراضى الزراعية الجديدة . . وهو خطوة كبيرة لانقاذ أبنائنا من التيارات المتطرفة . .

ولقد حققت الدولة فى عهد الرئيس مبارك تقدما كبيرا فى توفير الرعاية الصحية للمواطنين وزاد عدد الأسرة بالمستشفيات كما قامت شركات الدواء بجهد كبير لتوفير العلاج انتاجا واستيرادا . . كما نظمت الحكومة حملات قومية فى مجال مكافحة الأمراض المتوطنة ونشر الوعى الصحى بين المواطنين ومكافحة تلوث البيئة وكذلك نشر مظلة التأمين الصحى .

إذا كنا نؤكد بعضا من انجازات الرئيس مبارك . . فإننا لا ننسى اهتمامه بالإنسان المصرى فى المقام الأول . . وحرصه على تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم الاضرار بأى عامل فى اطار اجراءات الاصلاح الاقتصادى . . كما لا ننسى وقفته وعودته عندما حدث الزلزال . . قاطعا رحلته من الصين فى سبيل أن يقف بجوار شعبه وقت المحنة . .

كل ذلك وغيره كثير . . ولا يتسع المجال لذكر كل مواقف وتصرفات وسياسات الرئيس مبارك . . التى تؤكد على اصرار الشعب كله على تجديد البيعة للرئيس مبارك لفترة ولاية ثالثة من أجل استمرار المسيرة .

مسيرة عشر سنوات
من الانجازات فى عهد مبارك



بقلم اللواء
محمد فهيم ريان

رئيس شركة مصر للطيران

لا يستطيع أى منصف أن ينكر ما بلغته مصر للطيران خلال السنوات العشر الأخيرة من عهد الرئيس حسنى مبارك من تقدم وازدهار على الصعيدين المحلى والدولى . . ومكانة مرموقة بين شركات الطيران العالمية رغم الكساد العالمى الذى ساد صناعة النقل الجوى . وما كان لهذه الانجازات أن تتحقق ، وتتحول مصر للطيران من شركة خاسرة إلى مؤسسة رابحة يضرب بها المثل على مستوى مؤسسات الدولة لولا التخطيط السليم والادارة الحكيمة وكفاءة الأداء وحسن التقييم والمتابعة وروح الفريق التى يستظل بها الجميع مسئولين وعاملين والتى يؤكد عليها المهندس/ محمد فهيم ريان رئيس مجلس ادارة مصر للطيران فى كل مناسبة .

ففى سنوات قليلة استطاعت مصر للطيران انجاز مشروعات البنية الأساسية وتحديث الأسطول الجوى وتزويده بأحدث جيل من الطائرات العالمية وتحسين الخدمة أرضا وجوا وتدعيم الثقة بين جمهور المسافرين والعاملين بمصر للطيران فى مختلف مواقعهم بفكر جديد يؤكد على تقديم أفضل أنواع الخدمة للراكب ، من خلال صورة جمالية تسعد العميل وتربطه بمصر للطيران عن حب واقتناع ، مما أدى إلى زيادة الاقبال على رحلات مصر للطيران حتى بلغت فى العام الماضى ٣,٥ مليون راكب مقابل ٢,٣ مليون راكب فى عام ١٩٨٠ . . كما أكد التقرير السنوى لمؤتمر مؤمنى الطائرات بأن طائرات مصر للطيران تحتل مركزا متقدما بين ١٠ شركات عالمية أكثر امتلاءً ، كما حصلت مصر للطيران على مركز متقدم بين أفضل ٣٠ شركة طيران عالمية فى تقرير الاتحاد الدولى للنقل الجوى (الياتا) واختير المهندس ريان عضوا باللجنة الفرعية للتخطيط الاستراتيجى التى تساهم فى وضع خطة لحل مشاكل شركات الطيران العالمية ، كما اختير عضوا فى اللجنة التنفيذية فى الاتحاد الافريقى (الافرا) ورئيسا للاتحاد العربى للنقل الجوى (الاكو) فى الدورة السابقة .

تمتلك مصر للطيران أحدث أسطول جوى فى المنطقة قادرا على استيعاب وجذب حركة السياحة والسفر وتغطية متطلبات شبكة الخطوط التى تغطى ٦٢ مدينة عالمية من خلال ٣٠٠ رحلة أسبوعيا . . والطائرات الحديثة تتميز بامكانيات تكنولوجية عالية توفر السلامة والراحة والرفاهية للراكب وهى مزودة بأحدث الأجهزة السمعية والبصرية لمشاهدة أحدث الأفلام الروائية والتسجيلية والاستماع للموسيقى الشرقية والعالمية فضلا عن مقاعدها الوثيرة ذات المسافات المريحة التى توفر الراحة والاسترخاء للراكب ، وقد بلغت قيمة خطة تحديث الاسطول ١,٥ مليار دولار بالتمويل الذاتى ودون أى أعباء على الدولة ويضم الاسطول طائرتين جامبو « وبوينج ٧٤٧ » و ٥ طائرات بوينج ٧٦٧ ، و٩ طائرات ايرباص ٣٠٠/٦٠٠ و٧ طائرات ايرباص ٣٢٠ و ٥ طائرات بوينج ٧٣٧/ ٥٠٠ .

وتسعى مصر للطيران لتقديم كل جديد ومستحدث لخدمة الراكب كما تسعى للتوسع فى المنافذ البيعية فى مختلف المحافظات والأقاليم ، وقامت بانشاء وتجديد ٤٥ مكتبا بيعيا فى داخل مصر وخارجها مزودة بأحدث أجهزة الحجز الآلية (الكمبيوتر) . لحجز وبيع تذاكر السفر فى دقائق معدودة . . كما تهتم مصر للطيران بتجميل المحافظات التى يوجد بها مكاتب بانشاء نافورات وحدائق جمالية وقد تم مؤخرا انشاء مكاتب جديدة فى طنطا والغردقة وشبرا بأغاخان ومكاتب جديدة فى أبو ظبى وجدة ومكة والمدينة ونيروبى وأكرا وفرانكفورت وسيتم قريبا افتتاح مكاتب جديدة فى المنصورة والزقازيق وشبين الكوم والاسماعيلية وأسيوط وسفاجة وشرم الشيخ والعاشر من رمضان ومدينة نصر .

كما زادت امكانيات مصر للطيران السياحية بامتلاك نسبة من الفنادق ذات الخمسة نجوم فى مختلف أنحاء الجمهورية مثل فندق الموفنبيك وفندق هيلتون طابا وفندق أمون شيراتون بأسوان وفندق نفرتارى بأبى سمبل كما ساهمت فى رأس مال شركة سيناء للسياحة والفنادق وشركة ليموزين مصر والمركز الدولى للمؤتمرات وشركة مصر أسوان للسياحة . .

يعد من المشروعات العملاقة الجديدة التى تم انشاؤها بالتمويل الذاتى مجمع النزهة بالاسكندرية الذى أقيم على مساحة ١٤ ألف متر مربع وتكلف خمسة ملايين جنيه ويضم :

١ ـ مكتب للمبيعات بداخله ١٢ شاشة كمبيوتر وتتوسطه نافورة وتم تصميمه فى شكل دائرى مغطى بالزجاج الملون فى شكل جمالى متميز ورائع .

٢ ـ مجمع بضائع لخدمة المصدرين والمنطقة الصناعية بالاسكندرية .

٣ ـ مجمع للأسواق الحرة يضم أحدث فاترينات للعرض .

٤ ـ مجمع الكرنك للسياحة لخدمة حركة السياحة وبافتتاح مجمع النزهة يصبح لمصر للطيران ثلاثة مكاتب بيعية فى مطار النزهة ومحطة الرمل وجليم ومن المخطط انشاء مكتب رابع جديد غرب الاسكندرية .

- **مجمع السيطرة المركزية :** وهو اضافة تكنولوجية تواكب التوسع فى شبكة الخطوط وزيادة وحدات الأسطول ويهدف لمتابعة حركة الطائرات فى جميع مطارات وأجواء العالم وتقييم المواقف الملاحية ووضع الحلول المناسبة حسب تقدير كل موقف ويتضمن غرفة للسيطرة المركزية وغرفة للتخطيط وغرفة لتلقين الطيارين وغرفة لتلقين المضيفين وغرفة للطوارىء ويتكلف المشروع عشرة ملايين جنيه .
- **مشروع المجمع الادارى :** ويضم جميع ادارات مصر للطيران وقاعة مؤتمرات وكافتيريا وأماكن انتظار للسيارات ويتكلف عشرة ملايين جنيه ـ بطريق المطار .
- **فندق الترانزيت :** بطريق المطار لخدمة السياحة ويضم ١٢٩ غرفة ومركزا تجاريا وكافتيريا ومطعما

ومطبخا وحمام سباحة وملاعب وحدائق وأماكن انتظار سيارات وتبلغ تكلفته عشرة ملايين جنيه .

- **مشروعات تجديد** : فى صالتى السفر رقم ١ و٢ وتجديد الصالتين وانشاء كاونترات جديدة من (الفيبرجلاس) مزودة بموازين اليكترونية ولوحات اليكترونية لبيان رحلات السفر ومواعيدها وبتكلفة تصل إلى عشرة ملايين جنيه .

- تجميل الميادين : بانشاء حدائق ونافورات جمالية تحمل اسم مصر للطيران تتوسط حديقة الأورمان وجامعة عين شمس بالقاهرة وأمام مكتب مبيعات طنطا والأقصر والزقازيق والاسكندرية .

ان ما حققته مصر للطيران من نجاح وانجازات عملاقة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك لم يتحقق على مدى السنوات البعيدة التى تمتد منذ نشأتها عام ١٩٣٢ . . والحقيقة تؤكد انه لولا تشجيع الرئيس مبارك ورعايته لمسيرة الانجازات فى مصر للطيران . . ما كان هذا النجاح . . وهذا الانجاز الذى يرقى إلى مستوى الاعجاز . . وحتى تستمر مسيرة النجاح فاننا باسم ١٤ ألف عامل فى مصر للطيران نؤيد مبارك رئيسا وقائدا لفترة الولاية الثالثة .

تملكـــوا فى عهـــده



بقلم الدكتور .
أحمد خليفة
رئيس هيئة الاصلاح الزراعى

. . . تحقق العديد من الانجازات لفلاحي الاصلاح الزرراعى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ولعل أهم هذه الانجازات هو توزيع عقود الملكية على فلاحى الاصلاح الزراعى لأول مرة منذ توزيع الأراضى عليهم منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حتى اليوم . . فقد تم توزيع هذه الاراضى بشهادات توزيع لم تكن كافية لتؤكد ملكيتهم لهذه الأراضى التى تبلغ نحو ٨٥٠ ألف فدان وزعت على حوالى ٤٥٠ ألف أسرة قوامهم اليوم أكثر من خمسة ملايين فلاح .

. . . وفى عهد ولاية الرئيس محمد حسنى مبارك أصدر توجيهاته للسيد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى بضرورة تحقيق استقرار هؤلاء الفلاحين وتثبيت ملكياتهم بعقود ملكية مسجلة شأنها شأن أى ملكية أخرى .

وكانت عمليات التسجيل تعوقها بعض المشاكل والمنازعات المقامة من ذوى الشأن أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى وتقدم الدكتور يوسف والى بقانون أمام مجلس الشعب يقضى بأن الأراضى المستولى عليها والموزعة على الفلاحين ومضى عليها أكثر من ١٥ سنة تعتبر مستولى عليها نهائيا وبالتالى تثبت ملكيتها للاصلاح الزراعى وعليه يتم نقل ملكيتها إلى صغار الفلاحين الموزعة عليهم .

وأصدر مجلس الشعب القانون رقم ٣ لـ ١٩٨٦ الذى حقق هذا الهدف . . وبدأ الاصلاح الزراعى بسرعة الحصر من أجل تحقيق الملكيات وتسجيلها لصغار الفلاحين طبقا لاستمارات البحث التى بموجبها وزعت هذه الأراضى على الفلاحين وفى احتفال تاريخى ضخم أقيم فى قرية ميت بره بمحافظة المنوفية وشهده أكثر من مائة وعشرين ألف فلاح من مختلف محافظات مصر قام الرئيس حسنى مبارك بتوزيع عقود التمليك النهائية على فلاحى الاصلاح الزراعى وكان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الاستقرار والطمأنينة وزيادة الانتاج .

. . . وقد تم تسليم أكثر من ٩٠٪ من هذه العقود لأصحابها وأصبحت ملكياتهم شأنها شأن أى ملكية . . فيما عدا حالات قليلة مثار بشأنها منازعات قضائية أمام المحاكم المختصة وسيتم تسليم عقودها لأصحابها فور الانتهاء من هذه القضايا والفصل فيها .

. . . تم فى عهد الرئيس حسنى مبارك وبناء على تعليماته للدكتور يوسف والى نائب

رئيس الوزراء ووزير الزراعية تم صرف التعويضات المستحقة للخاضعين لأحكام قانونى الاصلاح الزراعى ١٧٨ لـ ١٩٥٢ ، ١٢٧ لـ ١٩٦١ بناء على حكم المحاكم الدستورية العليا ودون انتظار لقانون من مجلس الشعب . . وقد تم الصرف - وحتى نهاية فبراير ١٩٩٣ صرف ٣٢ مليونا للخاضعين للقانونين المشار إليهما بخلاف ما تم صرفه من قبل لخاضعى القانونين ٥٠ لـ ١٩٦٩ ، ١٥ لـ ١٩٦٣ ويبلغ ٧,٢ مليون جنيه . . . هذا بخلاف توجيهات الرئيس مبارك بالتخفيف عن كاهل الفلاحين وزيادة أسعار المحاصيل وتخفيف أعباء المقاومة .

. . . وقيام الرئيس مبارك بافتتاح العديد من مشروعات التعاونيات لفلاحى الاصلاح الزراعى المختلفة فى مختلف المحافظات . مما كان له أكبر الأثر فى نفوس الفلاحين الذين ساهموا بانشاء العديد من هذه المشروعات لتوفير الغذاء والطعام دون أدنى مساهمة من الدولة وبأموالهم الخاصة .

ولاية ثالثة
بالأرقام والمنطق

بقلم :
ممدوح ثابت مكى

عضو مجلس الشعب



أى منصف أو صاحب منطق لا يملك فى مواجهة ما تم انجازه فى مصر ولشعبها على كافة المحاور وفى كل الاتجاهات الا أن يطالب بل ويلح على ضرورة استمرار الرئيس حسنى مبارك على رأس الدولة فى فترة ولاية ثالثة تستمر فيها ومن خلالها هذه الانجازات الرائعة وتستكمل فيها مسيرة الاصلاح الذى بدأت ملامحه تستبين وتنعكس آثاره على كل المجالات ، ان حقيقة كهذه (حقيقة ضرورة استمرار السيد / الرئيس حسنى مبارك) لم يتم الوصول اليها من خلال حكم أفرزه الهوى أو فرضته العاطفة .

وانما من خلال تقييم دقيق لما تم انجازه ومن خلال واقع ملموس بدأ يفرض نفسه وبدأنا نعيشه ولو شئنا لغة لا يتطرق إليها شك ولا يمكن لجاحد أن ينكرها لكانت لغة الأرقام فضلا عن المنطق أكثر اللغات بلاغة ، وكأحد العاملين فى مجال الانتاج والاقتصاد تتحكم لغة الأرقام فى كثير من قراراته ، أقول مثلا أن ماتحقق فى مجال الاصلاح الاقتصادى كأحد المجالات التى شهدت الكثير فى فترتى ولاية الرئيس السابقتين فاق كل خيال وتصور .

إننا جميعا نتذكر أن الاهتمام بالاصلاح الاقتصادى بدأ منذ أن تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم عام ١٩٨١ وأصبحت القضايا الاقتصادية تعالج بالدراسات الجادة غير التقليدية . . ومن ثم جاءت سياسات واجراءات الاصلاح أكثر جرأة وشمولا وتأثيرا على الاقتصاد المصرى . وقد استطاعت مصر أن تخرج من سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات بصورة جديدة ونهضة اقتصادية .

لقد وضع الرئيس مبارك برنامجا طموحا للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن بالأمر الهين خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار المحاولات المستميتة من هيئة المنتفعين من بقاء الوضع كما هو لإعاقة مسيرة الاصلاح حماية لأوضاع مكتسبة تلك المحاولات التى ركزت بصفة أساسية على محاولة ايهام المواطن المصرى بأن التحرر الاقتصادى الذى فرضته حقائق التاريخ ومنطق الرشد الاقتصادى سوف يعود بالوبال على أبناء الطبقة العاملة وغيرهم من محدودى الدخل .

وعبر سنوات الثمانينات تحقق من الانجازات مالم يكن يدخل فى تصور حتى أكثر الخبراء تفاؤلا . . لقد أثارت النتائج الايجابية التى تحققت حتى اليوم إعجاب واحترام كافة المؤسسات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولى والبنك العالمى ، وكان من أهم نتائج هذا مساندة الدول الصديقة والمؤسسات الاقتصادية الدولية لمصر فى مسيرتها الاقتصادية كما كان من نتائجه إلغاء أو تخفيض هذه الدول لجزء لا يستهان به من ديون مصر .

وكان من أهم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى تحرير الاقتصاد القومى من القيود التى فرضها عليه النظام الشمولى وتحرير قطاع الزراعة من سياسة الأسعار الجبرية والتسويق

التعاونى والتوريد الاجبارى للمحاصيل كما أمكن تحرير أسعار السلع الصناعية . . وتحرير وتطوير مشروعات القطاع العام وقصر هذا القطاع على الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية والبدء فى تحويل مشروعات القطاع العام الأخرى الى القطاع الخاص .

وقد استتبع سياسة الاصلاح الاقتصادى سياسة نقدية ومالية جديدة ترتب عليها استقرار سعر صرف الجنيه المصرى نحو عامين واختفاء السوق السوداء للنقد الأجنبى وتحرير سعر الفائدة واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى أدى الى زيادة كبيرة فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وزيادة المدخرات الوطنية كما أدت السياسة النقدية الجديدة الى تخفيض معدل التضخم بشكل ملحوظ .

ولعل من أهم انجازات مبارك خلال السنوات العشر الماضية اعادة بناء أو تأهيل كافة مرافق البنية الأساسية خاصة مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحى والنقل البحرى والنهرى والطرق ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية حيث كانت هذه المرافق قد وصلت الى حالة الانهيار نتيجة ماتعرضت له من إهمال فى سنوات سابقة ولم يكن متصورا نجاح الدولة فى جهودها المتصلة للاصلاح الاقتصادى وعملية التنمية وتشجيع جذب أموال المستثمرين دون إعادة بناء مرافق البنية الأساسية كما بذلت الدولة جهودا ضخمة لتجديد الطاقة الانتاجية فى قطاع الصناعة بعد أن كانت قد استهلكت . . وقد كانت تعليمات الرئيس مبارك دائما أن تأخذ الحكومة فى الحسبان مراعاة البعد الاجتماعى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى لهذا عملت على ضرورة مراعاة البعد الاجتماعى لبرنامج الاقتصاد والتخفيف من الآثار الجانبية التى يمكن أن تنجم عن هذا البرنامج بالنسبة لفئات المجتمع محدودة الدخل . ومن ثم كانت فكرة الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف خلق فرص عمل حقيقية وسريعة للشباب ، الأمر الذى انعكس بدوره على قطاعات رجال الأعمال والاقتصاد فى مصر مؤخرا لدى الكثير منهم هذا الاهتمام البالغ بقضايا المجتمع وتسابقهم المحمود للاسهام فى كافة المجالات عن وعى كامل بالدور الاجتماعى لرأس المال .

الكلام عن الاصلاح الاقتصادى طويل . . وكثير . . ولكن لا أستطيع أن أغفل ان أحدا ما كان يستطيع أن يقدم على الاصلاح الاقتصادى . . الا فى ظل ماتنعم به مصر اليوم من ممارسة ديموقراطية مزدهرة ترجع الى ايمان الرئيس مبارك ايمانا راسخا بان الشعب هو منبع كل السلطات . . فلا ضغط على ارادة ولا قيد على فكر ولا حجر على رأى فالتعبير متاح والحرية مكفولة . . وفى ظل هذا المناخ استطاعت كل الطاقات أن تنطلق وأضاءت ساحة العمل الوطنى بنور كشف أمامنا الطريق الصحيح .

وهكذا يأتى تأييدى ومبايعتى للرئيس مبارك لفترة ولاية ثالثة عن ايمان وثقة وتجربة وأرقام .

صور
ووثائق

" قرار مجلس الشعب
بترشيح السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيساً للجمهورية
لمدة الرئاسة التي تبدأ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧

إن مجلس الشعب بجلسته المعقودة مساء يوم الاثنين العاشر من ذي القعدة سنة ١٤٠٧ هجرية الموافق السادس من يوليو سنة ١٩٨٧، يقرر إعمالاً للمادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور إعادة ترشيح:

السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيساً للجمهورية
لمدة رئاسة أخرى تبدأ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٧

إن مجلس الشعب، وهو يتخذ هذا القرار التاريخي، قد استبان إرادة الجماهير العريضة، ووجد أمة من الناس تجمع على الرئيس، فاستجاب لها، واستشعر عظم المسئولية الملقاة عليه، وقدرته على القيام بها.

الرجل الذي وجدنا أمة من الناس تجمع عليه، والذي نرشحه اليوم لمدة رئاسة أخرى. رئيس من أنفسنا، حريص علينا، يجسد ضمير شعبنا وقيمه، هو منا في كل شئ، هو جزء عزيز من تاريخنا الوطني، جزء من حاضر كفاحنا، ونريده بإذن الله، قائداً لمستقبلنا، استنصره شعبنا فنصره، وخرج علينا من ضجيج السلاح وخضم المعارك قائداً منتصراً، وارتفع اسمه في السادس من أكتوبر مقترناً بالعبور العظيم.

وليناه الرئاسة في أكتوبر ١٩٨١، فسد علينا مطلع الفتن، وأذهب عنا الفزع، وزرع الأمن والاستقرار، والعدل والرخاء.

الرجل الذي وجدنا أمة من الناس تجمع عليه، ما وعد بغير مقدور وما تأخر عما يقدر، وأنجز ما وعد. حازم في غير قسوة، صبور في غير إعراض، عامل في غير ضجة،

ويكلم الناس بلغة العصر

لديه إحساس فطري بالسلام الاجتماعي، وإيمان بالحرية والديمقراطية، وإصرار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية، وحرص على تنقية العلاقات العربية وإعلاء الإرادة الوطنية، ويزن الأمور بميزان الضمير الوطني.

إن خير من نرشح اليوم للرئاسة القوي الأمين، ووجدنا ما نعمل حاضراً.

إن مجلس الشعب، وهو يعطيك، يا سيادة الرئيس، الثقة العاقلة، يوفي إليك بعض ما قدمت لشعبك

ثم إن الوفاء الأكبر أنك لن تكون وحدك في معركة

إنك لم تكن وحدك في معركة العبور.

ولم تكن وحدك في معركة التقدم والرخاء.

ولم تكن وحدك في معركة الاستقرار.

فسواعد الرجال وقلوب الملايين كانت معك.

ولن تكون وحدك أبداً، بإذن الله، سيكون الشعب معك ثقة منه فيك، وتأييداً منه لك.

عهدنا بك ما ترددت عن معركة، وما ضقت بمسئولية، وما تخلفت عن واجب.

ولئن ظننت لحظة، لكثرة ما قدمت، أنك قد فرغت من واجبك نحو شعبك، فاعلم أن شعبك. وهو يقدر لك ما أنجزت، مازال في حاجة إليك.

فاصبر نفسك معهم تريدون وجه الله ووجه الوطن.

وثقتنا في قدرك وفي تقديرك، وكعهدنا بك فإنك لن تتأخر عن نداء الوطن، وأنك ستستمر بإذن الله، حيث أراد الشعب لك، لكي تقول الأجيال القادمة:

أَنْجَزَ مَا وَعَدَ ... وَأَكْمَلَ قَائِدٌ مَا بَدَأَ.

" ذَلِكَ مِن فَضْلِ اللهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ "

" سُبْحَانَهُ هُوَ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ "

رئيس مجلس الشعب

(توقيع)

الدكتور / رفعت المحجوب

٦ يوليه ١٩٨٧

رئيس المجلس :

الموافق من حضراتكم على هذا القرار يتفضل برفع يده .

(موافقة اجماعية وتصفيق) .

(خامسا) ابلاغ قرار المجلس الى السيد الرئيس محمد حسني مبارك

رئيس المجلس :

والآن ، ترفع الجلسة لكي ينتقل السادة أعضاء المجلس إلى مقر رئاسة الجمهورية لإبلاغ السيد الرئيس محمد حسني مبارك بقرار مجلس الشعب(١) بإعادة ترشيح سيادته لفترة رئاسة ثانية ثم نعود بعد ذلك إلى الاجتماع .

(رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة مساء ، واعيدت الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين مساء) .

(سادسا) رسالة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك

بموافقة سيادته على قرار مجلس الشعب باعادة ترشيحه رئيسا للجمهورية

رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأعضاء :

أنهي إلى سيادتكم موافقة السيد رئيس الجمهورية على قرار مجلس الشعب بإعادة ترشيحه رئيسا للجمهورية .

(تصفيق) .

وفيما يلي نص الرسالة التي تلقيتها من سيادته :

(١) الخطاب المتضمن إبلاغ السيد الرئيس محمد حسني مبارك بترشيح المجلس له لرياسة الجمهورية ملحق بالمضبطة .

السيد الدكتور رفعت المحجوب

رئيس مجلس الشعب

تلقيت كتابكم المؤرخ فى العاشر من ذى القعدة سنة ١٤٠٧ هـ الموافق السادس من يوليو سنة ١٩٨٧ ، الذى أخطرتمونى فيه باعادة ترشيح مجلس الشعب لى لمنصب رئيس الجمهورية لمدة رئاسة اخرى ، تبدأ فى ١٣ اكتوبر ١٩٨٧ طبقا للمادتين ٧٦ ، ٧٧ من الدستور .

وانى اذ أخطركم بقبولى لهذا الترشيح ، اعلن اعتزازى بهذه الثقة الغالية التى أولانى اياها ممثلو شعبنا العظيم واعاهد الله والشعب ان أكون وفيا له ، عاملا على تحقيق آماله ، وأن أرعى مصالحه وأسعى بكل ما أملك لبلوغ أهدافه والله الموفق والمستعان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الجمهورية

محمد حسنى مبارك

القاهرة فى : ١٠ من ذى القعدة سنة ١٤٠٧ هـ

الموافق ٩ من يوليو سنة ١٩٨٧ م

(تصفيق حاد) .

والآن ، ترفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة القادمة الساعة الحادية عشرة من صباح غد الثلاثاء ١١ من ذى القعدة سنة ١٤٠٧هـ ، الموافق ٧ من يولية سنة ١٩٨٧ م .

(رفعت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .

ملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الشعب
رئيس المجلس

السيد الرئيس محمد حسني مبارك

تحية طيبة:

أتشرف بأن أنهي لسيادتكم أن مجلس الشعب بجلسته المنعقدة

مساء يوم الاثنين العاشر من ذي القعدة سنة ١٤٠٧هـ الموافق

السادس من يوليه ١٩٨٧، قد رشح سيادتكم رئيساً للجمهورية

لمدة رئاسية أخرى تبدأ من ١٢ أكتوبر ١٩٨٧، وذلك

طبقاً للمادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور.

وإني إذ أتشرف بإبلاغ سيادتكم بهذا الترشيح، آمل

أن تتفضلوا بالاستجابة للرغبة الأكيدة التي أبداها مجلس الشعب،

وإفادتي بالرأي في هذا الشأن.

حفظ الله مصر، وسدد خطاكم.

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول وافر الاحترام،،

القاهرة في العاشر من ذي القعدة سنة ١٤٠٧هـ

الموافق السادس من يوليه سنة ١٩٨٧م

رئيس مجلس الشعب

رفعت محجوب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٢٠٠٣٢ -- ١٩٨٧ -- ٧٠٠



الرئيس مبارك على الحدود المصرية عند رفح



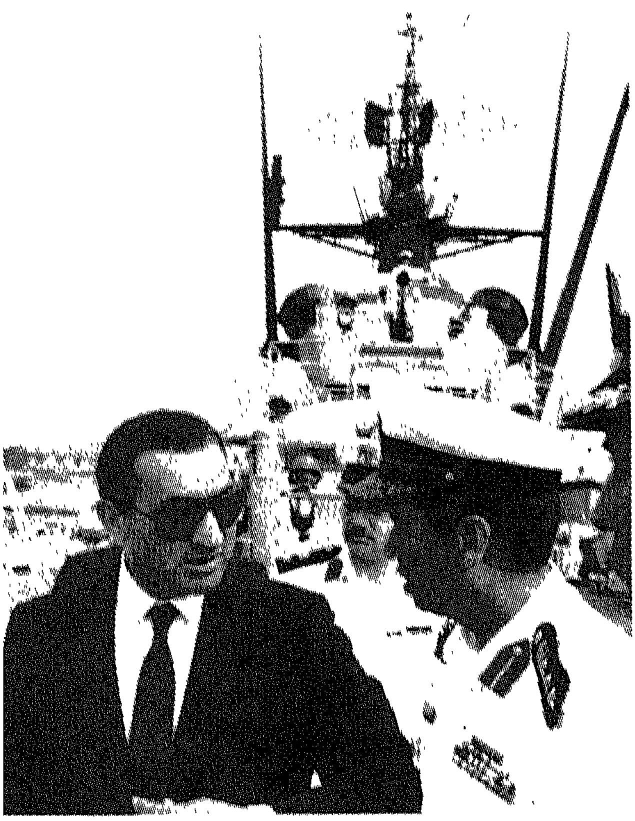
الرئيس مبارك امام الحجر الاسود



الرئيس مبارك يصلى فى المسجد الحرام بمكة المكرمة



الرئيس مبارك فى صورة تذكارية مع رجال القوات الجوية



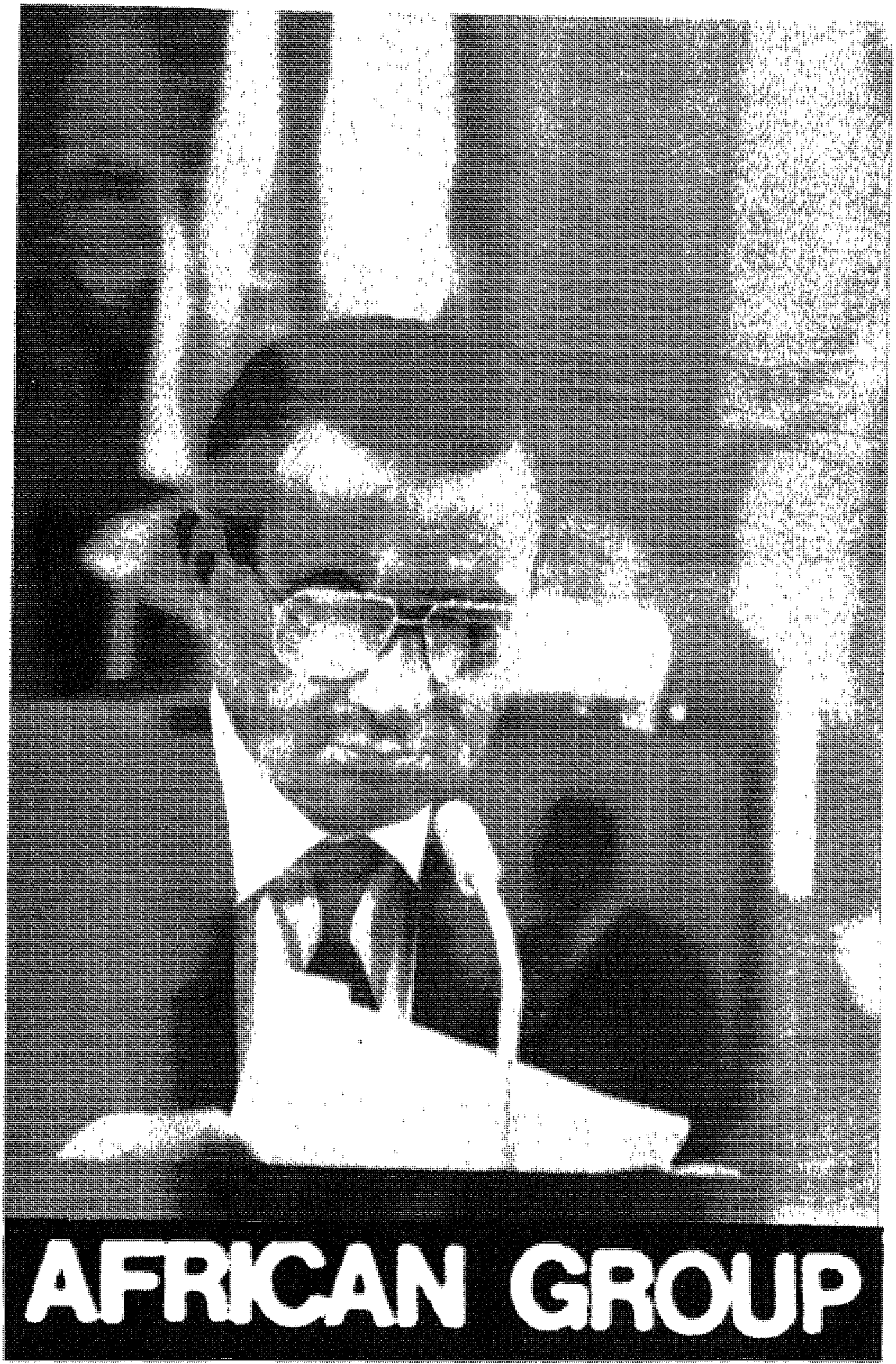
الرئيس مبارك مع القوات البحرية .



الرئيس مبارك يسلم كأس افريقيا



الرئيس مبارك فى زيارة للمركز الأوليمبى بالمعادى .



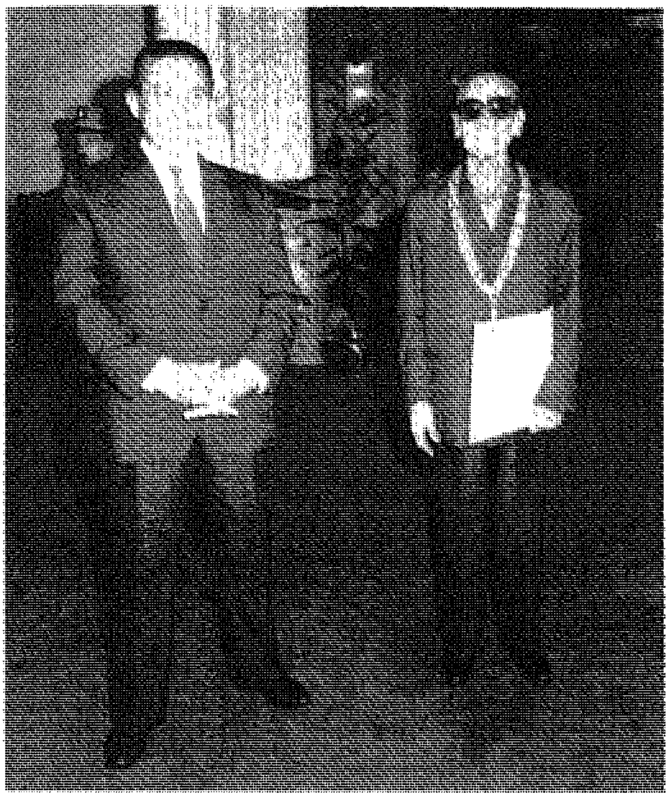
الرئيس مبــــارك يمثل افريقيــا .



الرئيس مبارك فى احتفال وزارة الأوقاف بالمولد النبوى الشريف



الرئيس مبارك مع المفكر المصرى توفيق الحكيم



الرئيس مبارك فى مناسبة تقليد نجيب محفوظ قلادة النيل .



الرئيس مبارك يستقبل موسيقار الجيلين محمد عبد الوهاب .



الرئيس مبارك فى زيارة لمحطة الصرف الصحى بغمرة



الرئيس يتفقد سير العمل فى مشروع مترو الأنفاق

فهرس

الموضـــــوع	الصفحة

رقم الايداع
٩٣/٤٣٦٥

I. S. B. N. 977. 08. 0191. 7

طبعت بمطابع دار أخبار اليوم